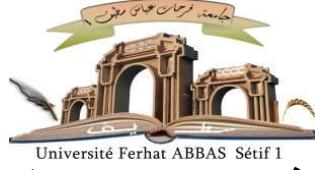


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



Université Ferhat ABBAS Sétif 1

جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

جنان عبد المجيد

من إعداد الباحثة:

سفيان حنان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د غراب رزيقة	أستاذ	جامعة سطيف-1	رئيساً
أ.د جنان عبد المجيد	أستاذ	جامعة سطيف-1	مشرفاً ومقرراً
أ.د بن تركي عز الدين	أستاذ	جامعة قسنطينة-2	عضواً مناقشاً
أ.د سعودي محمد الطاهر	أستاذ	جامعة باتنة-2	عضواً مناقشاً
أ.د عثماني أحسين	أستاذ	جامعة أم البواقي	عضواً مناقشاً
د.طالبي رياض	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2019 - 2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إِهْدَاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الوالدين الكريمين
أطال الله في عمرهما وأمدهم الله بالصحة والعافية

إلى قرة عيني وفرحة قلبي ولدي العزيزين:

إبراهيم الخليل ومحمد الأمين حفظهما الله تعالى

إلى زوجي وإخوتي وأخواتي وأولادهم كل باسمه

إلى روعي جدتي وجدتي الطاهرتين رحمهما الله وتغفر لهما

إلى كل أم باحثة تحملت عناء البحث

شكرتكم

مع نهاية عملي لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والثناء للأستاذ الدكتور جنان محمد

المجيد لمرافقته لي طيلة فترة انجاز الأطروحة بأفكاره وتوجيهاته المفيدة.

كما لا يفوتني في هذا المقام سوى أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم

مناقشتها وإثراء مختلف جوانبها كل باسمه:

الأستاذ الدكتور عراب رزيقة

الأستاذ الدكتور بن تركي عز الدين

الأستاذ الدكتور سعودي محمد الطاهر

الأستاذ الدكتور عثمانني أحسين

الدكتور طالب رباح

كما أشكر كل من ساهم في انجاز الأطروحة وساعدني وأخص بالذكر طالبة الدكتوراه سفيان آمنة

والأستاذ مانع شوقي وجرفي زكرياء ، وموظفي وزارة الفلاحة والتجارة ومديرية الفلاحة لولاية سطيف.

محنان سفيان

قائمة المحتويات

	الإهداء
	الشكر والتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: واقع إنتاج الغذاء في الجزائر
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني
27	المبحث الثاني: التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية
44	المبحث الثالث: الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية الأساسية
60	خلاصة الفصل الأول
61	الفصل الثاني: أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري
62	تمهيد الفصل الثاني
63	المبحث الأول: الأزمات الغذائية العالمية
73	المبحث الثاني: الأسعار والسياسة السعرية الزراعية في الجزائر
94	المبحث الثالث: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري
120	خلاصة الفصل الثاني
121	الفصل الثالث: السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية
122	تمهيد الفصل الثالث
123	المبحث الأول: الدعم الفلاحي في الجزائر
163	المبحث الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر
172	المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ومصيرها في ظل انهيار أسعار البترول
178	خلاصة الفصل الثالث
179	الخاتمة
186	قائمة المراجع
195	فهرس المحتويات



قائمة
الجداول
والأشكال
والمختصرات



قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
3	تطور الأراضي الصالحة للزراعة 2000-2017	1-1
4	تطور المساحة المروية خلال الفترة 2000-2015	2-1
5	المساحة المزروعة من الإنتاج النباتي 1999-2015	3-1
9	تطور الأراضي المخصصة للفواكه 1999-2015	4-1
11	الأراضي المروية حسب كل محصول 2002-2014	5-1
12	تطور الإنتاج النباتي 1999-2017	6-1
14	تطور إنتاج الحبوب حسب كل نوع 2009-2015	7-1
17	تطور إنتاج الفواكه 1999-2017	8-1
19	إنتاجية الهكتار (تطور عوائد الإنتاج النباتي) 1999-2015	9-1
21	تطور إنتاجية الهكتار بالنسبة للفواكه 1999-2015	10-1
23	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر 1999-2017	11-1
25	تطور الإنتاج الحيواني 1999-2015	12-1
27	الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر 2000-2018	13-1
30	الواردات الغذائية خلال السداسي الأول لكل من 2007-2008	14-1
32	واردات الحبوب خلال 2005-2016	15-1
34	واردات السكر، الزيوت النباتية والحليب خلال 2005-2016	16-1
36	الصادرات الغذائية والزراعية من 2000-2018	17-1
38	صادرات الحبوب خلال الفترة 2005-2016	18-1
39	صادرات السكر، الزيوت النباتية والحليب خلال الفترة 2006-2016	19-1
40	الميزان التجاري الغذائي في الجزائر 2000-2018	20-1
41	الميزان التجاري للمواد الغذائية الأساسية 2005-2016	21-1
42	الميزان التجاري لكل من السكر، الزيوت النباتية والحليب 2005-2016	22-1
43	الميزان التجاري الزراعي في الجزائر 2000-2018	23-1
47	المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2014	24-1
54	نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب 2006-2016	25-1
57	نسب الاكتفاء الذاتي من السكر، الزيوت النباتية والحليب 2006-2015	26-1

70	معادلة الغذاء العالمي (الحبوب نموذجاً)	27-2
94	تطور الأسعار العالمية لبعض المواد الأساسية 1997-2018	28-2
106	تطور الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 1998-2018	29-2
107	تطور سعر الحليب المحلي من 2005 إلى 2016	30-2
108	متوسط أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية التي اشترتها الجزائر 2013-2015	31-2
109	مؤشر المنظمة العالمية للأغذية لأسعار الغذاء الاسمية 2001-2018	32-2
110	مؤشر المنظمة العالمية للأغذية لأسعار الغذاء الحقيقية 2000-2018	33-2
112	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	34-2
113	مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر 2003-2017	35-2
117	تطور تكاليف فاتورة الواردات من السلع	36-2
127	أهم العمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية	37-3
131	المنتجات الرئيسية التي تدعم مالياً طرف FNRDA	38-3
135	المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2000-2009	39-3
138	المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2009-2013	40-3
142	الدعم المقدم من طرف ONIL لضبط أسعار الاستهلاك	41-3
145	تطور أسعار دعم المستهلك للقمح 1996-2014	42-3
146	أسعار شعبة الحبوب المتباعدة من طرف OAIC	43-3
152	تطور مستوى السعر الأدنى المضمون لإنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2013	44-3
153	أسعار إنتاج الحبوب وطحنها في الجزائر سنة 2013	45-3
153	أسعار تسويق مشتقات الحبوب في الجزائر لسنة 2013	46-3
154	الإعانات الموجهة لشعبة القمح من 2000 إلى 2010	47-3
168	ملخص لأنواع القروض الفلاحية المباشرة	48-3
170	ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة	49-3
171	إجمالي القروض الفلاحية 2000-2017	50-3
172	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019	51-3
173	تطور الموارد المالية الفلاحية خلال الفترة 2000-2018	53-3

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	تطور المساحة المزروعة من الحبوب الشتوية 2015-1999	1-1
7	تطور المساحة المزروعة من الحبوب الصيفية 2015-1999	2-1
20	تطور إنتاجية المهكتار من الحبوب الشتوية والصيفية 2015-1999	3-1
55	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب 2015-2006	4-1
58	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية 2016-2006	5-1
59	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب 2016-2006	6-1
76	العوامل المؤثرة في أسعار السلع الغذائية	7-2
95	تطور الأسعار العالمية للقمح	8-2
95	تطور الأسعار العالمية للذرة	9-2
96	تطور الأسعار العالمية للزيوت النباتية	10-2
96	تطور الأسعار العالمية للسكر	11-2
137	توزيع الغلاف المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة من 2010 إلى 2014	12-3

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANEM	Agence Nationale de l'emploi	الوكالة الوطنية للتشغيل
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
BADR	Banque de l'Agriculture et de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CNMA	Caisse National de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي
FAO	Food and Agriculture Organisation	منظمة الأغذية والزراعة
FDRMVTC	Fonds de développement Rural pour la Mise en Valeur du Terres par le Concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FGCA	Fonds de Garantie contre les Calamités Agricoles	صندوق التأمين ضد الكوارث الفلاحية
FNDA	Fonds National de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDA	Fonds National de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDA	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole	الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي
FNRDA	Fonds National de Régulation et de Développement Agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

FNRPA	Fonds National Régulation des Produits Agricole	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	Fonds de la Promotion Zoo sanitaire et de la Protection Phytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FSAEPEA	Fonds Spécial d'Appui aux Eleveurs et Petits Exploitants Agricoles	صندوق دعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين
MADR	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OAIC	Office Algérien Interprofessionnel des Céréales	الديوان الجزائري المهني للحبوب
ONIL	Office National Interprofessionnel du Lait et de Produits Laitiers	الديوان الوطني المهني للحليب
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
PNDA	Plan National de Développement Agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan National de Développement Agricole et Rural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PRAR	Politique de Renouveau Agricole et Rural	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
SAT	Superficie Agricole Totale	المساحة الفلاحية الإجمالية
SAU	Superficie Agricole Utile	المساحة الفلاحية المستغلّة
SYRPALAC	Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation	نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع



المقدمة



المقدمة

يحتل القطاع الفلاحي بأهمية بالغة دفعت الدول إلى الاهتمام به، نظرا لتوفيره أحد أهم مقومات الحياة والمتمثلة في الغذاء، فالرهان بات قائما على الدول في توفير الغذاء بالكميات المناسبة والنوعية الجيدة، في الوقت والمكان المناسبين تجنبنا للوقوع في مشاكل على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي وحتى السياسي، حيث يؤدي نقص الغذاء إلى عدم الاستقرار السياسي وفقدان الهيمنة والسيادة ما يسمح للقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض املاءاتهم عليها.

مما سبق تتضح الأهمية البالغة للقطاع الفلاحي كونه يعتبر أحد القطاعات الإستراتيجية، وزيادة الاهتمام به تهدف لزيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي توفير أكبر قدر ممكن من الغذاء محليا، وتتجنب بذلك الدول الكثير من الصدمات والأزمات، لكن ورغم جهود الدول المبذولة لتوفير الغذاء محليا، عجزت كثير منها على ذلك ما حتمَّ عليها الاعتماد على الخارج في توفير غذائها (دول مستوردة صافية للغذاء) وهذا حال الجزائر.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات وبرامج للنهوض بالقطاع الفلاحي، لكن منذ عام 1997 تبنت عدة برامج يعتبر أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي بدأ تطبيقه منذ عام 2000 ومما شجع على ذلك هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وتطور بعدها ليتوسع ويشمل التنمية الريفية وهو ما عرف بمخطط التنمية الفلاحية والريفية عام 2002، حيث كان الهدف إحداث ثورة في مجال زيادة الغذاء بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، فسارعت الدولة لإنشاء المزيد من صناديق الدعم الفلاحي لتحقيق الأهداف المخطط لها، ويعتبر الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA أهمها، إضافة إلى صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ومع مرور الوقت وتفعيل العمل بمصطلح التنمية المستدامة ظهرت إستراتيجية جديدة العام 2004 وعرفت بالإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، هذا بالإضافة إلى سياسة التحديد الريفي والفلاحي وتم إضفاء ما يعرف بعقود النجاعة من الجانب الفلاحي بين وزارة الفلاحة ومدراء المصالح الفلاحية للوصول إلى نسب إنتاج نباتي وحيواني في حدود 8 بالمائة خلال الفترة من 2009 إلى 2014، والتي تفاوتت الولايات في نسب تحقيقها.

وفي خضم هذه الإصلاحات، شهد الاقتصاد العالمي خلال عامي 2007 و 2008 أزمة نقص غذاء حادة نتيجة انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية لعدة أسباب منها ما هو طبيعي و منها ما هو بشري، ساهم ذلك في انخفاض المعروض الغذائي في السوق الدولية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذاء خاصة الأساسية منها (الحبوب خاصة القمح، الحليب، الزيوت النباتية والسكر) في الأسواق العالمية، وما زاد من تعقيد الأمور ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهو ما تسبب في تفاقم وضع الاقتصاد العالمي.

بطبيعة الحال سارعت الدول في جميع أنحاء العالم لامتصاص صدمة ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية، فكل دولة اتبعت مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة آثار الأزمة خاصة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

والملاحظ على مستوى الجزائر أنه لم تكن هناك فوضى كما حدث في بعض الدول بسبب غلاء المعيشة باستثناء أحداث سنة 2011 أين خرج المواطنين في احتجاجات على ارتفاع أسعار السكر والزيت، لكن سرعان ما تدخلت الدولة أن ذاك وحلت المشكلة، وهذا يدل على أنها حافظت على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهذه الوضعية لم تأت بصورة عفوية أو تلقائية بل كانت نتيجة لمجموعة من السياسات والبرامج.

1. السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية

مما سبق تطرح الإشكالية التالية:

ما هي السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية؟

ومن التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو واقع إنتاج الغذاء في الجزائر؟

✓ ما هي الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية؟ وكيف انعكس ذلك على الاقتصاد الجزائري؟

✓ فيما تتمثل السياسات التي اعتمدها الجزائر لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء؟ وما مصير هذه السياسات في ظل انهيار أسعار البترول؟

2. فرضيات الدراسة:

وكإجابات أولية للتساؤلات الفرعية المطروحة، نضع الفرضيات التالية:

✓ إن المخططات الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ عام 2000 نجحت في زيادة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني.

✓ عرف العالم سنتي 2008 و2011 أزمة غذاء عالميتين بسبب الجفاف وارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، وكان لهذه الأزمات انعكاسات محدودة على الاقتصاد الجزائري.

✓ واجهت الجزائر تأثيرات أزمة الغذاء العالمية بعدة سياسات دعم للمواد الأساسية، وذلك للتخفيف من تأثيراتها السلبية ومحاولة امتصاصها، لكن مع انهيار أسعار البترول منذ عام 2014 باتت هذه السياسات مهددة، إلا أن الدولة حافظت عليها.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع.

- الأهمية الاقتصادية الكبيرة للقطاع محل الدراسة، باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية (قطاع

استراتيجي)، وهو قطاع مرشح بقوة كبديل للثروة البترولية الناضبة.

- التعرف على مختلف البرامج التي وضعت لتطوير القطاع الفلاحي، ومعرفة مكان الضعف التي يشكو منها القطاع بحيث لا زالت الجزائر تستورد الغذاء بكميات كبيرة.

- التعرف على السياسات الموضوعة لمواجهة تأثير الأزمات الغذائية العالمية خاصة بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع خاصة من جانب تناولها للأسعار، الأمر الذي جعلنا نحاول تقديم مادة علمية تساهم في إثراء المكتبة.

4. أهداف الدراسة:

لدراسة أهداف متنوعة ومتعددة نظرا لكون الموضوع يخص الاقتصاد الوطني، وهذه الدراسة تهدف أساسا لمعرفة السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء عالميا وكيفية تفادي تأثيراتها على الاقتصاد الوطني، ومحاولة الحد من تآثر المستهلك بها خاصة في ظل انهيار وتآكل القدرة الشرائية للمواطن التي رافقها انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية (الوقوع في مشكلة تضخم الأسعار)، كما تهدف لمعرفة واقع إنتاج الغذاء والتقليل من ظاهرة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء خاصة مع ظهور الأزمات الغذائية العالمية.

5. أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تبحث في السياسات والإجراءات المتبعة في الجزائر للتخفيف أو الحد من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية؛ ونخص بالذكر هنا كل من الحبوب خاصة القمح، الحليب، الزيوت النباتية والسكر، ونوجز أهمية الدراسة في:

- ✓ تناولت الدراسة أحد المواضيع البحثية المهمة في مجال التنمية والمتمثل في التنمية الفلاحية؛
- ✓ معرفة واقع إنتاج الغذاء في الجزائر من خلال معرفة نسب الاكتفاء الذاتي منه، خاصة في المواد الغذائية الأساسية وبالتالي الوقوف على نقاط القوة وتثمينها والوقوف على نقاط الضعف لإعطاء حلول وتوجيهات لها؛
- ✓ الوقوف على التجارة الخارجية في مجال الغذاء ومعرفة قيمة الفواتير الغذائية وأين يكمن الخلل فيها؛
- ✓ معرفة التطورات التي تحدث في الأسواق العالمية لأسعار المواد الغذائية والأسباب الكامنة وراء ارتفاعها.
- ✓ تسليط الضوء على السياسات التي واجهت بها الجزائر ارتفاع أسعار الغذاء وبذلك التقليل من حدة تأثيراتها على الاقتصاد الوطني.

✓ يمكن الاعتماد على القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي عن النفط، وبالتالي التخلص من الاقتصاد الريعي القائم على النفط فقط.

6. حدود الدراسة:

- من أجل حصر الإشكالية وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، قمنا بوضع حدود لها وتتمثل في:
- الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة حالة الجزائر أي دراسة على المستوى الكلي.

➤ الحدود الزمانية: تمتد الدراسة على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، وذلك لمعرفة إنجازات البرامج والسياسات الفلاحية من جهة، ومن جهة أخرى معرفة السياسات المعتمدة لمواجهة تأثيرات ارتفاع الأسعار عالميا للمواد الغذائية الأساسية، خاصة وأن هذه الفترة تخللتها أزميتي غذاء.

7. المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم دراسة الظواهر الاقتصادية، حيث سنقوم بتشخيص واقع إنتاج الغذاء في الجزائر ومعرفة تطورات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري وأخيرا السياسات التي وضعت لمواجهة التأثيرات السلبية لهذا الارتفاع، ولتبيان ذلك اعتمدنا على الإحصائيات كالجداول والأشكال البيانية، التي تعتبر من الأساليب الإحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية وتحليلها خلال جميع مراحل الدراسة.

وقد تعمدنا في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من المراجع والمصادر المتنوعة والمتعددة، والمتمثلة في الكتب والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى القوانين والجرائد الرسمية كما اعتمدنا على الرسائل العلمية سواء تعلق الأمر بمذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه، والملتقيات والمقالات العلمية والهيئات والجهات الرسمية.

8. صعوبات الدراسة:

واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق، ولكن أهمها تتمثل في:

- شح المراجع الخاصة بالفلاحة خاصة بجانبها المتعلق بالأسعار.
- تضارب الإحصائيات وتباينها من جهة إلى أخرى وحتى داخل نفس الجهة.
- عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات الخاصة بمبالغ دعم أسعار الاستهلاك وذلك بدعوى أنها أرقام سرية وتمس بأمن الدولة.

9. الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تناولت القطاع الفلاحي نظرا لأهميته من عدة جوانب كالعدم، التمويل، الإنتاج والإنتاجية والتبعية الغذائية،... الخ، لكن لم تصادفنا دراسة تناولت أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي أو على مستوى الجزائر، ومن خلال دراستنا سوف نحاول دراسة الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وانعكاسها على الجزائر وطرق التصدي لتأثيراتها، وفي ما يلي أهم الدراسات المتعلقة بأحد جوانب الموضوع:

✓ دراسة تحليلية لأثر التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث طالبى رياض، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف الجزائر، -2017
2016، طرح الباحث الإشكالية التالية: ما أثر تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟، وقد توصل الباحث إلى أن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة اعتمدت على الدعم المالي بإنشاء صنابير تعتمد في تمويلها على الربح البترولي، هذا جعل مسألة الدعم ظرفية تتعلق بأسعار البترول في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن التجديد

الريفي لم يكن له نفس الاهتمام الذي حظي به التجديد الفلاحي، كما خلص لمحدودية تأثير المخصصات المالية خاصة على التشغيل والواردات بسبب التوجيه الخاطئ لها، وقد اقترح القيام بعملية الإرشاد الفلاحي ومنح الدعم للفلاحين الحقيقيين خاصة منتجي الحبوب والحليب نظرا لكونهما مادتين إستراتيجيتين واستهلاكهما واسع النطاق.

✓ استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة

دكتوراه من إعداد الباحثة ذهينة مجدولين، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2016-2017، طرحت الباحثة الإشكالية التالية: ما هي استراتيجيات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بالنظر لخصائصه القائمة والآثار المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟، خلصت الباحثة إلى أن سياسات التمويل في الجزائر تفتقر إلى قاعدة ترتيب الأولويات في منح القروض كما أن العملية لا تخضع للرقابة والإشراف، والاعتماد في الدعم بدرجة كبيرة على حماية السلع الغذائية مما يجعلها عرضة للمخاطر في حالة تراجع الوفورات المالية المدعومة له، كما أن التنافس داخل المنظمة غير عادل وغير كفء، كما خلصت الباحثة إلى ضرورة تفعيل جهاز رقابة يرافق أنظمة التمويل المعتمدة والإرشاد الفلاحي ومكاتب عمل لضمان اليد العاملة للقطاع بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الغذائية.

✓ آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحثة لطرش ذهبية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف الجزائر، -2015 2014، طرحت الباحثة الإشكالية التالية: ما هي أهم الآثار والانعكاسات المترتبة على اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟، توصلت الباحثة إلى أن السلع الزراعية ظلت خاضعة لمختلف مظاهر الحماية الجمركية من طرف الدول المتقدمة، كما أن عملية الانضمام تعتبر صعبة ومعقدة بحيث لا تضمن قواعد واضحة، وبهذا فإن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سوف يكون محكوما بالمصالح التجارية للدول الأعضاء الكبرى، إذ تعد الجودة من أهم التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية كما تعاني من ضعف شبكات وقنوات التوزيع، وكنتيجة لا بد من تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع، كما لا بد من رفع الدعم الزراعي المحلي إلى حدود 10 بالمائة من إجمالي الناتج الزراعي، ولدعم التصدير وتنويع صيغته وأشكاله خصوصا المتعلقة بمراكز البحث والتطوير والإرشاد الفلاحي والبنى التحتية كالخزين والتبريد... الخ.

✓ القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،

أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث غردي محمد، فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2112، طرح الباحث الإشكالية التالية: ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال الفرص الاستثمار والدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟، وقد توصل الباحث إلى أن الجزائر تمتلك جميع مقومات الزراعة لكن يجب الاهتمام بها أكثر، وأن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة له إيجابيات ولكن سلبياتها أكثر، وقد اقترح الباحث استغلال كل

الإمكانيات المتوفرة في القطاع استغلالا أمثلا وخلق منتجات تتمتع بجودة وقدرة تنافسية والتركيز على مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة بالدول النامية لدعم القطاع الزراعي.

10. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول لها صلة مباشرة بالموضوع، حيث سنتناول في **الفصل الأول** واقع إنتاج الغذاء في الجزائر من خلال عرض الإنتاج الغذائي بنوعيه النباتي والحيواني ثم التطرق للتجارة الخارجية فيما يخص المواد الغذائية الأساسية وأخيرا نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المواد، أما **الفصل الثاني** سنعرض فيه أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، من خلال لمحة عن الأزمات الغذائية العالمية ثم التطرق للأسعار بصفة عامة والأسعار في الجزائر بصفة خاصة وأخيرا تطور الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، أما **الفصل الثالث** والأخير نتناول فيه السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية وذلك من خلال؛ الدعم الفلاحي ثم التمويل الفلاحي وأخيرا المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي ومصيرها في ظل انهيار أسعار البترول.



الفصل الأول:

واقف إنتاج الغذاء

في الجزائر



تمهيد الفصل الأول:

يعتبر توفير الغذاء أولوية كل الدول الفقيرة والغنية منها دون استثناء، نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المادة على جميع الأصعدة؛ السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من توفيرها في المكان والزمان المناسبين. وبطبيعة الحال الجزائر واحدة من الدول التي أعطت أهمية كبيرة لتوفير وإنتاج الغذاء محليا، وحُسد ذلك في تبنيها عدة سياسات وبرامج خاصة منذ سنة 2000، وذلك سعيا منها لتحقيق أمن غذائي مستدام من جهة وتقليص التبعية الغذائية للخارج من جهة أخرى، فكما نعلم الجزائر بلد مستورد صافي للغذاء إذ تعتبر إحدى الدول الخمسة الأولى عالميا في استيراد مادة القمح.

ويعتبر الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من الأولويات التي يجب التركيز على زيادة إنتاجيتها خاصة المواد الغذائية الأساسية، والمتمثلة أساسا في الحبوب، الحليب، السكر والزيوت النباتية، باعتبارها مواد إستراتيجية ذات استهلاك واسع هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون هذه المواد تحتل المراتب الأولى من حيث قيمتها في فواتير الواردات الغذائية، بالإضافة إلى الفجوة الغذائية الكبيرة المسجلة على مستوى هذه المواد، إذ تسجل نسب اكتفاء ذاتي منخفضة خاصة إذا ما قورنت بمواد غذائية أخرى كالفواكه والخضر.

مما سبق وللوقوف على واقع الغذاء في الجزائر، بدءا من الإنتاج الزراعي إلى الصادرات والواردات الغذائية (التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية) وصولا إلى نسب الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، قسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث والمتمثلة في:

- ✓ المبحث الأول: الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني
- ✓ المبحث الثاني: التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية
- ✓ المبحث الثالث: الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية الأساسية

المبحث الأول: الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي النباتي

قبل التطرق للإنتاج النباتي سوف نستعرض المساحات الصالحة للزراعة في الجزائر.

الفرع الأول: المساحة المزروعة

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة إلى جانب الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الزراعة، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر.

جدول رقم (1-1): تطور الأراضي الصالحة للزراعة من 2000 إلى 2017

الوحدة: هكتار

السنوات	المساحة المستغلة فعلا 1	المراعي 2	أراضي غير مستغلة 3	المساحة الكلية الصالحة للزراعة 3+2+1
2000	8227440	31794320	886340	40908100
2001	8193740	31914760	875340	40983840
2002	8228980	31624770	882460	40736210
2003	8270930	31635240	911770	40817940
2004	8321680	32824410	1063510	42209600
2005	8389640	32821550	1169440	42380630
2006	8403570	32776670	1187650	41367890
2007	8414670	32837225	1196945	42448840
2008	8425021	32884875	1126355	42436251
2009	8423340	32955880	1087700	42466920
2010	8435028	32938300	1071022	42444350
2011	8445490	32942086	1056284	42443860
2012	8454630	32943690	1101110	42499430
2013	8461880	32969435	1458095	42889111
2014	8465040	32965976	1458095	42889111
2015	8487854	32968513	1938887	43395254
2016	8449425	32910650	2036089	43396164
2017	8500000	32860075	2036999	43397074

Source : ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2017.

إن المساحة الكلية الصالحة للزراعة لم تتزايد إلا بنسب ضئيلة جدا لم تتجاوز 6.08 بالمائة أي 2488974 هكتار من سنة 2000 إلى سنة 2017، حيث نستطيع القول بأنها ثابتة لا تعكس الجهود المبذولة على هذا المستوى، هذا بالإضافة إلى أن هذه المساحة لا تستغل بشكل كبير إذ لم تتعد نسبة المساحة المستغلة فعلا 19.58 بالمائة سنة 2017، وهي نسبة جد ضئيلة مقابل 80.41 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2016 إذ نسبة الأراضي المستغلة فعلا بلغت 19.47 بالمائة، ونسبة المساحة المستغلة فعلا لم تتجاوز نسبة 20 بالمائة في أحسن حالاتها على امتداد فترة الدراسة، وهذا شيء مؤسف يعكس لنا مدى إهدار الأراضي الصالحة للزراعة وعدم استغلالها بالشكل الذي يحقق الأمن الغذائي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبين لنا الأرقام

أن الأراضي المستصلحة شبه غائبة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل ماذا لو أن نسبة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا تفوق 50 بالمائة كيف يؤثر ذلك على الإنتاج؟ كما نتساءل عن دور صندوق استصلاح الأراضي؟.

هذا بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة بصفة عامة، أما الأراضي المروية فبالرغم من أهميتها إلا أن مساحتها ضئيلة جدا الجدول وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1-2): تطور المساحة المروية خلال الفترة 2000-2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساحة المسقية 1	350000	617427	605130	673340	758320	803880	835590	834780
المساحة الفلاحية المستغلة 2	8227440	8193740	8228980	8270930	8321680	8389640	8403570	8414670
نسبة 2 إلى 1 (%)	4,25	7,54	7,35	8,14	9,11	9,58	9,94	9,92
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة المسقية	855720	884337	985220	987005	1042920	1089500	1147255	1260508
المساحة الفلاحية المستغلة	8425021	8423340	8435028	8445490	8454630	8461880	8465040	8487854
نسبة 2 إلى 1 (%)	10,16	10,50	11,68	11,69	12,34	12,88	13,55	14,85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 163.
- <http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar> 12/01/2019

إن المساحة المروية في تزايد مستمر نسبة للمساحة المستغلة حيث بلغت عام 2015 نسبة قدرها 14.85 بالمائة بعدما كانت 4.25 بالمائة عام 2000، إلا أن هذا غير كاف رغم من التحسن المسجل، إذ تعتبر المساحات المروية في الجزائر ضئيلة جدا ويجب العمل على توسيعها من خلال الاعتماد على الرش المحوري والري بالتقطير باستغلال الموارد المائية التقليدية كالمياه الجوفية والموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر وبذلك يقل الاعتماد على الأمطار التي تمتاز بالتذبذب مع صعوبة التنبؤ بها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق زيادة في الإنتاج.

أما بالنسبة للإنتاج النباتي فسنعرض المساحات المزروعة الخاصة بكل نوع من أنواعه، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2015، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-3): المساحة المزروعة من الإنتاج النباتي 1999-2015

الوحدة: هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	الأعلاف	البقول	المحاصيل الصناعية	محاصيل الخضار
1999	1888350	260	537980	72410	47700	275450
2000	1056860	550	479380	63140	39550	174930
2001	2401800	600	386210	59470	35760	277400
2002	1844460	450	401310	62160	35720	290690
2003	2900820	570	571810	68010	37920	320100
2004	3000000	410	637223	72063	39164	345558
2005	2349619	709	628889	69240	31274	363030
2006	2671140	811	777542	66866	20555	372096
2007	2873219	394	721554	63510	20590	354093
2008	1484843	395	760617	61211	27468	363549
2009	3175919	229	685580	67448	21219	393594
2010	2856190	174	893652	74220	25814	429417
2011	2584195	340	786026	87296	27509	449258
2012	3061498	1535	916558	85295	27402	468262
2013	2708880	372	904062	84993	25792	505615
2014	2507955	1058	1196748	90507	28472	499103
2015	2685154	931	1035152	85068	32562	511018

Source :ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2015.

أهم ما يميز المساحات المزروعة بصفة عامة هو التذبذب، حيث تتراوح بين الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى وهذا ما سوف نبينه من خلال تحليل المساحات المزروعة.

أولا: الحبوب

إن الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر، حيث تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الجزائريين، وبخاصة مادة القمح إذ تعتبر مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي تحتلها في الاستهلاك الغذائي، حيث تعتبر مؤشرا حقيقيا لقياس قدرة وكفاءة الزراعة الجزائرية على تحقيق أمنها الغذائي، وبالتالي تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية، وهذا ينتج عنه تخفيف التبعية للخارج غذائيا.

ومجموعة الحبوب تنقسم إلى قسمين حسب الفصل الذي تزرع فيه، حبوب شتوية وتحتوي على أربع أنواع هي؛ القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والشوفان أو الخرطال، أما الحبوب الصيفية فتحتوي على نوعين هما؛ الذرة والذرة البيضاء.

تحتل المساحة الزراعية المخصصة للحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحات الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي خصوصا. والجدير بالذكر أنه في سنة 2001 تم حرق وبذر مساحة 3197000 هكتار منها 1414000 هكتار للقمح الصلب، نحو 832000 هكتار للقمح اللين ونحو 894000

هكتار للشعير ونحو 57000 هكتار أعلاف، وتمثل كل المساحات في مجملها ما يعادل 92 بالمائة مما تم حرقه وزرعه خلال الموسم السابق والتي بلغت 3483000 هكتار. وفيما يتعلق بحملة الحصاد والدرس خلال شهر أوت 2001 فقد أسفرت عن 2402400 هكتار تم حصادها من مساحة 3197000 هكتار تم حرقها وبذرها وتقدر المساحة التي لم يتم حصادها بنحو 794600 هكتار وتمثل 24.85 بالمائة من المساحة الإجمالية¹.

وفي نفس المجال تم حرق وبذر 3388439 هكتار سنة 2015 من الحبوب الشتوية، منها 1503698 هكتار قمح صلب و576528 هكتار قمح لين ونحو 1230550 هكتار شعير و77664 هكتار خرطال هذا فيما يخص المساحة المزروعة، أما المساحة المحصودة لسنة 2015 من الحبوب الشتوية نجدها كما يلي: 1314014 هكتار من 1503698 هكتار مزروعة من القمح الصلب أي معدل الحصاد 86.6 بالمائة والباقي (13.2 بالمائة) مساحات أتلف إنتاجها، أما فيما يخص القمح اللين فتم حصد مساحة قدرت بنحو 500708 هكتار بمعدل حصاد قدر بـ 65.2 بالمائة، ونفس الشيء بالنسبة للخرطال المساحة المحصودة هي 77664 هكتار بمعدل حصاد 87.7 بالمائة².

وفي نفس السياق بالنسبة للمساحات المزروعة والمحصودة من الحبوب الصيفية - تتعرض دائما مساحات مزروعة للتلف قبل أن تحصد - قدرت المساحة المزروعة لسنة 2015 من الذرة بـ 7118 هكتار و2191 هكتار من الذرة البيضاء لنفس السنة.

وعليه يجب الوقوف على هذه المساحات المهذورة وإنتاجها ومحاولة معرفة الأسباب ومعالجتها، وتعتبر الظروف الطبيعية والمادية أحد أهم الأسباب التي تقف وراء هذا المشكل؛ كالجفاف والحرائق والبرد، وبعض الأعشاب والحشرات الضارة، كذلك بعض الأمراض التي تصيب المحاصيل النباتية... الخ.

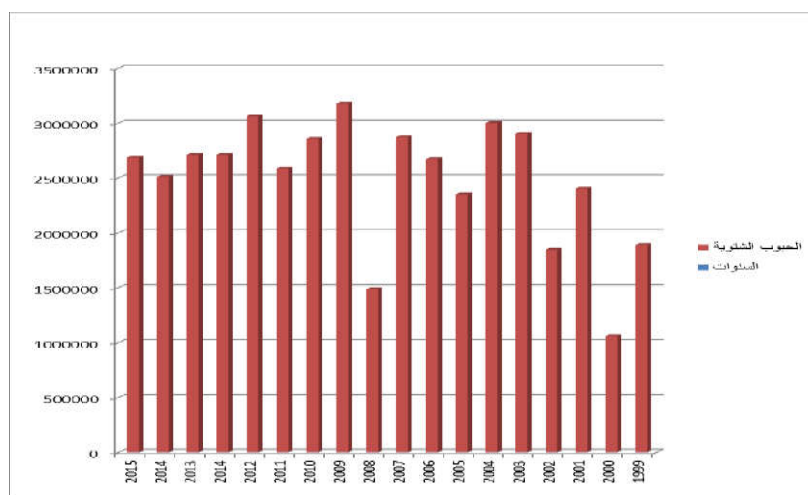
الملاحظ من الجدول بصفة عامة هو تذبذب المساحة المزروعة من الحبوب الشتوية، إذ وصلت إلى 3175919 هكتار سنة 2009 (وهي أعلى نسبة سجلت لحد الآن)، بعدما كانت في سنة 1999 حوالي 1888350 هكتار، وهذا يدل على أن الأراضي المخصصة للحبوب الشتوية تضاعفت مساحتها إلى ضعفين تقريبا خلال العشرية الأخيرة أي بنسبة زيادة تصل إلى 68.18 بالمائة، ويرجع هذا التحسن للموسم إلى البرامج والمخططات التي وضعتها وزارة الفلاحة للنهوض بالقطاع، لكن سجلت انخفاضاً سنة 2010 حيث بلغت المساحة المزروعة من الحبوب 2856190 هكتار بمعدل انخفاض قدر بـ 10.06 بالمائة لتعاود الارتفاع سنة 2012 وتصل إلى 3.061.498 هكتار أي بمعدل

¹ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 120.

² حنان سفيان، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة الخلفة، المجلد 16 العدد 31، 1 ديسمبر 2018، ص 131.

زيادة قدر بـ 6.70 بالمائة، أما خلال السنوات الثلاث الأخيرة فاستقرت تقريبا عند 2 مليون هكتار، والشكل التالي يوضح ذلك:

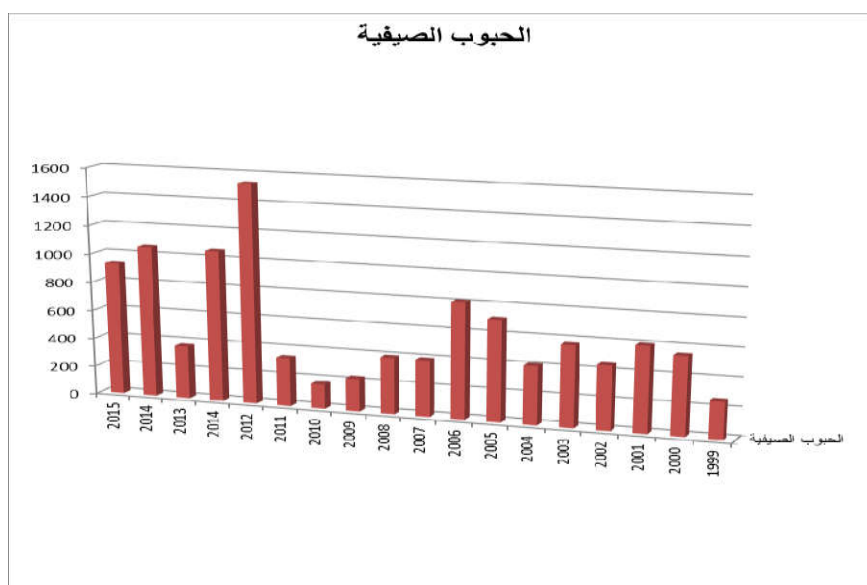
شكل رقم (1-1): تطور المساحة المزروعة من الحبوب الشتوية 1999-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات جدول رقم (3-1).

أما فيما يخص الحبوب الصيفية فتتميز مساحات الأراضي المخصصة لها بالتذبذب هي الأخرى من سنة لأخرى، حيث سجلت أعلى مساحة مزروعة 1535 هكتار سنة 2012، تليها سنة 2014 بمساحة قدرت بنحو 1058 هكتار أما أدنى مساحة سجلت سنة 2010 بـ 174 هكتار فقط، تليها سنة 1999 بـ 260 هكتار، وقدرت نسبة الانخفاض سنة 2015 بـ 12 بالمائة مقارنة بسنة 2014، والشكل الموالي يوضح تطور الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب الصيفية:

الشكل رقم (2-1): تطور المساحة المزروعة من الحبوب الصيفية 1999-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات جدول رقم (3-1).

ثانيا: الأعلاف

إن لهذه المادة أهمية بالغة كونها تدخل كغذاء أساسي ورئيسي في تغذية المواشي بجميع أنواعها، حيث نجد كثيرا من مربّي المواشي يشتكون من نقص هذه المادة وغلائها، مما أثر على أسعار اللحوم وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطن.

نلاحظ من الجدول أن المساحة المزروعة من الأعلاف كانت سنة 1999 حوالي 537980 هكتار لترتفع سنة 2014 إلى 1196748 هكتار، أي تضاعفت المساحة المزروعة خلال هذه الفترة، لتعاود الانخفاض سنة 2015 حيث سجلت 1035152 هكتار أي بمعدل انخفاض بلغ -13.5 بالمائة، وسجلت أدنى نسبة سنة 2001 بـ 386210 هكتار تليها سنة 2002 بـ 401310 هكتار ثم سنة 2000 بـ 479380 هكتار.

ثالثا: البقوليات

سجلت أحسن نسبة سنة 2014 بـ 90507 هكتار أي بمعدل نمو بلغ 25 بالمائة مقارنة بسنة 1999، لتتخفف سنة 2015 بمعدل -6 بالمائة، لكن الملاحظ في الجمل هو التحسن المستمر في المساحة المخصصة للبقوليات هذا لا يعني أنها في وضع جيد لكنها في تحسن يشجع على زيادة الإنتاج، أما أضعف مساحة كانت سنة 2001 ثم 2002 تليها 2000 على التوالي: 59470 هكتار، 62160 هكتار ثم 63140 هكتار.

رابعا: المحاصيل الصناعية

تعتبر من الصناعات الغذائية ذات الأهمية الكبيرة في الاستهلاك خاصة الطماطم الصناعية والزيوت النباتية والتبغ، إلا أن ما يلاحظ على هذه المادة الهامة انخفاض المساحة المخصصة لها، حيث أن الجزائر تسجل عجزا كبيرا في الزيوت النباتية وهذا ما سنتحدث عنه في المبحث الثالث بأكثر تفصيل.

حيث عرفت المساحة الإجمالية المخصصة للمحاصيل الصناعية أبحاثا تصاعديا وبخاصة في الفترة 1990 - 1999، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذه المنتجات أعلى نسبة لها سنة 1999 إذ بلغت 47700 هكتار¹، لكن بعدها بدأت المساحة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 20555 هكتار سنة 2006 أي انخفضت بمعدل -56.90 بالمائة، بعدها سجلت زيادات لكن طفيفة لتصل إلى 32562 هكتار سنة 2015، أما أدنى نسبة سجلت سنة 2006 ثم 2007 تليها 2009 على التوالي 20555 هكتار، 20590 هكتار، 21219 هكتار.

¹ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

خامسا: محاصيل الخضروات

تعتبر الخضروات من المواد ذات الاستهلاك الواسع نظرا لأهميتها الكبيرة في الغذاء، وتتمثل هذه المحاصيل في: البصل، الثوم، البطاطا، الطماطم، البطيخ، الجزر، الفلفل والفلفل الحار، الخيار، الكوسا، الباذنجان، الخرشوف، البازلاء، الملفوف الأخضر، القرنبيط، اللفت، الفاصوليا الخضراء، الخ.

وأهم ما يلاحظ على المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات هو أنها في زيادة مستمرة فبعدما كانت 275450 هكتار فقط سنة 1999، ارتفعت إلى 511018 هكتار سنة 2015 أي بمعدل زيادة قدر بـ 85.52 بالمائة تليها سنة 2013 و2014 على التوالي 505615 هكتار ثم 499103 هكتار، أما أقل مساحة فسجلت خلال السنوات 2000 ثم 1999 تلتها 2001 على التوالي: 174930 هكتار، 275450 هكتار و277400 هكتار، لترتفع خلال السنوات الموالية لكن بنسب طفيفة.

سادسا: الأشجار المثمرة (الفواكه)

أما المساحات الزراعية المخصصة للأشجار المثمرة فهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-4): تطور الأراضي المخصصة للفواكه 1999 إلى 2015

الوحدة: هكتار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
1999	165600	94090	35730	40780	100120	50650
2000	168080	95120	36000	41380	101820	51010
2001	177220	97620	38070	41680	104390	51450
2002	190550	101430	39830	42250	120830	54160
2003	209730	111300	44030	42942	128800	60465
2004	226337	120402	45920	43560	136774	62532
2005	239352	140044	46592	43995	147906	69633
2006	263352	162796	49859	45859	154372	75187
2007	276 253	279752	6137630	63296	159 871	91930
2008	282 460	268033	6083622	64016	162 033	86665
2009	288 442	263332	6019504	63589	160 867	82184
2010	262 698	262698	6140440	63825	161 091	79930
2011	311 930	257395	6139550	64124	162 134	77461
2012	328 884	246409	5987515	65353	163 985	74114
2013	348 196	243550	5936880	64771	164 695	73352
2014	383 443	240356	5931126	66017	165 378	70735
2015	/	202381	5235490	85068	/	65979

Source :ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2015.

الملاحظ في تطور الأراضي المخصصة للفواكه أن مساحة كل المحاصيل في تطور مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة خلال هذه الفترة، التي تشجع غرس الأشجار المثمرة.

1. الزيتون:

نلاحظ أن المساحات المخصصة لأشجار الزيتون في تحسن مستمر وذلك من سنة لأخرى فبعدما سجل 165600 هكتار عام 1999 وصلت المساحة إلى 383443 هكتار عام 2014، أي بنسبة زيادة تمثل 131.54 بالمائة وهي نتيجة جد مشجعة تعكس الجهود المبذولة.

2. الفواكه ذات النواة:

تمثل الفواكه ذات النواة في : مشمش، خوخ، لوز، خروب، برفوق، الكرز، التفاح، سفرجل وكشمري.

الملاحظ أن المساحة المخصصة لهذا المحصول في تحسن مستمر رغم التذبذب المسجل في بعض السنوات، فبعدما كانت 94090 هكتار سنة 1999 زادت لتصل إلى 268033 هكتار سنة 2008 وهي أحسن نسبة مسجلة، انخفضت خلال السنوات الموالية إلى أن وصلت إلى 202381 هكتار سنة 2015 بمعدل انخفاض قدر بـ 24.49 بالمائة مقارنة بسنة 2008، أما أقل مساحة فسجلت سنة 1999 ثم 2000 ثم 2001 على التوالي: 94090 هكتار، 95120 هكتار، 97620 هكتار.

3. الحمضيات:

هي الأخرى سجلت تحسنا متصاعدا خلال كل سنوات الدراسة، فهي في تحسن مستمر من سنة لأخرى مع تسجيل بعض الانخفاض مثل سنة 2013 لتعاود التحسن بعد ذلك، فبعدما كانت 40780 هكتار سنة 1999 بلغت سنة 2015 حوالي 85068 هكتار بمعدل نمو قدر بـ 108.60 بالمائة أي تضاعفت المساحة المخصصة للحمضيات، أما أسوأ النتائج فسجلت خلال السنوات التالية: 1999، 2000 ثم 2001 على التوالي: 40780 هكتار، 41380 هكتار، 41680 هكتار.

4. أشجار النخيل:

نفس الحال بالنسبة للمساحة المخصصة للنخيل إذ هي الأخرى سجلت تزايدا من سنة لأخرى حتى بلغت عام 2014 حوالي 165378 هكتار بعدما سجلت 100120 هكتار عام 1999 وهذا بمعدل نمو بلغ 65.17 بالمائة، لكن هذا التحسن المسجل يبقى ضعيفا مقارنة بالمساحات الشاسعة الصالحة لإنتاج التمور أي الصالحة لغرس أشجار النخيل.

5. الكروم:

سجلت المساحات المخصصة لإنتاج الكروم تذبذبا إلا أنها في المجمل سجلت زيادات طفيفة، إذ كانت مساحتها تبلغ 50650 هكتار سنة 1999 لترتفع إلى 91930 هكتار سنة 2007 بمعدل نمو قدر بـ 81.50 بالمائة تليها سنة 2008 بمساحة قدرت بـ 86665 هكتار، لتسجل تراجعا في المساحة خلال السنوات التي تلتها حتى وصلت إلى 65979 هكتار سنة 2015، أي انخفضت بمعدل قدر بـ -28.22 بالمائة مقارنة بسنة 2007، أما أسوأ

النتائج فسجلت خلال سنة 1999، 2000 و 2002 على التوالي: 50650 هكتار، 51010 هكتار و 51450 هكتار.

أما فيما يخص الأراضي الزراعية المروية فتعتبر مساحتها منخفضة في جميع الأحوال، وهذا الانخفاض أثر بشكل كبير على كميات الإنتاج في جميع المحاصيل خاصة الحبوب، والجدول الموالي يوضح نصيب كل محصول من الأراضي المروية:

جدول رقم (1-5): الأراضي المسقية (المروية) حسب كل محصول من 2002-2014

الوحدة: هكتار

السنوات	زراعة الحبوب	زراعة الفواكه	زراعة الخضر	الزراعة الصناعية	زراعة الكروم	زراعات مختلفة
2002	88880	249330	210330	20890	9380	26320
2003	78420	294400	234750	22420	7780	35570
2004	95536	334676	243877	24807	9486	49938
2005	82999	372854	263179	22768	22660	39420
2006	88861	403200	273390	15444	11016	43679
2007	79818	419414	267383	16916	11146	40103
2008	91219	412876	266916	19875	11612	53222
2009	86960	426877	289880	17415	10005	53200
2010	114776	440354	329035	21315	10887	68853
2011	130426	446396	319772	23330	9430	57651
2012	139001	456360	337251	23580	8923	77805
2013	159620	446433	358776	22032	8680	93959
2014	181037	474547	368390	25181	11916	86184

المصدر: رياض طالي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 161.

إن الملاحظ من الجدول أعلاه أنه ورغم التحسن المستمر في مساحة الأراضي المروية بصفة عامة، يبقى هذا التحسن غير كاف والمساحة منخفضة، فنسبتها زادت بـ 89.5 بالمائة من عام 2002 إلى عام 2014، وتأتي في المرتبة الأولى الأراضي المخصصة لإنتاج الفواكه ثم الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر ثم الأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب والتي لا تتجاوز نسبتها 13 بالمائة في أحسن الأحوال، وهذا ما يفسر انخفاض إنتاج الحبوب لأن زراعته تعتمد على الأمطار التي عادة ما يسجل انخفاضاً في منسوبها وفي حالات أخرى يسجل جفاف في بعض المناطق، ويجب الإشارة إلى أن الجزائر حققت اكتفاء ذاتياً في كل من الخضر والفواكه (نسبة الاكتفاء أكثر من 95 بالمائة).

كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت مشاريع للسقي التكميلي من أجل ضمان حد أدنى من إنتاج الحبوب بغض النظر عن الظروف الطبيعية، وهذا في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي تزامناً مع إنجاز المشاريع المتعلقة بالسدود والتحويلات المائية ما يسمح بتوسيع المساحة المسقية وزيادة حجم الإنتاج حتى في السنوات التي تعرف شحاً في تساقط الأمطار، ويُسجل في هذا الصدد أن برنامج تأمين إنتاج الحبوب عن طريق الري الذي انطلق في الموسم 2008-2009 على مستوى 13 ولاية تم تعميمه على مستوى 43 ولاية من أجل تحقيق الهدف المسطر

من طرف الحكومة والوصول إلى 600 ألف هكتار من المساحات المسقية في شعبة الحبوب نهاية 2019 بإنتاج يصل إلى 69.8 مليون قنطار¹.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج النباتي

إن الرهان الآن قائم على تحقيق اكتفاء ذاتي في إنتاج الحبوب، فالكمية المرجو تحقيقها في سنة 2019 من الحبوب هي: 70000000 قنطار²، لذا سنتعرف في هذا المطلب على الكميات المنتجة من كل نوع من أنواع المحاصيل النباتية، وهي مبينة في الجدول كما يلي:

جدول رقم (1-6): تطور الإنتاج النباتي من 1999 إلى 2017

الوحدة:قنطار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	الأعلاف	البقول	المحاصيل الصناعية	المحاصيل السوقية
1999	20200000	5910	8820470	394650	6075970	33158300
2000	9318180	23900	4571300	218640	4910300	33081560
2001	26575280	16420	8080000	384360	4749210	33622030
2002	19514100	15150	6335050	435340	4290500	38374160
2003	42643740	15880	12845770	577480	4440490	49088610
2004	40313000	15280	19050000	580000	5981590	80000045
2005	35250465	23870	19500000	471060	5246015	59265500
2006	40128100	49350	19347210	440690	2627900	59291430
2007	35978580	40490	23832100	500830	2688920	55242790
2008	15336140	20525	19391230	401725	5288360	60681320
2009	61227000	9632	30373045	642890	3999863	72912950
2010	45581000	4650	31360960	723450	7777900	86404430
2011	42457000	15155	31276805	788170	7237140	95692325
2012	51336480	35053	36862670	842900	8758680	104023180
2013	49109735	12565	37453480	958330	9379930	118664440
2014	34321780	30370	42689265	937065	11147450	122977470
2015	37 554 894	54 591	42746917	873922	13299370	124693277
2016/2017	34 702 520	76 060	41 194 266	1 072 138	12 554 567	130 189 661

Source : ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2018.

أولا: إنتاج الحبوب

قفز إنتاج الحبوب الشتوية من 20.200.000 قنطار إلى 45.581.000 قنطار ما بين عامي 1999 و2010، أما إنتاج الحبوب الصيفية فسجلت انخفاضا من 5.910 عام 1999 إلى 4.650 عام 2010، إذ أن

¹ محمد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 4، العدد 6، جامعة مستغانم، الجزائر، 6 سبتمبر 2016، ص 9-10.

² صاحب يونس، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014-2015، ص 194.

إنتاج الحبوب في سنة 2010 بلغ بـ 46 مليون قنطار بارتفاع قدر بـ 5.4 مليون قنطار (+ 13 بالمائة) مقارنة مع الأهداف المحددة في عقود النجاعة الخاصة بسنة 2010 والمقدرة بـ 40.5 مليون قنطار، 25 ولاية حققت نتائج مرتفعة مع الأهداف المسطرة في عقود النجاعة المخصصة لهذه الولايات، وتعتبر الولايات الثلاث حسب الترتيب: معسكر، تيارت وقلمة الرائدة في إنتاج الحبوب⁽¹⁾.

وسجلت أعلى نسبة في إنتاج الحبوب سنة 2009 فقد قدر الإنتاج خلال هذه السنة حوالي 62 مليون قنطار، كما سجلت نفس السنة أعلى نسبة من حيث المساحة المزروعة، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها⁽²⁾:

- الجهود المبذولة من الجهاز الفني والاقتصادي الوطني.

- العوامل الطبيعية وبالأخص الأمطار وكمياتها الموسمية الكافية مع التوزيع المنتظم.

- الإمكانيات المسخرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الحبوب التي لعبت دورا هاما.

- تبني سياسة دعم المزارعين والتقليل من انشغالهم وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، حيث اتخذت الوزارة عدة تدابير وإجراءات منها:

• حث تعاونية الحبوب والبقوليات على توفير البذور والأسمدة وغيرها بالكمية والكيفية المطلوبتين طيلة الموسم الزراعي.

• تأجيل سداد قروض لدى تعاونية الحبوب والبقوليات للمزارعين الذين تضرروا من الجفاف في الموسم 2007-2008.

• وضع المصلحة تحت تصرف المنتجين خاصة على أن تشمل كلا من الديوان الوطني للحبوب وبنك التنمية الريفية والتأمين مما يمكن من الحصول على القرض لشراء الأسمدة.

• رفع المكافأة التحفيزية لمنتجي الحبوب.

• توفير التقنيات الملائمة الحديثة القابلة للتطبيق من خلال المتابعة الفنية الفعلية التي تقدمها المعاهد الوطنية المتخصصة لصالح القطاع.

وقد بلغ إنتاج الحبوب الشتوية خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 حوالي 34702520 قنطار³، وبذلك سجلت انخفاضاً مقارنة بسنة 2015 و إذا ما قورنت بالجهودات المبذولة لا تحقق النمو المراد بلوغه وبالتالي العجز

⁽¹⁾ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجتماع التقييمي الفصلي للقطاع، 7 فيفري 2011، ص 1.

⁽²⁾ مجلول عبد المجيد، زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر موسم (2008-2009)، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، العدد 1 و 2، 2009، ص 28.

³ Mounir Khaled berrah, la production agricole campagnes 2015/2016 et 2016/2017, par direction technique chargée des statistiques régionales et de la cartographie, décembre 2018, p 10.

مازال قائما، أما الحبوب الصيفية فقد بلغ إنتاجها خلال نفس الفترة 76060 قنطار وبذلك تسجل تحسنا مقارنة بسنة 2015

وبصورة أكثر تفصيل نوضح إنتاج كل نوع من أنواع الحبوب في الجدول التالي:

جدول رقم (1-7): تطور إنتاج الحبوب حسب كل نوع 2009-2015

الوحدة: قنطار

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	الذرة	الذرة البيضاء
2015	20199390	6367916	10305564	77664	27941	26650
2014	18443334	5918634	9394009	565803	25720	4650
2013	23323649	9666796	14986386	1132859	12445	120
2012	24071180	10251125	15917150	1097025	17548	17505
2011	21957900	7151000	12580800	767300	5571	9404
2010	20385000	9142000	15039000	1015000	3590	1060
2009	23357870	11093120	25666140	1109870	5747	3885

المصدر: حنان سفيان، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة الخلفة، المجلد 16 العدد 31، 1 ديسمبر 2018، ص 134.

يعتبر القمح من أهم المحاصيل في مجموعة الحبوب، إذ يتصدر القمح الصلب قائمة الإنتاج ثم يليه الشعير فالقمح اللين وأخيرا الخرتال، أعلى كمية إنتاج من القمح الصلب سجلت سنة 2012 بـ 24071180 قنطار تليها سنة 2009 بـ 23323649 قنطار، أما أدنى كمية فسجلت سنة 2014 ثم سنة 2015 على التوالي، ونفس الشيء بالنسبة للقمح اللين سجلت سنة 2009 أعلى كمية إنتاج بـ 11093120 قنطار، ثم سنة 2012 أما أدنى كمية فكانت في سنة 2014 تليها سنة 2015.

حقق الشعير سنة 2009 إنتاجا قياسيا نسبيا حيث وصل إلى 25666140 قنطار، لكن ما لبث أن انخفض إنتاجه في السنة الموالية بنسبة - 70.66 بالمائة، غير أن سنة 2014 قدر الإنتاج بـ: 9394009 قنطار مسجلا إنتاجه بذلك أكبر انخفاض.

الخرطال هو الآخر سجل إنتاجه تذبذبا تراوح بين الارتفاع والانخفاض، لكن السمة الغالبة طبعها هي الإنتاج الضئيل، حيث بلغ إنتاجه سنة 2009 حوالي 1109870 قنطار وهو أحسن مستوى إنتاج وصل إليه والملاحظ سنة 2015 هو الانخفاض في كمية الإنتاج بشكل كبير حيث قدر الإنتاج بـ 77664 قنطار أي بنسبة انخفاض وصلت إلى - 93 بالمائة ما بين 2009 و 2015.

أما فيما يخص الذرة بنوعها فهي على عكس الأنواع الأخرى من الحبوب إذ إنتاجها في تزايد مستمر، فقد وصل إنتاج الذرة سنة 2015 إلى 27941 قنطار والذرة البيضاء 26650 قنطار، إذ حققت أعلى مستويات إنتاج خلال السنوات الأخيرة، فبلغ معدل نمو الذرة من 2009 إلى 2015 حوالي 386.18 بالمائة بالنسبة للذرة و

585.97 بالمائة بالنسبة للذرة الرفيعة وهي نسبة مرتفعة ومشجعة، أما إنتاجية الهكتار من الذرة الرفيعة (البيضاء) كذلك فحققت نسبة نمو عالية قدرت بـ 85.48 بالمائة.

إن أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص فيما يلي¹:

- إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو إنتاجه الضعيف بالرغم من تكثيف زراعته، فبالرغم من استقرار المساحات المروعة بالحبوب منذ مدة إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير.
- أما الخاصية الأخرى، فتتمثل في بقاء المساحة المروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في العموم قارة على مدى طويل من الزمن.
- تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما مرتبطة أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج.

ثانيا: إنتاج الأعلاف

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الأعلاف حقق نتائج ايجابية وهو في تصاعد خاصة منذ سنة 2003 وتواصل هذا الارتفاع إلى سنة 2015، حيث سجلت خلالها أحسن نتيجة بـ 42746917 قنطار مقارنة بـ 8820470 قنطار سنة 1999 أي بمعدل نمو قدر بـ 79.36 بالمائة، وهي نتيجة ايجابية تعكس الجهود المبذولة في هذا المجال، أما أسوأ النتائج فسجلت خلال السنوات 2000، 2002 ثم 2001 على التوالي: 4571300 قنطار، 6335050 قنطار، 808000 قنطار.

أما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 فقد بلغ إنتاج الأعلاف 41194266 قنطار²، وبذلك تكون الكمية المنتجة من الأعلاف سجلت انخفاضا مقارنة بالموسم السابق.

ثالثا: إنتاج البقول

أما فيما يخص البقول فقد شهد إنتاجها تذبذبا من سنة 1999 إلى غاية 2008، لكن منذ سنة 2009 زادت الكمية المنتجة مسجلا إنتاجها بذلك تحسنا ملحوظا، قدر الإنتاج سنة 1999 بـ 394650 قنطار لترتفع إلى 958330 قنطار سنة 2013، وتنخفض بعدها الكمية سنتي 2014 وسنة 2015 على التوالي: 937065 قنطار، 873922 قنطار، وسجلت أدنى كمية منتجة سنة 2000 بـ 218640 قنطار، ثم سنة 2001 بـ 384360 قنطار ثم سنة 1999 بـ 394650 قنطار، أما خلال الموسم الفلاحي لسنة 2016-2017 فقد بلغ الإنتاج³ 1072138 قنطار وبهذا يكون إنتاج البقوليات انخفض عن الموسم السابق.

¹ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

² Mounir khaled berrah, op . cit, p 10.

³ Ibid, p 10.

رابعاً: المحاصيل الصناعية

المحاصيل الصناعية هي الأخرى سجلت تذبذباً في إنتاجها تراوح بين الارتفاع والانخفاض لكن خلال سنتي 2014 و2015 سجل الإنتاج نتائج إيجابية، فبعدما كان الإنتاج سنة 1999 حوالي 6075970 قنطار ارتفع إلى 13299370 قنطار أي بمعدل نمو قدره 118.88 بالمائة، أما أسوأ نتيجة فسجلت سنة 2006، 2007 ثم 2009 على التوالي: 2627900 قنطار، 3999863 قنطار، 6288920 قنطار.

لكن إنتاج المحاصيل الصناعية عرف إنتاجه انخفاضاً خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 وسجل إنتاجاً قدره بـ 12554567 قنطار

خامساً: محاصيل الخضروات

أما الخضروات التي تعتبر من أهم المحاصيل النباتية استهلاكاً كما أنها تحتوي على العديد من الأنواع المذكورة سابقاً، تعتبر من أكثر المحاصيل التي حققت نتائج إيجابية، إذ زادت الكمية المنتجة منها بنسب كبيرة ومشجعة فبعدما كانت 33158300 قنطار سنة 1999 وصلت سنة 2015 إلى 124693277 قنطار أي بمعدل نمو قدره 276.05 بالمائة تلتها سنة 2014 بإنتاج قدره بـ 122977470 قنطار أما أدنى كمية فسجلت سنة 2000، 1999 ثم 2001 على التوالي: 33081560 قنطار، 33158300 قنطار، 33622030 قنطار.

ليستمر إنتاج الخضروات في الارتفاع إذ ارتفع إنتاجها خلال الموسم 2016-2017 فقدر الإنتاج بـ 130189661 قنطار، وهو المنتج الوحيد الذي سجلت فيه ارتفاعاً خلال الموسم الفلاحي المذكور، إذ كل المنتجات الأخرى كما رأينا سجلت انخفاضاً في كميات الإنتاج، ولعل السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض هو المناخ حيث سجل جفاف في تلك الفترة، كما يرجع إلى ضعف المساحات المروية المخصصة للمنتجات باستثناء منتج الخضروات الذي يعتمد بشكل كبير وأساسي على الري وهو ما يفسر النتائج الإيجابية في كميات إنتاجه إذ لا يخضع للظروف الطبيعية في معظم الأحوال، وكذلك زراعة العديد من الخضروات داخل البيوت البلاستيكية إضافة إلى سياسات الدعم المشجعة التي يستفيد الفلاحون منها.

سادسا: إنتاج الفواكه

يعتبر إنتاج الفواكه من المنتجات التي حققت نتائج إيجابية، وذلك لأن إنتاجها حقق نموا ملحوظا مع تسجيل بعض التذبذب في الإنتاج، والجدول الموالي يعرض تطور إنتاج الفواكه:

جدول رقم (1-8): تطور إنتاج الفواكه من 1999 إلى 2018

الوحدة: قنطار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	التمور	الكروم
1999	3633810	4094950	506090	4535550	4275830	1781530
2000	2171120	3980110	543260	4326350	3656160	2038010
2001	2003390	4275840	408640	4699600	4373320	1961590
2002	1919260	5031490	606940	5194590	4184270	2343970
2003	1676270	5706110	632660	5599300	4723040	2779680
2004	4688000	6190600	649400	6091110	4426000	2839000
2005	3164890	7732440	697990	6274060	5162934	3340210
2006	2647330	9809810	919270	6803450	4921880	3980180
2007	2089520	6907420	638830	6894670	5269210	2449900
2008	2540670	9226510	787350	6973665	5527650	4019915
2009	4751820	10154974	838006	8444950	6006960	4925252
2010	3112520	12330600	1237630	7881110	6447410	5605620
2011	6 107 755	13 821 630	1 201 870	11 067 500	7248940	4 025 920
2012	3 938 400	13 588 145	1 100 580	10878320	7893570	5 431 690
2013	5 787 400	15 401 040	1 171 000	12048510	8481990	5 708 400
2014	4 828 600	13 965 310	1 286 200	12710030	9343772	5180350
2015	6 537 246	15 388 816	1 391 368	13 419 940	9 903 770	5 680 690
2016/2017	6 844 606	15 171 437	1 286 841	13 442 754	10 585 587	5 665 787

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2018.

تعتبر الفواكه من المحاصيل النباتية التي حقق إنتاجها نموا تصاعديا في معظم السنوات وبالتالي سجلت نتائج إيجابية، فالكميات المنتجة تسير بوتيرة جيدة.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الزيتون سجل تذبذبا تراوح بين الزيادة والانخفاض، لكن الكمية المنتجة حققت زيادات خلال السنوات الأخيرة، فقد بلغ إنتاج الزيتون سنة 1999 حوالي 3633810 قنطار ليصل إلى 6537246 قنطار سنة 2015 بمعدل نمو قدره 79.90 بالمائة، وتأتي بعدها سنة 2013 بإنتاج قدره 5787400 قنطار، أما سنة 2003 فسجلت أدنى كمية إنتاج تلتها سنة 2002 على التوالي 1676270 قنطار، 1919260 قنطار.

أما خلال الموسم الفلاحي 2016/2017 فقد حقق إنتاج الزيتون ارتفاعا وسجلت بذلك إنتاجا قدره ¹6844606 قنطار بمعدل نمو قدره 4.70 بالمائة.

¹ibid., p 11.

سجلت الفواكه ذات النواة نتائج ايجابية إذ حقق إنتاجها زيادات من سنة لأخرى ماعدا سنة 2000 انخفض الإنتاج بنسبة طفيفة (قدر معدل الانخفاض بـ -2.80 بالمائة)، فقد حقق إنتاجها معدل نمو قدره 254.12 بالمائة فبعدها كانت الكمية المنتجة 4094950 قنطار سنة 1999 بلغت 15401040 قنطار سنة 2013 تلتها سنة 2015 بإنتاج قدر بـ 15388816 قنطار فسنة 2014 بـ 13965310 قنطار، أما أدنى الكميات المنتجة فسجلت خلال السنوات 2001، 1999 ثم 2000 على التوالي 3980110 قنطار، 4094950 قنطار، 4275840 قنطار.

أما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 سجل إنتاج الفواكه ذات النواة انخفاضا، فقدر الإنتاج بـ 15171437 قنطار (معدل الانخفاض قدر بـ -1.49 بالمائة).

التين هو الآخر حقق نتائج ايجابية حيث تسير وتيرة إنتاجه تصاعديا، إلى أن وصل إنتاجه إلى 1391368 قنطار سنة 2015 مقارنة بسنة 1999 التي سجلت 506090 قنطار فقط وذلك بمعدل نمو وصل إلى 63.62 بالمائة، وهي نسبة مشجعة تعكس الجهود المبذولة في هذا المجال، وأدنى كمية منتجة سجلت سنة 2001 بـ 408640 قنطار تليها سنة 1999 بـ 506090 قنطار.

وما قيل عن الفواكه سابقة الذكر يقال عن إنتاج الحمضيات التي سجلت تحسنا في الكميات المنتجة، فبعدها قدرت الكمية المنتجة بـ 4535550 قنطار سنة 1999 بلغت 13419940 قنطار سنة 2015 بمعدل نمو قدره 174.92 بالمائة تلتها سنة 2014 ثم 2013 على التوالي 12710030 قنطار، 12048510 قنطار، أما أسوأ النتائج فكانت خلال السنوات 1999، 2000 و 2001 على التوالي 4326350 قنطار، 4535550 قنطار، 4699600 قنطار.

أما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 فقد سجل إنتاج الحمضيات ارتفاعا مقارنة بسنة 2015 فقد قدر إنتاجه بـ 13442745 قنطار .

التمور حالها حال بقية الفواكه أين سجلت هي الأخرى زيادة في مستويات الإنتاج فبعدها سجلت 4275830 قنطار سنة 1999، بلغ إنتاج التمور سنة 2015 حوالي 9903770 قنطار بمعدل نمو قدر بـ 131.62 بالمائة، تلتها سنة 2014 ثم سنة 2013 على التوالي: 9343772 قنطار، 8481990 قنطار، أما السنوات 2000، 1999، 2001 سجلت أسوأ النتائج وكانت كالتالي: 3656160 قنطار، 42755830 قنطار، 4373320 قنطار.

أما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 حقق إنتاج التمور ارتفاعا حيث بلغ الإنتاج ¹10585587 قنطار أي بمعدل نمو بلغ 6.88 بالمائة.

¹Ibid, p 11.

أما فيما يخص إنتاج الكروم فقد حقق إنتاجها نتائج إيجابية، إذ سجلت هي الأخرى تحسنا ملحوظا في الكميات المنتجة، بلغ الإنتاج سنة 1999 حوالي 1781530 قنطار ليصل إلى 5708400 قنطار سنة 2013 بمعدل نمو قدره 220.42 بالمائة، ليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2014 قدر بـ 9.25 بالمائة مقارنة بسنة 2013 ليعاود الارتفاع سنة 2015 بمعدل نمو قدره 9.65 بالمائة مقارنة بسنة 2014، أما أدنى الكميات المنتجة من الكروم فسجلت خلال السنوات التالية 1999، 2001، 2000 على التوالي: 1781530 قنطار، 1961590 قنطار، 2038010 قنطار، أما خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 فقد بلغ إنتاج الكروم 5665787 قنطار.

والملاحظ بصفة عامة أن إنتاج الفواكه بجميع أنواعها حقق نتائج إيجابية، حيث تعتبر الفواكه من المنتجات التي حققت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة تتجاوز 95 بالمائة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى سياسة الدولة والتي تشجع غرس الأشجار المثمرة ويتم ذلك عن طريق الدعم الفلاحي بحصول الفلاح على عدد من الامتيازات سواء المادية أو المالية.

الفرع الثالث: الإنتاجية الزراعية

تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الجزائر متدنية، وذلك في معظم المحاصيل الزراعية نظرا لتباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية كمنحصلة للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية، وتتصدر مجموعة الحبوب هذه الظاهرة، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة التي تشغلها وقيمتها الاقتصادية، الغذائية، الإستراتيجية والاستهلاكية، وفيما يلي جدول يوضح إنتاجية الهكتار:

جدول رقم (1-9): إنتاجية الهكتار (تطور عوائد الإنتاج النباتي) خلال 1999-2015

الوحدة: قنطار/هكتار

السنوات	الحبوب الشتوية	الحبوب الصيفية	المحاصيل العلفية	البقول	المحاصيل الصناعية	الخضر
1999	10.7	22.7	16.4	5.5	127.4	120.4
2000	8.8	43.5	9.5	3.5	124.2	120.3
2001	11.1	27.4	20.9	6.5	132.8	121.2
2002	10.6	33.7	15.8	7.0	120.1	132.0
2003	14.7	27.9	22.5	8.5	117.1	153.4
2004	13.4	33.7	29.9	8.0	152.7	158.6
2005	15.0	33.7	31.0	6.8	167.7	163.3
2006	15	60.9	24.9	6.6	127.8	159.3
2007	12.5	102.8	33.0	7.9	130.6	156.0
2008	10.3	52.0	25.5	6.6	192.5	166.9
2009	16.5	42.1	44.3	9.5	188.5	185.2
2010	16.0	26.7	35.1	9.7	301.3	201.2
2011	16.4	44.6	39.8	9.0	263.1	231.0
2012	16.8	22.8	40.2	9.9	319.6	222.1
2013	18.1	33.8	41.4	11.3	363.7	234.7
2014	13.7	28.7	35.7	10.4	391.5	246.4
2015	14.0	58.6	41.3	10.3	408.4	244

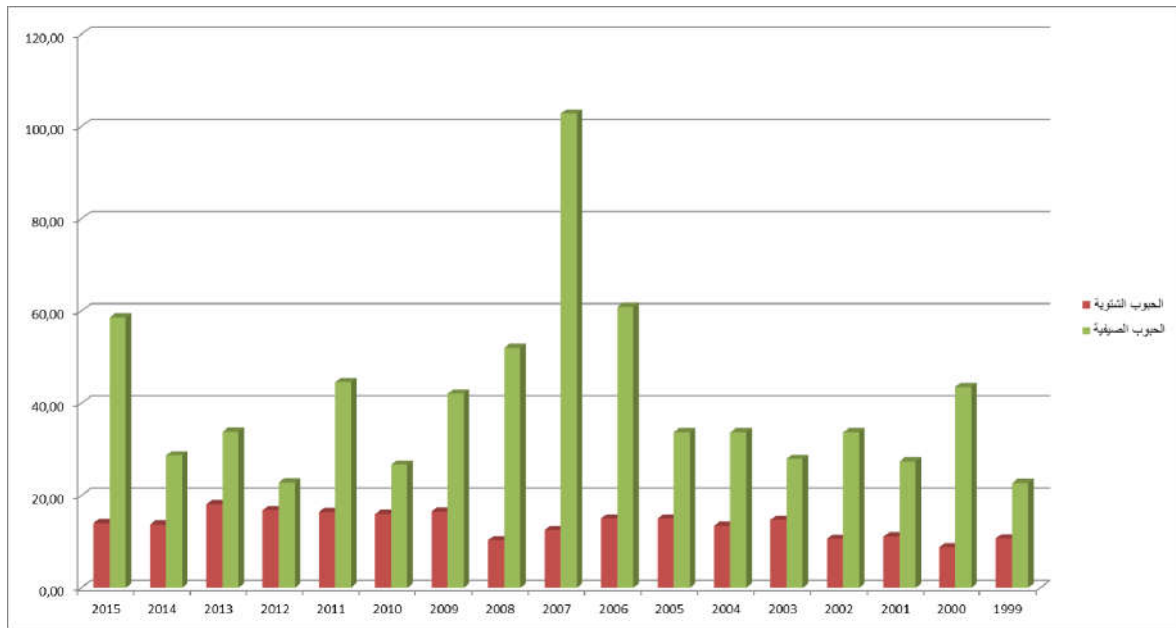
Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2015.

أولاً: تطور إنتاجية الحبوب

نلاحظ من الجدول تطور إنتاجية الهكتار بالرغم من تذبذبه خلال بعض السنوات إلا أن إنتاجية الهكتار بصفة عامة سجلت ارتفاعاً، فمثلاً إنتاجية الهكتار من الحبوب الشتوية كانت 10.7 قنطار سنة 1999 لترتفع إلى 18.1 قنطار للهكتار سنة 2013، أما فيما يخص الحبوب الصيفية فإن إنتاجيتها في تذبذب ففي سنة 2007 وصلت إلى 102.8 قنطار للهكتار لتتخفف سنة 2009 إلى 42.1 قنطار للهكتار.

والشكل الموالي يوضح تطور إنتاجية الهكتار من الحبوب:

الشكل رقم (1-3): تطور إنتاجية الهكتار للحبوب الشتوية والصيفية من 1999 إلى 2015



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الجدول رقم 1-9

ثانياً: تطور إنتاجية المحاصيل العلفية

سجلت إنتاجية المحاصيل العلفية أفضل نتيجة لها سنة 2009 بـ 44.3 قنطار للهكتار بعدما كانت 16.4 قنطار للهكتار سنة 1999 أي بمعدل نمو قدره بـ 62.97 بالمائة، لكن انخفضت الإنتاجية خلال السنوات الموالية فمثلاً سنة 2015 وصلت إلى 41.3 قنطار للهكتار أي بمعدل انخفاض قدره -6.77 بالمائة مقارنة بسنة 2009، أما أدنى مستوى إنتاجية فسجلت خلال سنوات 2000، 2002 و1999 على التوالي: 9.5 قنطار للهكتار، 15.8 قنطار للهكتار و 16.4 قنطار للهكتار.

ثالثاً: تطور إنتاجية البقول

البقول كانت أفضل حال حيث السمة الغالبة لها هي التحسن في الإنتاجية إلى أن وصلت إلى 11.3 قنطار للهكتار سنة 2013 بعدما كانت 5.5 قنطار للهكتار سنة 1999 بمعدل نمو قدره 105.45 بالمائة، لتتخفف خلال

سنتي 2014 و2015، أما أسوأ نتيجة فكانت سنة 2000، 1999 و2001 على التوالي: 3.5 قنطار للهكتار، 5.5 قنطار للهكتار ثم 6.5 قنطار للهكتار.

رابعا: تطور إنتاجية المحاصيل الصناعية

تعتبر المحاصيل الصناعية أفضل بكثير من سابقاتها حيث تصاعدت إنتاجيتها سنة بعد سنة، لتصل إلى 408.4 قنطار للهكتار سنة 2015 بعدما سجلت 127.4 قنطار للهكتار سنة 1999 أي بمعدل نمو قدره 220.56 بالمائة تلتها سنة 2014 بـ 391.5 قنطار للهكتار وسنة 2013 بـ 363.7 قنطار للهكتار، أما أسوأ النتائج فسجلت خلال السنوات 2003، 2002 و2000 على التوالي 117.3 قنطار للهكتار، 120.1 قنطار للهكتار ثم 124.2 قنطار للهكتار.

خامسا: محاصيل الخضار

أما محاصيل الخضار هي الأخرى حققت إنتاجيتها نتائج مشجعة ومرضية، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 246.4 قنطار للهكتار بعدما كانت 120.4 قنطار للهكتار سنة 1999 بمعدل نمو قدره 104.65 بالمائة، لكن سجلت بعدها انخفاضا طفيفا سنة 2015 بلغ -0.98 بالمائة مقارنة بسنة 2014، أما أدنى إنتاجية لها فكانت خلال سنوات 2000، 1999 و2001 على التوالي: 120.3 قنطار للهكتار، 120.4 قنطار للهكتار ثم 121.2 قنطار للهكتار.

سادسا: إنتاجية الفواكه

جدول رقم (1-10): تطور إنتاجية الهكتار بالنسبة للفواكه من 1999-2015

الوحدة: قنطار/هكتار

السنوات	الزيتون	الفواكه ذات النواة	التين	الحمضيات	أشجار النخيل	الكروم
1999	21.9	43.5	14.2	111.2	42.7	35.2
2000	12.9	41.8	15.1	104.6	35.9	40.0
2001	11.3	43.8	10.7	112.8	41.9	38.1
2002	10.8	49.6	15.2	122.9	34.6	43.3
2003	8.0	51.3	14.4	130.4	36.7	46.0
2004	20.7	51.4	14.1	139.8	32.4	45.4
2005	13.2	55.2	15.1	142.6	34.9	48.0
2006	15.1	60.3	18.7	184.2	31.9	52.9
2007	11.4	39.1	13.8	144.9	48.2	31.9
2008	13.1	51.3	17.3	139.4	46.2	54.5
2009	23.2	54.2	24.6	167.0	49.5	63.8
2010	13.8	62.6	17.4	146.0	52.2	69.2
2011	25.0	68.6	24.2	200.4	55.8	71.7
2012	14.9	68.4	21.9	190.3	57.2	74.2
2013	20.2	76.3	23.2	209.6	57.9	78.6
2014	15.8	69.7	25.5	214.9	61.9	73.8
2015	20.2	76.0	26.6	223.9	63.9	86.1

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2015.

الفواكه هي الأخرى سجلت ارتفاعا في إنتاجية الهكتار كما هو مبين في الجدول أعلاه، بالرغم من التذبذب المسجل في بعض السنوات.

سجلت إنتاجية الزيتون تذبذبا حيث كانت إنتاجيته سنة 1999 حوالي 21.9 قنطار للهكتار، لتتخفص سنة 2015 إلى 20.2 قنطار للهكتار بمعدل انخفاض قدره - 7.76 بالمائة، أما أحسن نتيجة سجلت سنة 2011 بـ 25 قنطار للهكتار بمعدل نمو قدره 14.15 بالمائة مقارنة بسنة 1999 وأدنى نتيجة سجلت سنة 2003 بـ 8.0 قنطار للهكتار ثم سنة 2002 بـ 10.8 قنطار للهكتار وسنة 2001 بـ 11.3 قنطار للهكتار.

أما الفواكه ذات النواة فسجلت إنتاجية الهكتار نتائج حسنة، فأحسن نتيجة تحققت سنة 2013 بـ 76.3 قنطار للهكتار مقارنة بـ 43.5 قنطار للهكتار سنة 1999 بمعدل نمو قدره 75.40 بالمائة لتأتي بعدها سنة 2015 بـ 76.0 قنطار للهكتار ثم سنة 2014 بـ 69.7 قنطار للهكتار، أما أدنى نتيجة فسجلت خلال السنوات 2000، 1999 و 2001 على التوالي: 41.8 قنطار للهكتار، 43.5 قنطار للهكتار و 43.8 قنطار للهكتار.

حققت الحمضيات نتائج مرضية مقارنة ببعض المحاصيل فقد وصلت إلى 223.9 قنطار للهكتار سنة 2015 مقارنة بـ 111.2 قنطار للهكتار سنة 1999 أي بمعدل نمو قدره 101.34 بالمائة، أما أدنى إنتاجية فسجلت سنة 2000، 1999 و 2001 على التوالي: 104.6 قنطار للهكتار، 111.2 قنطار للهكتار ثم 112.8 قنطار للهكتار.

التمور هي الأخرى تراوحت إنتاجيتها بين الارتفاع والانخفاض، لكن في المجمل سجلت تحسنا فقدر الإنتاج بـ 63.9 قنطار للهكتار سنة 2015 بعدما كان 42.7 قنطار للهكتار بمعدل نمو 49.64 بالمائة وهو معدل منخفض نسبيا مقارنة ببعض المحاصيل، أما أدنى إنتاجية فسجلت سنة 2006، 2004، 2002 على التوالي: 31.9 قنطار للهكتار، 32.4 قنطار للهكتار، 34.6 قنطار للهكتار.

سجلت إنتاجية الكروم هي الأخرى تذبذبا حيث تراوحت بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2008 أين تصاعدت الإنتاجية إلى أن وصلت إلى 86.1 قنطار للهكتار سنة 2015 مقارنة بسنة 1999 بـ 35.2 قنطار للهكتار بمعدل نمو قدره 144.60 بالمائة، تلتها سنة 2013 بـ 78.6 قنطار للهكتار ثم سنة 2012 بـ 71.7 قنطار للهكتار، أسوأ النتائج كانت خلال السنوات 2007، 1999، 2001 على التوالي: 31.9 قنطار للهكتار، 35.2 قنطار للهكتار، 38.1 قنطار للهكتار.

ترجع أسباب انخفاض إنتاجية بعض الأشجار إلى عدم الاهتمام بها وتعرضها للأمراض والحشرات الضارة، بالإضافة إلى كبر سن بعض الأشجار وبالتالي ضعف إنتاجيتها ومردودها من الإنتاج، كما تتعرض مساحات غابية للحرائق سنويا وهو ما يؤدي إلى إتلاف الغطاء النباتي خاصة الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون.

الملاحظ خلال سنوات الدراسة أن أسوأ النتائج في غالبيتها سجلت خلال السنوات 1999، 2000 و2001، وكذلك معظم المحاصيل زادت إنتاجيتها بالرغم من التذبذب المسجل مما يعكس الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج النباتي بجميع أنواعه.

المطلب الثاني: الإنتاج الزراعي الحيواني

إن الإنتاج الحيواني لا يقل أهمية عن الإنتاج النباتي، وهو الآخر حظي بالاهتمام وخصصت له برامج وسياسات وامتيازات كالدعم الفلاحي، وسوف نتطرق للإنتاج الحيواني من جانبين؛ الثروة الحيوانية من حيث تطور عدد الرؤوس وتطور الإنتاج الحيواني من حيث الكمية، كما يلي:

الفرع الأول: الثروة الحيوانية

إن الثروة الحيوانية في الجزائر متعددة ومتنوعة، لكن سنركز في هذا الفرع على الحيوانات التي تستهلك لحومها فقط أي التي تدخل في الغذاء، والجدول الموالي يوضح تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2015.

جدول رقم (1-11): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 1999-2017

(الوحدة: رأس)

السنوات	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال
1999	1579640	17988480	3061660	217370
2000	1595380	17615930	3026730	243220
2001	1613040	17298790	3129400	245490
2002	1551570	17587740	3280540	249690
2003	1560545	17502790	3324740	253050
2004	1613700	18293300	3450580	273140
2005	1586070	18909110	3589880	298560
2006	1607890	19615730	3754590	286670
2007	1633810	20154890	3837860	291360
2008	1640730	19946150	3751360	295085
2009	1682433	21404585	3962120	301118
2010	1747700	77022668	4287300	093139
2011	1790140	33023989	0441102	553187
2012	1843930	10525194	4594525	014034
2013	1909460	26572980	4910700	344015
2014	2049652	27807734	5129839	354465
2015	2149549	28111773	5013950	362265
2016	2 081 310	28 135 990	4 934 700	379 090
2017	1 895 130	28 393 600	5 007 890	381 880

Source : ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2017.

نلاحظ أن الثروة الحيوانية في تزايد نسبيا فعدد رؤوس الأبقار سجل تزايدا ملحوظا بالرغم من تسجيل بعض الانخفاض في بعض السنوات، لكن تبقى السمة الغالبة عليها هي تزايد عدد رؤوس الأبقار، فبلغ عددها سنة 2015

إلى 2149549 رأس بين أبقار محلية وأجنبية، في حين كان عددها 1579640 رأس سنة 1999 بمعدل نمو قدر بـ 36.07 بالمائة تأتي بعدها سنة 2014 بـ 2049652 رأس، أما سنة 2002 سجلت أسوأ نتيجة بـ 1551570 رأس ثم سنة 1999 بـ 1579640 رأس، لكن خلال سنة 2017 سجلت تراجعاً في أعدادها مقارنة بسنة 2015 بنسبة 11.83 بالمائة.

الأغنام تحتل الصدارة في الثروة الحيوانية سواء من حيث العدد أو من حيث الكمية اللحوم الحمراء، وسجلت نمواً متزايداً من حيث العدد فبعدما كانت سنة 1999 حوالي 17988480 رأس ارتفع عددها إلى 28111773 رأس سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ 56.27 بالمائة وتأتي بعدها سنة 2014 بـ 27807734 رأس ثم سنة 2013 بـ 26572989 رأس، في حين سجلت سنة 2001 أسوأ نتيجة بـ 17298790 رأس ثم سنة 2003 بـ 17502790 رأس، أما خلال سنة 2017 فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً قدر بـ 0.91 بالمائة مقارنة بالسنة التي سبقها.

الماعز هو الآخر حقق زيادة في عدد الرؤوس خاصة منذ سنة 2010، وأحسن نتيجة كانت سنة 2014 بـ 5129839 رأس مقارنة بسنة 1999 التي كان عددها 3061660 رأس بمعدل نمو قدره 67.55 بالمائة، وكانت أسوأ نسبة سنة 2000 بـ 3.026.730 رأس ثم سنة 1999 بـ 3061660 رأس، وفي سنة 2017 عرف عدد رؤوس الماعز ارتفاعاً بـ 1.48 بالمائة مقارنة بسنة 2016.

تعتبر **الجمال** أقل أهمية مقارنة بالأبقار والأغنام والماعز، ورغم ذلك حققت زيادة في عدد الرؤوس لكن بنسب طفيفة إلى حد ما ولعل الأسباب ترجع لقلّة الاهتمام بتربيتها والحوادث التي تتعرض لها سنوياً، حيث بلغ عدد رؤوسها سنة 1999 حوالي 217370 رأس لترتفع إلى 362265 رأس سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ 66.65 بالمائة تلتها سنة 2014 بـ 354465 رأس وسنة 2013 بـ 344015 رأس، أما سنة 1999 حققت أسوأ نتيجة بـ 217370 رأس ثم سنة 2000 وسنة 2001 على التوالي: 243220 رأس، 245490 رأس، أما خلال سنة 2017 فقد سُجل فيها ارتفاع طفيف في عدد رؤوس الجمال بـ 0.73 بالمائة مقارنة بسنة 2016.

بصفة عامة الثروة الحيوانية في الجزائر في تطور مستمر لكنه تطور طفيف، وهذه الزيادة النسبية في الثروة الحيوانية لا تنعكس إيجاباً على كمية الإنتاج الحيواني من اللحوم، وهو ما ينعكس سلباً على متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية (اللحوم، الحليب، البيض)، وهذا راجع للزيادة السكانية المرتفعة التي تقابلها زيادة منخفضة فيما يخص الثروة الحيوانية. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق المحلية خاصة اللحوم الحمراء منها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن وزارة الفلاحة شجعت تربية كل من الجمال والخيول، وذلك بتقديم عدة امتيازات والتي يأتي في مقدمتها الدعم كما سبق الإشارة إليه.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الحيواني

جدول رقم (1-12): تطور الإنتاج الحيواني من سنة 1999 إلى 2017

السنوات	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (1000 لتر)	البيض (1000 بيضة)
1999	3142090	2035100	1558730	1844000
2000	2517830	1981360	1583590	2020000
2001	2598550	2010000	1637210	2160000
2002	2907620	1507000	1544000	3220000
2003	3004590	1568000	1610000	3302000
2004	3200000	1700000	1915000	3500000
2005	3015680	1685730	2092000	3444978
2006	2985000	1453000	2244000	3570000
2007	3201250	2605850	2184846	3813000
2008	3157570	3056950	2219708	3507575
2009	3465960	3209225	2394200	3838300
2010	1243816	3152816	2632900	7134379
2011	4195529	3361279	2929959	4822477
2012	4397886	3653982	3088190	5326572
2013	4671997	4183967	3368066	5987024
2014	4862903	4634522	3548825	6060558
2015	5256474	4364417	3753766	6644517
2016	5 380 000	5 100 000	3 700 000	6 690 000
2017	5 440 000	5 300 000	3 520 000	6 570 000

Source : ministère de l'agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2017.

نلاحظ من الجدول أن إنتاج اللحوم الحمراء في تذبذب من سنة لأخرى، لكن خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 سجلت ارتفاعا ملحوظا، فبعدما كان يبلغ إنتاجه خلال سنة 1999 حوالي 3142090 قنطار ارتفع عام 2015 إلى 5256474 قنطار أي بنمو إيجابي قدر معدله بـ 67.29 بالمائة، ثم سنة 2014 بـ 4862903 قنطار وسنة 2013 بـ 4671997 قنطار، في حين أدنى الكميات سجلت خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي: 2517830 قنطار، 2598550 قنطار، ليتواصل ارتفاع كمية اللحوم الحمراء خلال سنتي 2016 و 2017 حتى بلغ 5300000 قنطار.

كذلك فيما يخص اللحوم البيضاء التي سجلت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا في الكمية المنتجة خاصة منذ سنة 2010، أما خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009، فعرف إنتاج اللحوم البيضاء تذبذبا تأرجح بين الزيادة والانخفاض، قدرت الكمية بـ 2035100 قنطار خلال سنة 1999 لترتفع إلى 4634522 قنطار في عام 2014، أي بكمية تقدر بـ 2599422 قنطار ومعدل نمو 127.72 بالمائة، لتتخفف الكمية سنة 2015 إلى 4364417 قنطار أي بـ 270105 قنطار بمعدل انخفاض -5.82 بالمائة، أما أدنى كمية فسجلت سنة 2006 بـ 1453000 قنطار ثم سنة 2002 بـ 1507000 قنطار ثم سنة 2003 بـ 1568000 قنطار، إلا أنها خلال سنة 2017 عرف إنتاجها ارتفاعا طفيفا.

في المقابل سجل إنتاج الحليب ارتفاعا ملحوظا لكن بوتيرة بطيئة، فقد وصل إنتاج الحليب إلى 3753766000 لتر عام 2015 مقارنة بـ 1558730000 لتر خلال سنة 1999 بمعدل نمو قدر بـ 140.82 بالمائة تلتها سنة 2014 ثم سنة 2013 بإنتاج قدر على التوالي بـ: 3548825000 لتر، 3368066000 لتر، أما أسوأ النتائج كانت خلال السنوات: 2002، 1999، 2000 على التوالي: 1544000000 لتر، 1558730000 لتر، 1583590000 لتر، إلا أنه خلال سنة 2017 عرف إنتاجه انخفاضا طفيفا، وتجدر الإشارة إلى أن الإشكالية في تنظيم عمليات جمع الحليب لا تزال قائمة.

كما نلاحظ أن إنتاج البيض زاد بوتيرة متسارعة حيث وصل إنتاجه سنة 2015 إلى 6644517000 بيضة مقارنة بإنتاج سنة 1999 التي بلغ الإنتاج فيها 1.844.000.000 بيضة، مسجلا بذلك ارتفاعا في نسبة الإنتاج بحوالي خمسة أضعاف أي بمعدل نمو قدر بـ 260.33 بالمائة، ثم تأتي سنة 2014 بـ 6060558000 بيضة وسنة 2013 بـ 5987024000 بيضة، أما أسوأ النتائج كانت خلال السنوات 1999، 2000، 2001 على التوالي: 1844000000 بيضة، 2020000000 بيضة، 2160000000 بيضة، إلا أنه خلال سنة 2017 عرف إنتاجه انخفاضا طفيفا.

حقق إنتاج البيض أحسن النتائج سواء في المنتجات النباتية أو الحيوانية، وبالتالي حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي من هذه المادة يضاف لها اللحوم البيضاء وبنسبة كبيرة اللحوم الحمراء، لكن لازال الإشكال قائما في مادة الحليب حيث فشلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي منه وبالتالي اللجوء للاستيراد من الخارج، وهذا سنتطرق إليه بأكثر تفصيل في المبحث الثالث من الفصل الأول.

إلا أن قطاع الإنتاج الحيواني في الجزائر يواجه العديد من المعوقات في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلبها وفقا لمعدلات تساقط الأمطار، وتدني نوعية السلالات وانخفاض إنتاجيتها نظرا لاستخدام أساليب إنتاجية تقليدية وفقدان التواصل بين التعليم والبحث العلمي ومرابي المواشي، والضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية، وتمثل مجالات الثروة الحيوانية وتنميتها في تحسين الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، والتحسين الوراثي للسلالات المحلية، وتوفير الإرشاد لمربي المواشي وتنظيمهم وتدريبهم وإعادة تأهيلهم لتطبيق نظم التربية الحديثة وتوفير التسهيلات الائتمانية، هذا ما يفسر الارتفاع الطفيف لكل من الثروة الحيوانية ومنتجاتها، بالإضافة إلى غلاء المواد المخصصة لتغذية الأنعام واستيرادها، وهذا يفسر غلاء اللحوم ما أدى إلى تدني نصيب الفرد منها واستهلاكها بكميات قليلة.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية

في هذا المبحث نتحدث عن النتائج المحققة في كل من واردات وصادرات المواد الغذائية بصفة عامة والمواد الغذائية الأساسية (الحبوب، الحليب، السكر والزيتون النباتية) بصفة خاصة، كما سنتمكن من معرفة تطوراتها ومعرفة حالة الميزان التجاري الغذائي والزراعي.

المطلب الأول: الواردات الغذائية

تشكل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من الواردات الجزائرية، نظرا لاستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب، ... الخ.

الفرع الأول: الواردات الغذائية الكلية

سنعرض واردات الغذاء بصورة مجملية وكذا نسبتها من الواردات الكلية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1-13): الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية (1)	المنتجات الزراعية	مجموع الواردات الكلية (2)	% الواردات الغذائية من الواردات الكلية (2/1)
2000	2415	85	9173	26.32
2001	2395	155	9940	24.09
2002	2740	148	12009	22.81
2003	2678	129	13534	19.78
2004	3597	173	18308	19.64
2005	3587	160	20357	17.62
2006	3800	96	21456	17.71
2007	4954	146	27631	17.93
2008	7813	174	39479	19.79
2009	5863	233	39294	14.92
2010	6058	341	40473	14.99
2011	9850	387	47247	20.85
2012	9022	330	50376	17.90
2013	9580	508	55028	17.40
2014	11005	658	58580	18.79
2015	9314	663	51702	18.01
2016	8223	503	70894	11.61
2017	8438	611	46059	18.31
2018	8573	563	46197	18.55

Source : <http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html>

نلاحظ أن قيمة واردات الأغذية بجميع أنواعها في تزايد مستمر إلى أن بلغت 11005 مليون دولار سنة 2014 وهي أعلى قيمة مسجلة لتأتي بعدها سنة 2011 بـ 9850 مليون دولار، أي زادت قيمة الواردات الغذائية بمعدل 254.98 بالمائة من سنة 2000 إلى سنة 2018 وهي زيادة جد كبيرة تعكس وضع الجزائر إن صح التعبير

وهذا ما يؤكد أن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وعاجز عن توفير غذائه محليا، خاصة فيما يخص المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب، الحليب والسكر والزيوت النباتية التي تحتل الصدارة من حيث الواردات بالرغم من الجهود المبذولة، ومما عمق وزاد من قيمة الواردات هو ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية خاصة منذ سنة 2007 وسنة 2008 مما تسبب في الأزمة العالمية للغذاء والتي كان سببها الرئيسي ارتفاع أسعار السلع الغذائية ثم أزمة الغذاء سنة 2011 (وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني بأكثر تفصيلا).

إلا أن سنتي 2015 و2016 سجلتا تراجعا طفيفا في قيمة الواردات الغذائية، على التوالي: 9314 مليون دولار و8224 مليون دولار، لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2017 و2018، غير أنها تبقى مرتفعة بجميع المقاييس برغم جهود الدولة في الحد من فاتورة الواردات.

الإنتاج الزراعي بنوعيه ارتفع معدل إنتاجه خاصة بعد تبني الدولة لسياسات وبرامج فلاحية منذ سنة 2000، وذلك محاولة منها للقضاء أو التقليل من التبعية الغذائية للخارج، إلا أن استمرار الارتفاع في قيمة الواردات الغذائية بقي على حاله، ما يفسر فشل هذه السياسات والبرامج، فمثلا فيما يخص مادة القمح الاعتماد على الاستيراد فاق نسبة 60 بالمائة لتغطية عجز الإنتاج المحلي، بالرغم من الزيادة في الإنتاج إلا أنه لا يغطي الطلب المحلي، ويرجع ذلك أساسا إلى أن نسبة نمو الإنتاج تعتبر بطيئة إذا ما قورنت بنسبة النمو السكاني السريعة وبالتالي زيادة عدد طالبي الغذاء.

أما فيما يخص مجموعة المنتجات الزراعية فسجلت هي الأخرى ارتفاعا متذبذبا من سنة لأخرى، ففي سنة 2000 بلغت قيمة الواردات 85 مليون دولار لترتفع إلى 663 مليون دولار سنة 2015 أي ما يمثل 680 بالمائة، تليها سنة 2014 بـ 658 مليون دولار، أما بالنسبة لسنة 2018 فسجلت انخفاضا بمعدل - 15.08 بالمائة مقارنة بسنة 2014.

تحتل الواردات الغذائية غالبا المرتبة الثانية والثالثة بالنسبة لجملة الواردات الجزائرية، وتتأرجح نسبها بين الارتفاع والانخفاض لكن السمة الغالبة هي الارتفاع، أعلى نسبة كانت سنة 2000 بـ 26.32 بالمائة تأتي بعدها سنة 2001 بـ 24.09 بالمائة، لتستقر في نسبة 17 بالمائة معظم السنوات باستثناء سنتي 2014 و2015 سجلت ارتفاعا على التوالي: 18.79 بالمائة و18.01 بالمائة، ثم انخفضت سنة 2016 لتعاود الارتفاع سنتي 2017 و2018، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2009 بـ 14.92 بالمائة و سنة 2010 بـ 14.99 بالمائة، ويمكن إرجاع أهم أسباب الانخفاض إلى أن الجزائر حققت في هذه السنة زيادة كبيرة في كمية إنتاج الحبوب الشتوية التي بلغت 61.227.000 قنطار ما أثر على قيمة واردات الحبوب خاصة القمح بنوعيه الصلب واللين.

في سنة 2005 نجد في المرتبة الثالثة مجموعة المواد الغذائية، (المزروعات 39 بالمائة، الألبان ومشتقاتها 21 بالمائة، السكر 8 بالمائة، اللحوم 6 بالمائة والقهوة والشاي 4 بالمائة) بمبلغ قدره 3.587 مليار دولار أي 17.81 بالمائة

من مجموع الواردات لسنة 2005، مقارنة بـ3.597 مليار سنة 2004 دولار بانخفاض طفيف قدره - 0.75 بالمائة⁽¹⁾.

أما سنة 2006 احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الثالثة بقيمة تقدر بـ3.800 مليار دولار أمريكي أي 17.52 بالمائة من مجموع الواردات لسنة 2006 بينما بلغت 3.587 مليار دولار خلال 2005 بزيادة ضئيلة بلغت 5.93 بالمائة، تتعلق بالسميد والدقيق 1.227 مليار دولار، الحليب والمنتجات اللبنية 655 مليون دولار، السكر 420 مليون دولار، البن والشاي 167 مليون دولار، اللحوم 153 مليون دولار والحبوب الجافة وغير ذلك 137 مليون دولار⁽²⁾.

أما بالنسبة لسنة 2007، شغلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات بمبلغ 2.260 مليار دولار ما يمثل نسبة 17.80 بالمائة من مجموع الواردات للسداسي الأول لسنة 2007، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 20.99 بالمائة مقارنة مع سنة 2006 التي بلغت ما قيمته 1.868 مليار دولار، وتمثل واردات المواد الغذائية لسنة 2007 في⁽³⁾:

-الحبوب 917.10 مليون دولار.

-الحليب ومشتقاته 498.81 مليون دولار.

-البقول الجافة 94.23 مليون دولار.

-اللحوم 71.59 مليون دولار.

في حين بلغت قيمة الواردات من المنتجات الغذائية خلال السداسي الأول من سنة 2008 مبلغ 3.79 مليار أي بنسبة 21.17 بالمائة من الحجم الإجمالي، حيث سجلت أهم المنتوجات التابعة لها ارتفاعا قدر بمبلغ 1.49 مليار دولار 64.41 بالمائة.

تتمثل أهم هذه المنتجات فيما يلي⁽⁴⁾:

⁽¹⁾ إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية سنة 2005، ص2.

<http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf>

⁽²⁾ إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية، 2006، ص1.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/stat06ar.pdf>

⁽³⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة؛ المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة إجمالية حول الإحصائيات التجارية الخارجية للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2007، ص2.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/gcomextr07.pdf>

⁽⁴⁾ إحصائيات التجارة الخارجية خلال السداسي الأول من 2008، ص6-7.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem08.pdf>

جدول رقم (1-14): الواردات الغذائية خلال السداسي الأول لكل من سنة 2007 وسنة 2008

أهم المنتوجات	السداسي الأول لسنة 2007		السداسي الأول لسنة 2008		التطور (%)
	القيمة مليون دولار	الهيكل (%)	القيمة مليون دولار	الهيكل (%)	
الحبوب والسميد	910.04	39.46	1907.5	50.29	109.53
الحليب ومشتقاته	499.42	21.64	740.77	19.53	48.38
السكر والسكريات	233.99	10.14	206.08	5.43	-11.93
القهوة والشاي	136.39	5.91	159.08	4.19	16.64
الحبوب الجافة	96.31	4.17	143.85	3.79	49.36
اللحوم	72	3.12	75.60	1.99	5.00
المجموع الجزئي	1948.33	84.45	3232.93	85.23	65.93
المجموع الإجمالي	2307	100	3739	100	64.41

المصدر: إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية، 2008.

إذا تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية وتعاني من تبعية كبيرة وهو ما يكشف عنه الارتفاع القياسي ل وارداتها من المواد الغذائية التي قدرت بـ 7167 مليار دولار سنة 2008 مقابل 4959 مليار دولار سنة 2007 بنسبة زيادة بلغت 44.55 بالمائة، وتأتي الحبوب على رأس القائمة بـ 3967 مليار دولار سنة 2008 مقابل 1977 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 100.65 بالمائة، أما الحليب بلغت قيمة وارداته 1295 مليار دولار مقابل 1063 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 21.82 بالمائة، فيما بلغت فاتورة استيراد السكر 4386 مليون دولار مقابل 4284 مليون دولار سنة 2007 وهذا بزيادة قدرت بـ 2.38 بالمائة.

أظهرت الأرقام المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تراجعاً معتبراً لفاتورة واردات المواد الغذائية الأساسية خلال السداسي الأول من سنة 2009، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة -54.24 بالمائة خلال شهر جويلية 2009، فاتورة الحبوب والطحين والدقيق 173 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار سنة 2009 مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة -57.6 بالمائة، أما فاتورة السكر فسجلت هي الأخرى تراجعاً بنسبة -56.52 بالمائة بما أنها انتقلت إلى 20 مليون دولار مقابل 46 مليون دولار خلال نفس الفترة، كما تراجع فاتورة الحبوب الجافة بنسبة 38.46 بالمائة والبن والشاي بتراجع قدر بـ 29.41 بالمائة كما انخفضت واردات اللحوم بـ 22.22 بالمائة⁽¹⁾.

كما انخفضت الواردات الغذائية الجزائرية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 بـ 4.13 بالمائة منتقلة إلى 441 مليار دولار مقابل 460 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية⁽²⁾.

ارتفعت الواردات الجزائرية خلال الثلاثي الأول من سنة 2011، حيث سجلت مواد التجهيز أكبر نسبة ارتفاع بـ 44.44 بالمائة بقيمة 104 مليون دولار ثم فئة المواد الغذائية بـ 41.04 بالمائة أي بقيمة 646 مليون دولار (القيمة

⁽¹⁾ إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول لسنة 2009.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf>

⁽²⁾ التجارة الخارجية: انخفاض الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf>

الإجمالية 2.22 مليار دولار)، باستثناء فئة البقول الجافة التي سجلت انخفاضا طفيفا -0.2 بالمائة بحيث بلغت 93.58 مليون دولار، الحليب ومشتقاته 89.06 بالمائة بقيمة 404.66 مليون دولار ثم الحبوب والدقيق والطحين 64.04 بالمائة أي 857.79 مليون دولار واللحوم 51.85 بالمائة أي 42.38 مليون دولار، كما عرفت مجموعة القهوة والشاي ارتفاعا بنسبة 11.67 بالمائة لتبلغ 68.23 مليون دولار والسكر والمواد السكرية 10.22 بالمائة لتبلغ 273.8 مليون دولار⁽¹⁾.

يجب الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية لا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الكمية فقط، بل يوجد عامل آخر ساهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وهو ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، فأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية مرتفع خاصة بعض المواد الغذائية؛ كالحبوب، السكر و الزيت... الخ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني بأكثر تفصّل.

وفي سياق متصل صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن واردات بلادنا تشكل أساسا من أربع مواد هي القمح بنوعيه والزيوت والحليب والسكر، مؤكدا في هذا الصدد أن حجم استيراد مادة القمح قد عرف انخفاضا محسوسا بالنسبة للقمح الصلب واستقرارا بالنسبة للقمح اللين غير أن فاتورة الاستيراد تبقى مرتفعة " نظرا للارتفاع غير المسبوق لأسعارها على مستوى السوق الدولية"، وأوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن القمح الصلب ارتفع بنسبة 350 بالمائة والقمح اللين بـ200 بالمائة والحليب بـ285 بالمائة، للتذكير فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لسنة 2000 اعتمد 4 مرات في برامج أربع حكومات متعاقبة إضافة إلى الاستفادة من التأطير النوعي المتوفر على مستوى 14 معهدا متخصصا و13 معهدا للتكوين تابعة لقطاع الفلاحة، والاستفادة من خبرة بعض المنظمات الجهوية والدولية المتخصصة.

الفرع الثاني: واردات المواد الغذائية الأساسية

في هذا الفرع سوف نركز على واردات المواد الغذائية الأساسية نظرا لكونها تحتل القسم الأكبر من قيمة الواردات الغذائية.

أولا: واردات الحبوب

تتصدر واردات الحبوب قائمة واردات الأغذية وتأتي في مقدمتها مادة القمح، وفي الجدول الموالي نبين قيمة واردات الحبوب.

(1) إحصائيات التجارة الخارجية للتلاهي الأول من سنة 2011.

جدول رقم (1-15): واردات الحبوب خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الحبوب	القمح	الذرة	الشعير
2005	1436.87	1031.64	344.27	23.68
2006	1472.97	1070.55	337.79	22.96
2007	1866.02	1283.60	517.40	13.21
2008	3967.39	3124.97	655.05	91.05
2009	2325.14	1834.35	407.47	28.51
2010	1816.44	1186.87	524.35	41.00
2011	1816	1187	524.4	41.0
2012	3260.4	2129.5	942.1	113.9
2013	2531.56	1701.92	666.84	98.30
2014	3167.98	2060.64	848.82	170.77
2015	3523.76	2406.01	876.13	165.31
2016	2806.6	1783.2	765.3	165.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 36، 35، 34، 33، 32، 31.

يحتل القمح أكبر حصة في جملة واردات الحبوب، حيث تُخصص مبالغ ضخمة لاستيراده وسُجلت أعلى قيمة سنة 2008 بـ 3124.97 مليون دولار تلتها سنة 2015 بـ 2406.01 مليون دولار ثم سنة 2012 بـ 2129.5 مليون دولار، أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2005 بـ 1031.64 مليون دولار، ثم سنة 2006 بـ 1070.55 مليون دولار، وبعدها سجلت بعض الانخفاض خلال السنوات 2009-2011 عاودت الارتفاع سنة 2012 حيث بلغت قيمة 2129.5 مليون دولار أي بمعدل زيادة قدر بـ 79.40 بالمائة مقارنة بسنة 2011، لتعاود الانخفاض سنة 2013 بمعدل -20.07 بالمائة، لتستمر في الارتفاع لتصل إلى 2406.01 مليون دولار سنة 2015 بزيادة قدرها 41.37 بالمائة.

أما الذرة فتكاد الجزائر تستوردها بنسبة مئة بالمائة، نظرا لقلّة زراعتها والملاحظ من الجدول أن قيمتها مرتفعة نسبيا حيث بلغت 876.13 مليون دولار سنة 2015 ثم تأتي بعدها سنة 2014 بـ 848.82 مليون دولار وهذا بارتفاع قدر بـ 159.37 بالمائة و151.28 بالمائة على التوالي، مقارنة بسنة 2006 والتي حققت أدنى قيمة بـ 337.79 مليون دولار لتأتي بعدها سنة 2005 بـ 344.27 مليون دولار.

فيما يخص الشعير يعتبر الأفضل في مجموعة الحبوب وذلك لأن كميات إنتاجه مرتفعة، لذا الجزائر تستورده بكميات أقل نسبيا مقارنة بالقمح بنوعيه الصلب واللين، ومع هذا فالملاحظ أن قيمة الاستيراد في تزايد من سنة لأخرى فبعدها سجل 13.21 مليون دولار سنة 2007 ففز إلى 91.05 مليون دولار سنة 2008 بزيادة قدرت بـ 589.25 بالمائة، وواصل في التزايد حتى بلغت فاتورة استيراده 170.77 مليون دولار سنة 2014 لتأتي بعدها سنة 2015 بـ 165.31 مليون دولار.

استوردت الجزائر خلال السبعينيات من القرن الماضي ما يقارب 17 مليون قنطار سنويا من الحبوب، وارتفعت هذه الكمية إلى أكثر من 44 مليون قنطار خلال عقد الثمانينات وتجاوزت 55 مليون قنطار أثناء التسعينيات وعرفت بعدها انخفاضا محسوسا خلال السنوات الموالية، فبعد أن كانت الكمية المستوردة من الحبوب سنة 1999 تعادل 78 مليون قنطار انخفضت إلى 66 مليون قنطار سنة 2001، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى النتائج المرضية التي حققتها الزراعة منذ الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، فخلال الفترة 2005-2009 بلغ متوسط الكمية المستوردة 78 مليون قنطار وتجاوز 80 مليون قنطار سنة 2012.¹

أما القمح ارتفعت وارداته من 14.75 مليون قنطار خلال عشرية السبعينيات إلى 41.6 مليون قنطار أثناء الثمانينات، وخلال الفترة 2005-2009 سجل متوسطه أكثر من 54 مليون قنطار، وعرفت سنة 2013 تسجيل ما يقارب 63 مليون قنطار وارتفعت الواردات إلى 74 مليون قنطار سنة 2014.²

وإذ ما بحثنا عن أسباب هذا العجز في الإنتاج المحلي - رغم تحسنه - لوجدنا عدة أسباب تقف وراء ذلك، نذكر أهمها:

- اعتماد الزراعة الجزائرية على الأمطار التي تتسم بتذبذب تساقطها، وصعوبة التنبؤ بكمياتها، كما تتعرض المحاصيل الزراعية لمختلف التغيرات الطبيعية من صقيع، جفاف، تصحر، فيضانات؛

- ضعف المساحة المروية المخصصة للحبوب؛

- تلف بعض المحاصيل بسبب قلة صوامع تجميع وتخزين الحبوب وخاصة مادة القمح؛

- العامل السكاني الذي سجل تزايد كبيرا وهذا يعني تزايد الطلب على الغذاء خاصة الحبوب التي تشكل الغذاء الأساسي للجزائريين خاصة ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والبقول والخضر والفواكه.

كما يكشف تطور سوق القمح العالمي على مدى الخمسين سنة الماضية على أربع حقائق رئيسية تتمثل في³:

1. أولا يتعلق الأمر بالطلب العالمي أي الاستهلاك، والذي يتجه صعودا نتيجة للعوامل الهيكلية (النمو الديمغرافي، القوة الشرائية للبلدان المستوردة).

2. العنصر الثاني متعلق بالظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج وأحجام التداول غير المباشرة في الأسواق، ووفقا للخبراء وتقارير المجلس الدولي للقمح سوق القمح شديد الحساسية للمناخ.

¹ علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإحياء، المجلد 16، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 1 ديسمبر 2016، ص 199.

² المرجع نفسه، ص 200.

³ Omar Bessaoud, la sécurité alimentaire en Algérie, CIHEAM, Montpellier, 19/07/2016, p 43.

3. حالة إغلاق الأسهم على نطاق عالمي، مؤشر آخر في تحديد الأسعار العالمية وتطور مستواها في تأثير تنازلي أو تصعدي على الأسعار العالمية.

4. أخيرا إن التمويل المتزايد لأسواق القمح العالمي عنصر رئيسي في الميزانية العمومية للقمح العالمي، تفعيل سياسات التحرير عن طريق الالتزام بقواعد التجارة العالمية، أدت في كثير من الأحيان إلى اعتماد تدابير إلغاء والتخلي عن أدوات تنظيم السوق لصالح الأسواق الافتراضية أو بورصات السلع الأساسية، حيث تسبب التدخل الهائل للمضاربين في أسواق العقود الآجلة منذ الأزمة الغذائية العالمية سنتي 2007-2008 وبهذا أصبحت الأسواق أكثر تعقيدا.

ثانيا: واردات السكر، الزيوت النباتية والحليب

يعتبر كل من السكر، الزيوت النباتية والحليب من مجموعة المواد الغذائية الأساسية والتي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة، والجدول الموالي يوضح قيمة وارداتها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016:

جدول رقم (1-16): واردات السكر، الزيوت النباتية والحليب خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

البيان	السكر	الزيوت النباتية	الحليب
2005	283.18	331.20	739.36
2006	426.58	401.79	706.79
2007	428.45	507.02	1062.50
2008	426.08	906.25	1293.05
2009	558.17	593.79	858.22
2010	654.69	603.77	858.22
2011	654.7	602.7	862.00
2012	980.3	923.9	1261.2
2013	730.89	713.90	920.95
2014	859.75	617.78	1769.97
2015	717.49	801.40	1168.59
2016	880.5	922.7	976.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 36، 35، 34، 33، 32، 31.

إن الجزائر تعتمد اعتمادا كلياً على استيراد السكر (السكر الخام)، فنسبة الاكتفاء الذاتي منه صفر وهذا ما يفسر الزيادات المسجلة في فاتورة استيراده، إذ سجلت زيادات مضطربة تميل للارتفاع خاصة من سنة 2005 إلى سنة 2012 حيث سجلت سنة 2012 حوالي 980.3 مليون دولار بعدما كانت 283.18 مليون دولار سنة 2005 وهذا بزيادة قدرت بـ 246.17 بالمائة، أما في سنة 2013 فسجلت انخفاضا بـ 25.44 بالمائة مقارنة بسنة 2012، مع ذلك تظل قيمة استيراد السكر مرتفعة ففي سنة 2014 بلغت 859.75 مليون دولار.

نفس الحال بالنسبة للزيوت النباتية (تشمل كل من: زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت الفول السوداني، زيت الزيتون، زيت السمسم، زيت الذرة، زيت بذرة الكتان، زيت زهرة الشمس والمرغرين) فالجزائر تعتمد

اعتمادا يكاد يكون كليا على استيرادها وبطبيعة الحال هذا ما يفسر ارتفاع قيمة فاتورة استيرادها بالرغم من تسجيلها ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، فأعلى قيمة سجلت سنة 2012 بـ 923.9 مليون دولار ثم سنة 2008 بـ 906.25 مليون دولار وهذا راجع لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بسبب أزمة الغذاء والتي يعد ارتفاع الأسعار أحد أهم أسباب نشوئها، وعليه زادت قيمة استيراد الزيوت النباتية بمعدل 181.67 بالمائة من سنة 2005 إلى سنة 2012، وسجلت انخفاضا طفيفا خلال سنتي 2013 و2014، لتعاود الارتفاع سنة 2015 بمعدل قدره 29.72 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة.

يعتبر الحليب مادة إستراتيجية وغذاء أساسيا للجزائريين إذ يستهلك على نطاق واسع، وهو الآخر تعتمد الجزائر على استيراده لتغطية العجز المحلي في إنتاجه تلبية لحاجات المستهلكين المتزايدة منه، ومن الجدول نلاحظ أن القيمة مرتفعة جدا حيث وصلت لـ 1769.97 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت 706.79 مليون دولار سنة 2006 وهذا بمعدل زيادة قدره 150.42 بالمائة، لكن سجلت بعدها انخفاضا قدره -33.97 بالمائة سنة 2015، لكن بصفة عامة فاتورة استيراد الحليب مرتفعة طوال مدة الدراسة تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة خلال بعض السنوات.

وفي هذا المجال تصنف الجزائر بأنها إحدى الدول الأكثر استيرادا للحليب، ففي سنة 2006 استوردت حوالي مليار لتر من الحليب مقابل إنتاج محلي قدر بملياري لتر، ورغم أن الإنتاج عرف بعض النمو ضامنا بذلك تغطية قرابة 80 بالمائة سنة 2016 من حاجيات السوق، فإن 20 بالمائة الباقية تبقى مضمونة بواسطة الاستيراد.

ويتركز استيراد الجزائر من مادة الحليب على المسحوق منه حيث استوردت خلال الفترة 2005-2009 بالمتوسط ما يقارب 247 ألف طن، وبلغت الكمية المستوردة خلال سنة 2012 حوالي 293 ألف طن، وانخفضت إلى 261 ألف طن سنة 2013 وارتفعت سنة 2014 من جديد إلى 372 ألف طن ويرجع هذا إلى ضعف قدرات جمع الحليب، بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط للجزائريين منه، وإلى بعض الممارسات المشبوهة كتحويل مسحوق الحليب المدعم عن وجهته وتحويل كميات كبيرة منه عبر الحدود إلى دول الجوار، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع فاتورة الاستيراد¹.

¹ علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

المطلب الثاني: الصادرات الغذائية

سنعرض في هذا المطلب كل من الصادرات الغذائية بصفة عامة وصادرات المواد الغذائية الأساسية بصفة خاصة.

الفرع الأول: الصادرات الغذائية الكلية

على عكس قيمة واردات الجزائر من الغذاء فإن قيمة الصادرات منه سجلت قيما منخفضة جدا، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1-17): الصادرات الغذائية والزراعية الجزائرية من سنة 2000 إلى سنة 2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية 1	المنتجات الزراعية	مجموع الصادرات الكلية 2	% الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية (1/2)
2000	32	11	22031	0.145
2001	28	22	19131	0.146
2002	35	20	18825	0.18
2003	48	1	24612	0.19
2004	59	-	32083	0.18
2005	67	-	46001	0.15
2006	73	1	54613	0.13
2007	88	1	60163	0.14
2008	119	1	79298	0.15
2009	113	-	45194	0.25
2010	315	1	57053	0.55
2011	355	-	73489	0.48
2012	315	1	71866	0.43
2013	402	-	64974	0.61
2014	323	2	62886	0.51
2015	235	1	34668	0.67
2016	327	-	30026	1.08
2017	349	0.29	35191	0.99
2018	373	0.30	41168	0.90

Source : <http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html>

تشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن الصادرات الغذائية في ارتفاع مستمر إلى أن بلغت 402 مليون دولار سنة 2013 بعدما كانت 32 مليون دولار سنة 2000 وهذا بمعدل نمو قدره 1156.25 بالمائة، إذا فقيمة الواردات في تصاعد من 2005 إلى 2011، سجلت سنة 2012 انخفاضا بنسبة (12.69 بالمائة) مقارنة بسنة 2011، لتعاود الارتفاع سنة 2013 بمعدل 27.61 بالمائة مقارنة بسنة 2012، سجلت بعدها انخفاضا طفيفا خلال سنة 2015، لتعاود الارتفاع مرة أخرى وتبلغ 373 مليون دولار سنة 2018، وتتمثل المواد الغذائية المصدرة أساسا في التمور

والخمور والخضر كالبطاطا والفواكه وبعض العجائن الغذائية، السكر، الخروب وبدوره، زيت عباد الشمس، الأسماك
زيت الزيتون، زيت فول الصويا، التونة، البصل والعسقلان، الجمبري الخ.

لكن وبالرغم من التحسن المسجل بسبب الحوافز التي تقدمها الدولة لتشجيع التصدير وتنويعه، تبقى
الصادرات الغذائية ضئيلة جدا خاصة إذا ما قورنت مع الواردات الغذائية.

سجلت الصادرات الغذائية لسنة 2005 ما يلي: التمور 18.5 مليون دولار أي 2 بالمائة من الصادرات خارج
المحروقات، وبانخفاض قدره -2 بالمائة مقارنة بسنة 2004⁽¹⁾.

وبلغت صادرات التمور خلال السداسي الأول لسنة 2007 مبلغ 10.23 مليون دولار ما يعادل 1.90
بالمائة من الصادرات خارج المحروقات مسجلة بذلك انخفاضا نسبته -2.29 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة
2006، أما العجائن الغذائية بلغت 4.85 مليون دولار ما يعادل 0.91 بالمائة من الصادرات خارج المحروقات
مسجلة ارتفاعا بـ 301.64 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006⁽²⁾.

أما صادرات المواد الغذائية، خلال السداسي الأول لسنة 2007 بلغت 43 مليون دولار أي بنسبة 0.15
بالمائة، أما خلال السداسي الأول لسنة 2008 فبلغت 66 مليون دولار أي 0.16 بالمائة⁽³⁾.

مما يؤكد على أن صادرات الجزائر للمنتوجات الغذائية تبقى ضئيلة هو أنها لم تبلغ سوى 113 مليون دولار
سنة 2009 مسجلة انخفاضا بـ 6 بالمائة مقارنة بسنة 2008، مقابل 5863 مليار دولار من واردات المنتجات الغذائية
خلال سنة 2009، إضافة إلى أنه من مجموع الصادرات خارج المحروقات خلال الخمس السنوات الأخيرة لم تمثل
صادرات المنتجات الغذائية سوى 5 بالمائة، وتتمثل أهم المنتوجات الغذائية التي صدرتها الجزائر خلال سنة 2009
فيما يلي:

- المشروبات: المياه المعدنية والغازية بـ 20.42 مليون دولار.

- العجائن الغذائية: 17.74 مليون دولار.

- التمور: 12.67 مليون دولار.

- الترفاس: 11.88 مليون دولار.

⁽¹⁾ إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية لسنة 2005، ص4، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf>

⁽²⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة إجمالية حول الإحصائيات التجارية الخارجية للجزائر خلال
السداسي الأول لسنة 2007، ص6. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/gcomextr07.pdf>

⁽³⁾ إحصائيات التجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنة 2008، ص14.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem08.pdf>

-السكر: 6.62 مليون دولار.

صدرت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 مواد غذائية بـ 225 مليون دولار (+ 0.54 بالمائة).

أما مبالغ المنتجات الزراعية فهي إن وجدت فتكون منخفضة جدا سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بـ 22 مليون دولار وفي معظم السنوات قدرت بـ 1 مليون دولار وفي سنوات أخرى لا توجد أبدا، وهذا ما يدل على ضعف الإنتاج المحلي وعدم مقدرته على غزو الأسواق العالمية سواء من حيث الكمية أو النوعية .

وإذا ما أردنا معرفة نسبة الصادرات الغذائية لمجموع الصادرات الكلية فنجدها متدنية جدا في أحسن الحالات سجلت نسبة 1.08 بالمائة سنة 2016 تليها سنة 2015 بـ 0.67 بالمائة، بصفة عامة فإن نسبة صادرات المواد الغذائية من الصادرات الكلية لا تتعدى 1 بالمائة في غالبية السنوات، وللأسف هذا يؤكد عدم مقدرة الإنتاج المحلي على تحقيق فوائض في الإنتاج مما يفتح المجال للاستيراد من الخارج وبكميات كبيرة ومبالغ خالية.

الفرع الثاني: صادرات المواد الغذائية الأساسية

سنعرض صادرات المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة أساسا في الحبوب، الحليب، السكر والزيوت النباتية، وذلك بالقيم كما هو مبين في الجدول الموالي:

أولا: صادرات الحبوب

جدول رقم (1-18): صادرات الحبوب خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الحبوب	القمح	الذرة	الشعير
2005	3.01	3.01	-	-
2006	2.07	2.06	-	-
2007	3.33	2.40	-	-
2008	6.60	6.60	-	-
2009	1.82	1.79	-	-
2010	3.30	3.30	-	-
2011	3.3	3.3	-	-
2012	3.3	3.3	-	-
2013	0.39	0.39	-	-
2014	0.03	-	-	-
2015	0.88	0.87	-	-
2016	0.9	0.8	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 36، 35، 34، 33، 32، 31.

سجلت صادرات الحبوب نتائج جد ضعيفة، إذ في أحسن الحالات بلغت 6.60 مليون دولار سنة 2008 وانخفضت قيمة الصادرات من الحبوب خاصة منذ سنة 2013 إلى أن بلغت سنة 2016 حوالي 0.9 مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا قدر بـ 70.09 بالمائة مقارنة بسنة 2005.

نفس الحال بالنسبة للقمح والدقيق إذ قيمة الصادرات منخفضة جدا وسجلت انخفاضا بـ 73.42 بالمائة وذلك من 2005 إلى 2016، في حين نجد صادرات كل من الذرة والشعير منعدمة خلال سنوات الدراسة. ثانيا: صادرات السكر، الزيوت النباتية والحليب لا تختلف قيم صادرات كل من السكر، الزيوت النباتية والحليب عن الحبوب، إذ هي الأخرى سجلت صادراتها قيما منخفضة.

جدول رقم (1-19): صادرات السكر، الزيوت النباتية والحليب خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	السكر	الزيوت النباتية	الحليب
2005	-	4.34	5.36
2006	-	14.82	3.70
2007	-	4.66	2.01
2008	2.96	0.12	12.45
2009	6.65	11.16	2.28
2010	3.10	3.69	2.28
2011	3.1	3.7	2.3
2012	208	7.3	0.2
2013	273.04	0.62	0.12
2014	227.9	0.26	0.25
2015	150.53	1.04	0.44
2016	233.9	12.5	4.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 36، 35، 34، 33، 32، 31.

نلاحظ أن صادرات السكر سجلت ارتفاعا ملحوظا خاصة منذ سنة 2012 حيث بلغت 208 مليون دولار بعدما سجلت 2.96 مليون دولار سنة 2008، وتواصل هذا الارتفاع إلا أن سجلت سنة 2016 حوالي 233.9 مليون دولار وهي أحسن نتيجة مسجلة بمعدل نمو قدره 12.45 بالمائة مقارنة بسنة 2012. أما الزيوت النباتية فنلاحظ أن صادراتها تتراوح بين الارتفاع والانخفاض لكن في الأغلب منخفضة، حققت أحسن نتيجة سنة 2006 بـ 14.83 مليون دولار تليها سنة 2016 بـ 12.5 مليون دولار فسنة 2009 بـ 11.16 مليون دولار، وبهذا تكون الزيوت النباتية حققت ارتفاعا في صادراتها بـ 188.01 بالمائة. صادرات الحليب هي الأخرى منخفضة جدا، سجلت أحسن نتيجة لها سنة 2008 بـ 12.45 مليون دولار ثم 5.36 مليون دولار سنة 2005 لتأتي بعدها سنة 2016 بـ 4.9 مليون دولار، وبذلك سجلت صادرات الحليب انخفاضا قدره 8.58 بالمائة ذلك خلال الفترة من 2005 إلى 2016.

المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي والزراعي

في هذا المطلب سنتطرق للميزان التجاري لكل من المواد الغذائية بصفة عامة، والمواد الغذائية الأساسية بصفة خاصة والمنتجات الزراعية.

الفرع الأول: الميزان التجاري الغذائي

يعتبر الميزان التجاري هو الفرق بين قيم المواد المصدرة وقيم المواد المستوردة أثناء فترة زمنية محددة وفي غالب الأحيان تكون سنوية، إذا كانت الواردات في الدولة أكثر من الصادرات يكون الميزان التجاري سالبا أما إن كانت الصادرات أكثر من الواردات فيكون هناك فائضا تجارياً في الميزان التجاري.

أولاً: الميزان التجاري الغذائي الكلي

ما زال الميزان التجاري للمواد الغذائية يسجل عجزاً، والمشكل أن هذا العجز يرتفع ويزيد من سنة لأخرى هذا ما يدل على أن الواردات الغذائية مرتفعة جداً، تقابلها صادرات غذائية منخفضة جداً، والجدول الموالي يوضح الميزان التجاري الغذائي:

جدول رقم: (1-20): الميزان التجاري الغذائي في الجزائر سنة 2000 إلى سنة 2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الغذائية 1	الواردات الغذائية 2	الميزان التجاري (1-2)
2000	32	2415	(2383)
2001	28	2395	(2367)
2002	35	2740	(2705)
2003	48	2678	(2630)
2004	59	3597	(3538)
2005	67	3587	(3520)
2006	73	3800	(3727)
2007	88	4954	(4866)
2008	119	7813	(7694)
2009	113	5863	(5750)
2010	315	6058	(5743)
2011	355	9850	(9495)
2012	315	9022	(8707)
2013	402	9580	(9178)
2014	323	11005	(10682)
2015	235	9314	(9079)
2016	327	8224	(7897)
2017	349	8438	(8089)
2018	373	8573	(8200)

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدولين رقم 13 و17.

بطبيعة الحال فإن الميزان التجاري الغذائي يسجل عجزاً مستمراً، والأسوأ من ذلك هو تفاقم هذا العجز من سنة لأخرى، حيث سجلت سنة 2014 عجزاً بقيمة (10682) مليون دولار وتعتبر أعلى قيمة مسجلة خلال سنوات الدراسة بعدما كان (2383) مليون دولار سنة 2000 أي بمعدل نمو بلغ 348.25 بالمائة، لكن سجلت

بعدها انخفاضا طفيفا خلال سنة 2015 و2016 قدر بـ 15.00 بالمائة و-26.07 بالمائة على التوالي مقارنة بسنة 2014، وهذا راجع للسياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمحاولة تقليص قيمة فاتورة الواردات، وانخفاض أسعار المواد الغذائية نسبيا في الأسواق العالمية، ليعاود الارتفاع خلال سنتي 2017 و2018 بـ 2.43 بالمائة و3.83 بالمائة مقارنة بسنة 2016.

إن هذه الأرقام تثبت لنا الوضع الذي آلت إليه الزراعة الجزائرية وتبين لنا بأن الجزائر مستورد صافي للغذاء والجدير بالذكر في هذا المجال أن مدخلات الزراعة الجزائرية هي الأخرى مستوردة، مما يزيد من تأزم الوضع الغذائي إذن الجزائر تابعة غذائيا للخارج وندرك جيدا مخاطر هذه التبعية على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الميزان التجاري للمواد الغذائية الأساسية

أ- الميزان التجاري للحبوب

سجل الميزان التجاري للحبوب عجزا كبيرا وذلك نظرا لقيمة الواردات الضخمة التي تقابلها قيم صادرات منخفضة جدا، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-21): الميزان التجاري للمواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الحبوب	القمح	الذرة الشامية	الشعير
2005	(1433.86)	(1028.63)	(344.27)	(23.68)
2006	(1470.90)	(1068.49)	(337.79)	(22.96)
2007	(1862.69)	(1281.20)	(517.40)	(13.21)
2008	(3960.79)	(3118.37)	(655.05)	(91.05)
2009	(2323.32)	(1832.56)	(407.47)	(28.51)
2010	(1813.14)	(1183.57)	(524.35)	(41)
2011	(1813)	(1184)	(524.4)	(41)
2012	(3257.1)	(2126.2)	(942.1)	(113.9)
2013	(2531.17)	(1701.53)	(666.84)	(98.30)
2014	(3167.94)	(2060.64)	(848.82)	(170.77)
2015	(3522.89)	(2405.14)	(876.13)	(165.31)
2016	(2805.6)	(1782.4)	(765.3)	(164.3)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 36، 35، 34، 33، 32، 31.

سجل الميزان التجاري لجملة الحبوب عجزا كبيرا بلغ (3960.79) مليون دولار سنة 2008 وهي سنة حدود الأزمة الغذائية، انخفض بعدها ليعاود الارتفاع سنة 2012 بـ (3257.1) مليون دولار في حين سجل انخفاضا طفيفا سنة 2016، وبلغت نسبة العجز من سنة 2005 إلى سنة 2016 حوالي 95.66 بالمائة بالنسبة للحبوب، نفس الحالة بالنسبة للقمح حيث بلغت نسبة عجز الميزان التجاري 73.27 بالمائة، كذلك بالنسبة للذرة الشامية فميزانها التجاري سجل عجزا والأسوأ أن هذا العجز في ارتفاع وبلغت نسبته 122.29 بالمائة، أما الشعير فيعتبر أحسن من المحاصيل السابقة بالرغم من أنه يسجل عجزا لكن بقيم أقل، وعرف ميزانه نسبة عجز كبيرة قدرت بـ 593.83 بالمائة.

ب- الميزان التجاري للسكر، الزيوت النباتية والحليب

نلاحظ من الجدول أدناه أن الميزان التجاري للسكر سجل عجزا، وهذا العجز في ارتفاع من سنة لأخرى فبعد أن سجلت (283.18) مليون دولار سنة 2005 ارتفع إلى (1290.09) مليون دولار سنة 2008 وهذا بمعدل ارتفاع بلغ 355.57 بالمائة، لينخفض سنة 2009 بنسبة-57.25 بالمائة مقارنة بسنة 2008، أما سنة 2016 سجلت عجزا ب (646.6) مليون دولار وهذا بمعدل ارتفاع قدره 128.33 بالمائة خلال الفترة من 2005 إلى 2016.

نفس الشيء بالنسبة للزيوت النباتية فميزانها التجاري سجل عجزا وهو في تزايد من سنة لأخرى، ففي سنة 2008 قدر العجز ب (916.5) مليون دولار وهي أعلى قيمة، وارتفعت نسبة العجز من سنة 2005 إلى سنة 2016 بمعدل 178.46 بالمائة.

وأخيرا نجد الحليب الذي سجل ميزانه التجاري عجزا كبيرا بلغ (1769.73) مليون دولار سنة 2014، ثم سنة 2015 ب (1168.15) مليون دولار، وبذلك سجل الحليب ارتفاعا في نسبة العجز بمعدل 32.37 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010.

جدول رقم (1-22): الميزان التجاري لكل من السكر، الزيوت النباتية والحليب خلال الفترة 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	السكر	الزيوت النباتية	الحليب
2005	(283.18)	(326.86)	(734)
2006	(426.58)	(386.97)	(703.09)
2007	(428.45)	(502.36)	(1060.49)
2008	(1290.09)	(425.96)	(893.80)
2009	(551.52)	(581.34)	(855.94)
2010	(651.59)	(600.08)	(855.94)
2011	(652)	(599)	(859)
2012	(722.3)	(916.5)	(1261)
2013	(457.85)	(713.29)	(920.83)
2014	(631.85)	(617.51)	(1769.73)
2015	(566.95)	(611.53)	(1168.15)
2016	(646.6)	(910.2)	(971.6)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 37، 36، 35، 34، 33، 32، 31.

الفرع الثاني: الميزان التجاري الزراعي

سجل الميزان التجاري الزراعي هو الآخر نتائج سلبية نتيجة الفرق الكبير بين قيم الصادرات الزراعية التي تكاد تكون معدومة في بعض السنوات ومعدومة في سنوات أخرى، وقيم الواردات الزراعية التي ما لبثت قيمها تتزايد سنة بعد سنة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1-23): الميزان التجاري الزراعي في الجزائر سنة 2000 إلى سنة 2018

الوحدة: مليون دولار

الميزان التجاري	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	البيان
(74)	85	11	2000
(133)	155	22	2001
(128)	148	20	2002
(128)	129	1	2003
(173)	173	-	2004
(160)	160	-	2205
(95)	96	1	2006
(145)	146	1	2007
(173)	174	1	2008
(233)	233	-	2009
(340)	341	1	2010
(387)	387	-	2011
(329)	330	1	2012
(508)	508	-	2013
(656)	658	2	2014
(662)	663	1	2015
(501)	501	-	2016
(610.71)	611	0.29	2017
(562.7)	563	0.30	2018

المصدر: من إعداد الباحثة الاعتماد على معطيات الجدولين رقم 13 و 17.

إن الصادرات الزراعية تكاد تكون منعدمة وحتى وإن وجدت فهي ضئيلة جدا، ففي أفضل الحالات سجلت 22 مليون دولار سنة 2001، في حين الواردات منها في تزايد مستمر فبعدها كانت 85 مليون دولار سنة 2000 وصلت إلى 663 مليون دولار سنة 2015، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على الميزان التجاري الزراعي بالسلب ويعمق من الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية.

كما هو مبين في الجدول أعلاه نسبة العجز بلغت (662) مليون دولار سنة 2015 بعدما كانت (74) مليون دولار سنة 2000 وهذا بمعدل ارتفاع قدر بـ 794.59 بالمائة، لكن سجلت بعدها انخفاضا طفيف بـ 24.32 بالمائة، لتعاود الارتفاع سنتي 2017 و 2018، هذا ما يعكس الوضعية السيئة والمتراكمة التي تعاني منها الزراعة في الجزائر، إن هذه الأرقام هي بمثابة إنذار على الوضع الغذائي والزراعي في الجزائر.

المبحث الثالث: الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية

المطلب الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي مطلب يجب تحقيقه بالنسبة لجميع الدول، ومع ظهور مصطلح الأمن الغذائي ظهرت معه العديد من المصطلحات المرتبطة به.

الفرع الأول: ماهية الأمن الغذائي

أولاً: التعاريف المختلفة للأمن الغذائي

للأمن الغذائي عدة تعريفات كالتالي:

-التعريف الشائع للأمن الغذائي هو: حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف من أجل حياة حافلة بالصحة والنشاط، حيث يشمل هذا التعريف ثلاث مضمين¹:

- ضمان إمدادات أكيدة ومغذية بشكل جيد ليس على المستوى الوطني بل على مستوى كل العائلات.
- ضمان الاستقرار النسبي من سنة إلى أخرى في الإمدادات.
- ضرورة ضمان بأن كل عائلة لها الوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تغذية سليمة.

-ويعرف الأمن الغذائي بأنه: قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعاً وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم².

-وتعرف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة الفاو FAO الأمن الغذائي بأنه: توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية، وبذلك يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة يرتبط بتوافر أربعة شروط هي: توافر الغذاء، الاستقرار، الحصول على الغذاء والغذاء الآمن³.

- ويعرف الأمن الغذائي أيضاً بأنه: الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محلياً⁴.

يقصد من هذا المفهوم قدرة الدولة على توفير الغذاء للسكان محلياً-بواسطة الإنتاج المحلي-، وبالتالي إشباع احتياجاتهم الغذائية في المواعيد التي تُطلب فيها تلك المواد، خاصة في ظل ما تتعرض له الدول التابعة غذائياً من ضغوطات (خاصة الضغوطات السياسية منها) من طرف الدول المصدرة.

¹زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص2.

² محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي؛ نظرية ونظام وتطبيق، الطبعة الأولى، دار النشر: دار وائل للطباعة والنشر الأردن، سنة 1999، ص16.

³ منيرة سعيح ومخفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 7، جامعة البلدة، الجزائر، 30 جوان 2017، ص. 155.

⁴ السيد محمد السريتي، لأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000، ص 10.

- ويعرف بأنه: قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات¹.

- الأمن الغذائي يقصد به بصفة عامة: قدرة المجتمع على توفير (المستوى المحتمل) من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية².

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات³:

➤ وفرة السلع الغذائية.

➤ وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.

➤ أن تكون أسعار السلع في تناول المواطنين.

- كما جاء في المادة 3 المؤرخة في أوت 2008 تعريف للأمن الغذائي كما يلي⁴:

يقصد بالأمن الغذائي: حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

من هذا التعريف يتبين لنا أن الأمن الغذائي يعني أن كل شخص له الحق في الغذاء والحصول عليه في الوقت المناسب مما يسمح له بالتمتع بحياته.

ما يعاب على هذا التعريف أنه لم يبين لنا كيفية الحصول عليه، وكما نعلم أن معظم الدول النامية وبما فيها الجزائر تابعة غذائيا وهذا الأخير وحده يعتبر مشكلة قائمة بحد ذاتها.

- الأمن الغذائي المستدام:

الاستدامة كتعريف تعني: استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة. في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية⁵.

¹ - المرجع نفسه، ص 14.

² - المرجع نفسه، ص 20.

³ - جهاد صبحي عبد القادر محمد القطيط، إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من المنظور إسلامي، القاهرة 2008. تاريخ الإطلاع

2015/02/28

على الموقع الإلكتروني: www.ibrahimomran.com

⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الجزائر، 10 أوت 2008 الموافق ل: 8 شعبان 1429، ص 6.

⁵ محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2007، ص 49.

في ضوء التعريف السابق يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم أو في أي دولة، عادة بضمان ثلاثة عوامل أساسية هي: استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)؛ استدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة)؛ وزيادة السكانية المناسبة¹.

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي

تتمثل في ثلاث مؤشرات، وهي²:

1) القدرة على تحمل التكاليف الغذائية: يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لارتفاع الأسعار، ومدى وجود برامج وسياسات داعمة للمستهلكين عند حدوث مثل هذا الارتفاع في الأسعار، ويقاس من خلال ستة مؤشرات وهي:

- استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري: يقيس متوسط النسبة المئوية لإنفاق الأسر على الغذاء؛

- نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي: يقيس نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي/ اليوم كمعادل لقوتهم الشرائية؛

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد: يقيس الدخل الفردي؛

- التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية: يقيس متوسط تطبيق الدولة للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية؛

- وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي: يقيس المساعدات العامة لحماية الفقراء من الصدمات التي لها علاقة بالأغذية، كبرامج شبكات الأمان، التحويلات العينية الغذائية، برامج التغذية المدرسية من طرف الحكومة والمنظمات غير الحكومية؛

- حصول المزارعين على التمويل: و يقيس توفر التمويل للمزارعين من الحكومة، القطاع المتعدد الأطراف أو القطاع الخاص؛

2) توافر الأغذية: يقيس كفاءة إمدادات الغذاء على المستوى الوطني، خطر تعطل الإمداد، القدرات، الوطنية لنشر المواد الغذائية والجهود المبذولة من قبل الباحثين لزيادة الإنتاج الزراعي، ويقاس بثمانية مؤشرات:

- كفاءة الإمدادات الغذائية: مؤشر يقيس مدى توافر الأغذية، ومستوى المعونات الغذائية؛

- الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية: يقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي؛

- البنى التحتية الزراعية: يقيس القدرة على التخزين ونقل الإنتاج إلى الأسواق؛

- تقلب الإنتاج الزراعي: يقاس كإنحراف معياري لمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي؛

¹ المرجع السابق، ص 49.

² علي مكيد وفريدة بن عباد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 6-7.

- عدم الاستقرار السياسي: يقيس عدم الاستقرار السياسي العام، حيث أن عدم الاستقرار السياسي ينجم عنه عدم القدرة على الحصول على الغذاء؛
- الفساد: لمعرفة درجة تفشي الفساد في بلد ما؛
- قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية: مقياس لقدرة الدولة على التصدي للضغوط التي تنجم عن التوسع الحضري مع ضمان تحقيق أمنها الغذائي؛
- نقص الغذاء.

3) جودة وسلامة الغذاء: ويقاس بخمسة مؤشرات:

- تنوع النظام الغذائي: يقيس حصة الأغذية من الحبوب، الجذور والدرنات من إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية، عندما تكون حصة تلك الأغذية أكبر معناها تنوع أكبر في المجموعات الغذائية في النظام الغذائي؛
- المعايير الغذائية: مؤشر يقيس التغذية الحكومية، ويتألف من ثلاث مؤشرات فرعية هي: وجود مبادئ توجيهية للتغذية الوطنية، وجود إستراتيجية وطنية للتغذية ووجود المراقبة والإشراف الروتيني على الأغذية؛
- توافر التغذية الدقيقة: يقيس مدى توفر الحديد والفيتامين أ في الإمدادات الغذائية؛
- جودة البروتين؛

- سلامة الأغذية: يقيس البيئة المواتية لسلامة الأغذية؛

أما بالنسبة للجزائر ففي سنة 2014 سجلت مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ما يلي:

جدول رقم (1-24): المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2014

البيان	قيمة المؤشر (%)	التغير في قيمة المؤشر (2013-2014)
مؤشر الأمن الغذائي الإجمالي	47.5	+ 1.6
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	46.6	+4.2
توافر الغذاء	48.3	-0.3
جودة وسلامة الغذاء	47.7	+0.5

المصدر: مكيد وفريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة

المتدا (2002-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص7.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر الأمن الغذائي العالمي سجل 47.5 بالمائة بمقياس بين 0-100 وذلك بتحسين يقدر بـ 1.6 نقطة عن السنة الماضية، أما باقي المؤشرات فسجلت تحسنا مقارنة بسنة 2013، باستثناء مؤشر توافر الأغذية سجل انخفاض بـ 0.3 بالمائة، وهذا يدل على تحسن في المستوى الغذائي في الجزائر.

الفرع الثاني: بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي

يعتبر الغذاء من أهم الاحتياجات الإنسانية، الذي بواسطته يضمن الإنسان صحته وسلامته الجسدية والعقلية، فهو أمر لا غنى عنه.

ومع ظهور مشكلة الغذاء بشكل أوضح مع بداية سبعينيات القرن الماضي وتفاقمها، ظهرت معها مجموعة من المفاهيم التي تتناول الغذاء.

أولاً: الاكتفاء الغذائي الذاتي

-الاكتفاء الذاتي هو: أن المجتمع يأكل ما ينتج أو ينتج ما يأكل¹.

- ويعرف الاكتفاء الغذائي الذاتي بأنه: قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً².

- ويعرف بأنه: الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محلياً استناداً إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية، من خلال الإنتاج الوطني بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة والمتعددة المصادر وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد³.

من خلال هاذين التعريفين يتبين لنا أن الاكتفاء الغذائي الذاتي يعني الأمن الغذائي الذاتي دون الحاجة إلى الآخرين، أي اعتماد الدولة على إمكانياتها الذاتية سواء المادية، المالية والبشرية... الخ دون اللجوء إلى جهات (دول) أخرى.

فتحقيق الاكتفاء الذاتي أصعب من تحقيق الأمن الغذائي، لأن هذا الأخير لا يشترط الاعتماد الكامل على الإمكانيات والموارد الذاتية، إذ يتحقق الأمن الغذائي سواء بالإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد من الخارج _ توفر الإمكانيات المالية التي تسمح بالاعتماد على الخارج لجلب الغذاء_ لكن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي يستلزم ويشترط الاعتماد الكامل والمباشر على الإمكانيات والموارد الذاتية دون اللجوء إلى جهات أخرى، وهنا تكمن صعوبة تحقيق الاكتفاء الغذائي.

على العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم طوباوي، بل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف

¹ حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 285.

² عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة العالمية الغذائية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 241.

³ محمد بلقاسم وعمار طهرات، أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على ضمان الأمن الغذائي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، *revue maghrébine management des organisations*، المجلد 1، العدد 1، جامعة تلمسان، الجزائر، 3 أبريل 2016، ص

جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية.

ثانيا: أمان الغذاء

عرف العالم ابتداء من منتصف القرن العشرين أمانا غذائيا نسبيا وتزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. فما هو أمان الغذاء إذن؟ تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه يعني: كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة لإحلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الإنساني، فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير¹.

وتشير المنظمة العالمية للصحة أيضا أنه: لم يعد كافيا أن يُتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم².

ثالثا: سوء التغذية

ما زال هناك اليوم نحو 800 مليون نسمة في البلدان النامية يعانون من نقص وسوء التغذية المزمن، ويُتوقع أن يرتفع عددهم من الرقم الحالي البالغ 5.7 مليار نسمة إلى 8.3 مليار نسمة عام 2025، سوف يتفاقم هذا الوضع ما لم تتخذ إجراءات معتمدة وحسنة التوجيه لتحسين الأمن الغذائي.

-تعرف سوء التغذية بأنها: عدم كفاية استهلاك الفرد من البروتين والفيتامينات والأملاح إلى درجة كبيرة³. لا نستطيع إرجاع سوء التغذية إلى نقص الطعام ولكن إلى عدم المعرفة الكافية باحتياجات الجسم، أي أن سوء التغذية لا ينشأ بالضرورة عن نقص أو انعدام الغذاء، بل في بعض الأحيان يرجع إلى انعدام ثقافة التغذية.

-يعرف سوء التغذية على أنه: النقص في عنصر أو عدة عناصر غذائية ضرورية للجسم، فالغذاء من الناحية الكمية قد يكون كافيا يلبي احتياجات الجسم من الحريرات ولكن يفتقر مثلا للبروتين أو بعض الفيتامينات المهمة التي تسمح بنمو طبيعي وصحة جيدة وحياة نشيطة⁴.

ويمكن تلخيص أهم أسباب الإصابة بأمراض سوء التغذية إلى ما يلي⁵:

¹عبد القادر زرق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

²لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 19.

³محمد أحمد الرويثي، من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، دارالنشر: مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1978، ص 23.

⁴زيدان زهية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁵تحديات التنمية في الدول العربية: الأمن الغذائي والزراعة، الجزء 2، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص 9.

- ✓ نقص عنصر أو أكثر من العناصر الغذائية الرئيسية في الأطعمة المتاحة في البيئة.
- ✓ وجود نقص في إنتاج الغذاء وعدم كفاية كميات الطعام المتناول نتيجة التعرض لكوارث طبيعية كالفيزانات، الزلازل، القحط والكوارث التي يصنعها الإنسان كالحروب واختلال البنى الاقتصادية لكثير من الدول.
- ✓ الفقر وانخفاض مستوى الدخل مما لا يتيح عدالة في توزيع الغذاء رغم توفره ولا يصل إلى من يستطيع دفعه.

- ✓ الأمية وانخفاض الوعي الغذائي يعتبران عائقا في أن يستفيد الإنسان من الغذاء.
- ✓ انخفاض مستوى الوعي الصحي مما ينجم عنه عدة أمراض ويتضح هنا أهمية أن يقتزن الوعي الغذائي بالوعي الصحي، وضرورة تلازم الخدمات الغذائية.
- وقد حددت الفاو FAO عدد الحريرات اليومية، أي نصيب كل فرد واحتياجاته من الغذاء بـ 2200 إلى 2400 حريرة يوميا.

رابعا: الفجوة الغذائية

أ- تعريف الفجوة الغذائية

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سداها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجد أنها تتمم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي¹.

تشير الفجوة الغذائية إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من أسعار حرارية وبروتينات... الخ².

الجدير بالذكر هنا أنه هناك فرق بين الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية، حيث المقصود بهذه الأخيرة³: أنها تتعلق بالإنسان كشخص نوعية وقيمة الغذاء الذي يتناوله، لهذا يشير إلى نقص في التغذية، كما قد يعني سوءا في التغذية أو كليهما معا، الجدير بالذكر أن نقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية، أي حصول الشخص على أسعار حرارية أقل من المعدل، في حين إن سوء التغذية يعني حصول الشخص على مواد

¹ حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص 241.

² فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 54.

³ المرجع نفسه، ص 56.

غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة، كما هو الحال بالنسبة للمواد النشوية، أو أن البروتينات التي تحصل عليها في معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية، كما هو الحال بالنسبة إلى البقول الجافة.

- تعرف الفجوة الغذائية بأنها: مقدار الفرق بين ما تنتجه ذاتيا وبين ما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها "بالعجز" عن تغطية الاحتياج من السلع الغذائية والذي لا يمكن تأمينه إلا بالاستيراد من الخارج¹. هناك مفهومان لفجوة الأمن الغذائي هما²:

أ- فجوة الأمن الغذائي الفعلية يتم قياسه وتحديدته بمؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي، ومؤشر آخر هو نسبة تغطية الموارد الذاتية للواردات الغذائية.

ب- أما فجوة الأمن الغذائي المعيارية: يتم تحديده بمؤشر متوسط السرعات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم بالنسبة لمتوسط السرعات الحرارية الموصى بها.

فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها.

وبناء عليه نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين هما: الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية.

ويمكن إرجاع أسباب العجز الغذائي إلى مجموعة من الأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- تخلف الزراعة.
- ضعف مستوى استثمار الموارد الطبيعية الزراعية.
- الاعتماد على مستلزمات ووسائل إنتاج تقليدية.
- عدم تدريب وتأهيل القوى المنتجة العاملة في الزراعة.
- ضعف الاستثمارات الموظفة في الزراعة قياسا إلى الاستثمارات الأخرى.
- عدم استثمار الموارد المائية والمناخية المتاحة بالشكل الأمثل.
- عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتذبذبه من سنة لأخرى.

إذا تمعنا في مراقبة الأحداث خلال النصف الثاني من القرن العشرين وجدنا أن العجز في الغذاء مشكلة مزمنة، أما الجديد الوعي الحاد للمشكلة والعمل الجديد بمجابهتها سواء بتوفير الكميات اللازمة من الغذاء أو بتحسين نوعيتها، إلا أن هذا الانتباه لم يكن ليحصل إلا في الأزمات الحادة من خلال السنوات 1961-1966 والسنوات 1972-1974³.

¹ محسن أيوب، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه، مجلة الزراعة العدد 15، دمشق، ص 3.

² لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، لبنان، 1976، ص 63.

ب_ مؤشرات الفجوة الغذائية

يوجد مؤشرين للفجوة الغذائية يتمثلان في¹:

1. مؤشر رصيد الميزان التجاري: يستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي وهو عبارة: عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الغذائية.

إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا فهذا دلالة على بروز فجوة الأمن الغذائي، ويُعتمد على هذا المؤشر عندما تكون الدول ذات علاقات تجارية متنوعة (تصدير واستيراد) في مجال الغذاء.

2. مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية: هو عبارة عن الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية المخصصة لاستيراد الغذاء ويقيس فجوة الأمن الغذائي الفعلية. وعندها يكون المؤشر موجبا، فهذا يدل على وجود فجوة أمن غذائي فعلية لأن الموارد المالية الذاتية لم تغطي النقص في تمويل الواردات الغذائية وبالعكس حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء تكفي لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي لا توجد مشكلة أمن غذائي.

لابد للإشارة أن هناك فرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر أو إقليم معين، غير أن هناك من يعتقد أن اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك الفجوة الحقيقية يعوزه الكثير من الدقة خاصة في الدول النامية حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الفعلية الموضوعية للسكان، حيث أن سكان الدول النامية وحتى الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الفعلية (الموضوعية) للغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية، والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات هي²:

✓ مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

✓ مستوى الحد المتوسط ويمثل مستوى الاستهلاك العالي للفرد سنويا.

✓ مستوى الحد الأمثل ويمثل مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة.

خامسا: المتاح للاستهلاك

يعرف المتاح للاستهلاك بأنه³: حصيلة العملية التجارية للصادرات والواردات مضافا إليها الإنتاج الكلي من هذه المجموعات الغذائية.

¹ لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² حسين بن العاربية، ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وانعكاساتها على الأسعار المحلية للغذاء في الدول العربية، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 29، جامعة أدرار، الجزائر، 30 جوان 2014، ص 72.

³ المرجع نفسه، ص 77.

المطلب الثاني: الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية

نظرا لكثرة المواد الغذائية سوف نركز على المواد الغذائية الأساسية محل الدراسة والمتمثلة في الحبوب، الحليب، السكر والزيوت النباتية، كما يجب التنويه أن الجزائر حققت نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة في كل من الخضر الفواكه اللحوم والبيض، في حين كانت نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة في مواد أخرى كالبقوليات والمواد الغذائية الأساسية وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل من خلال الجدول التالي:

الفرع الأول: نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب

تعتبر الحبوب وخاصة مادة القمح الغذاء الأساسي والرئيسي للجزائريين إذ تدخل بشكل كبير في النظام الغذائي وتستهلك بكميات هائلة، لذا سنعرض نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الإستراتيجية وما حققتة الجزائر في هذا المجال.

جدول رقم(1-25): نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب 2005-2016

الوحدة: ألف طن و%

البيان	جملة الحبوب	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الشعير
نسبة الاكتفاء لسنة 2005	29.88%	29.77%	0.05%	87.87%
سنة 2006 الإنتاج	4017.75	2687.93	2.46	1235.96
الواردات-الصادرات	7271.76	4817.09	2194.16	143.86
المتاح للاستهلاك	11280.46	7505.02	2196.62	1379.74
نسبة الاكتفاء%	35.62%	35.82%	0.11%	89.57%
سنة 2007 الإنتاج	3601.91	2318.96	1.64	1186.66
الواردات-الصادرات	7084.08	4625.68	2282.89	56.82
المتاح للاستهلاك	10686.21	6944.64	2284.53	1243.48
نسبة الاكتفاء%	33.71%	33.39%	0.07%	95.43%
سنة 2008 الإنتاج	1702.05	1278.70	1.01	387.30
الواردات-الصادرات	8921.45	6340.97	2145.27	291.87
المتاح للاستهلاك	10623.50	7619.67	2146.28	679.17
نسبة الاكتفاء%	16.02%	16.78%	0.05%	57.03%
سنة 2009 الإنتاج	5253.15	2953.12	0.57	2203.36
الواردات-الصادرات	7919.16	5723.83	1994.79	105.34
المتاح للاستهلاك	13172.31	8676.95	1995.36	2308.70
نسبة الاكتفاء%	39.88%	34.03%	0.03%	95.44%
سنة 2010 الإنتاج	4558.57	2952.70	0.36	1503.90
الواردات-الصادرات	7937.81	5065.79	2588.34	160
المتاح للاستهلاك	12496.38	8018.49	2588.70	1663.90
نسبة الاكتفاء%	36.48%	36.82%	0.01%	90.38%
سنة 2011 الإنتاج	3728.0	2554.9	0.58	1104.2
الواردات-الصادرات	7938	5066	2588.3	160.0
المتاح للاستهلاك	11666	7621	2588.9	1264.2
نسبة الاكتفاء%	32%	33.5%	0%	87.3%
سنة 2012 الإنتاج	5137.2	3432.2	1.8	1591.7
واردات-صادرات	9904.2	6336.9	3041.0	401.8
المتاح للاستهلاك	15041.3	9771.1	3042.8	1993.5
نسبة الاكتفاء%	34.2%	35.1%	0.1%	79.8%
سنة 2013 الإنتاج	4912.23	3299.05	1.24	1498.64
الواردات-الصادرات	7501.18	4822.20	2277.06	308.28
المتاح للاستهلاك	12413.41	8121.25	2278.30	1806.92
نسبة الاكتفاء%	39.57%	40.62%	0.05%	82.94%
سنة 2014 الإنتاج	3435.23	2436.20	2.57	939.40
الواردات-الصادرات	12430.51	7417.03	4108.04	770.22
المتاح للاستهلاك	15865.74	9853.23	4110.61	1709.62
نسبة الاكتفاء%	21.65%	24.72%	0.06%	54.95%
سنة 2015 الإنتاج	3760.95	2656.73	2.79	1030.56
الواردات-الصادرات	13821.12	8501.61	4417.61	750.03
المتاح للاستهلاك	17582.07	11158.48	4420.41	1780.58
نسبة الاكتفاء%	21.39%	23.81%	0.06%	57.88%
نسبة الاكتفاء سنة 2016%	18%	19.1%	0.1%	50.5%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الأعداد 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36.

من خلال الجدول نلاحظ أن أفضل نسبة محققة في الحبوب سجلت سنة 2009 بـ 39.88 بالمائة ثم سنة 2013 بـ 39.57 بالمائة ثم سنة 2010 بـ 36.48 بالمائة، تعتبر هذه النسب الأفضل خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن الجزائر في أحسن الحالات تلجأ للاستيراد بنسبة 60.18 بالمائة من الحبوب، وهذا يدل على عدم مقدرة

الإنتاج الفلاحي على تغطية الطلب المحلي نظرا لعدم كفاية الإنتاج مما يدفعها للاستيراد لتغطية العجز، أما أسوأ النتائج فسجلت خلال سنة 2008 بنسبة اكتفاء ذاتي قدرت بـ 16.02 بالمائة في حين استقرت النسبة خلال السنوات المتبقية بين 30 بالمائة و35 بالمائة، لكن خلال سنتي 2014-2015 سجلت انخفاضا محسوسا وقدرت النسبة بـ 21.65 بالمائة و21.39 بالمائة وهذا مؤشر سلبي على وضعية الحبوب تدل على انخفاض الإنتاج المحلي وعجزه، ليتواصل العجز وتسجل سنة 2016 نسبة 18 بالمائة.

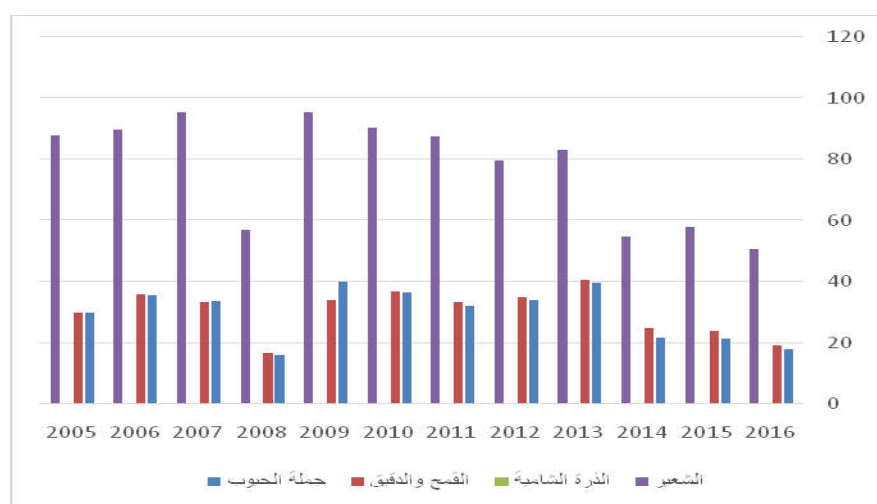
أما نسب الاكتفاء الذاتي من القمح سجلت تذبذبا شأنا شأن مجموعة الحبوب، وسجلت أحسن نسبة سنة 2013 بـ 40.62 بالمائة ثم سنة 2010 بـ 36.82 بالمائة لكن هذه النسب لا تعبر عن الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع وبالأخص محاولة تحقيق اكتفاء ذاتي من مادة القمح، أما أسوأ النتائج فسجلت خلال سنة 2008 بـ 16.78 بالمائة لتأتي بعدها كل من سنة 2015 ثم سنة 2014 بـ 23.81 بالمائة و 24.72 بالمائة على التوالي، أما سنة 2016 فسجلت انخفاضا في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح حيث سجلت 19.1 بالمائة، إذن النتائج سجلت تراجعا كبيرا مقارنة بسنة 2013 وهذا ما يزيد من تفاقم المشكلة الغذائية والتبعية الغذائية.

فيما يخص الذرة نستطيع القول أن الجزائر لا تنتجها وتابعة للخارج بنسبة أكثر من 99 بالمائة ونسبة الاكتفاء الذاتي منها لم تتجاوز 1 بالمائة، في أحسن الحالات وصلت نسبة الاكتفاء من الذرة الشامية إلى 0.11 بالمائة سنة 2006.

وأخيرا نجد الشعير الذي حقق نتائج حسنة خاصة خلال سنتي 2009 و2007 بنسبة 95.44 بالمائة و 95.43 بالمائة على التوالي، وهي نتائج جد مشجعة لكن للأسف لم يدم هذا النجاح لتتخفص خلال سنتي 2014 و2015 وسجلت نتائج منخفضة بـ 54.95 بالمائة و 57.88 بالمائة، أما أسوأ نسبة فسجلت سنة 2016 بـ 50.5 بالمائة، وهذا ما يجسد لنا تذبذب الإنتاج وتقلبه من موسم لآخر.

والشكل الموالي يبين نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب بوضوح أكثر:

الشكل رقم (1-4): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب 2005-2016



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على الجدول أعلاه.

- يمكن إرجاع أسباب عجز الجزائر في إنتاج الحبوب إلى مجموعة من العناصر، والتي قد سبق ذكرها، إلى:
- النمو السكاني المرتفع هذا جعل الإنتاج بالرغم من تحسنه لا يلبي الطلب المتزايد على الغذاء، بسبب تزايد أعداد طالبي الغذاء بالإضافة إلى عدم ترشيد الاستهلاك منه أي يوجد تبذير في استهلاك هذه المادة.
 - الاعتماد على الأمطار في السقي الأمر الذي عرض المحصول من الحبوب للتقلبات الجوية كالجفاف، ومن جهة أخرى أن هناك مساحات مزروعة معتبرة يتلف محصولها قبل جنيه وذلك بفعل الحرائق مثلا؛
 - نوعية البذور المستعملة ونقص البحث العلمي في مجال تحسين البذور وتطويرها؛
 - قلة عدد الآلات الفلاحية كالحاصدات والجرارات يعطل عمليتي الحرث والحصاد؛
 - قلة صوامع تخزين الحبوب يعرضها للتلف؛
 - ضعف المساحات المروية المخصصة للحبوب، لذا تعتمد وفرة إنتاجه على الأمطار.

الفرع الثاني: نسبة الاكتفاء من السكر، الزيوت النباتية والحليب

الجدول الموالي يوضح نسب الاكتفاء من السكر، الزيوت النباتية والحليب كما يلي:

جدول رقم (1-26): نسبة الاكتفاء من السكر، الزيوت النباتية والحليب 2005-2016

الوحدة: ألف طن و%

البيان	السكر	الزيوت النباتية	الألبان ومنتجاتها
نسبة الاكتفاء لسنة 2005	0%	9.97%	40.86%
سنة 2006 الإنتاج	/	17.03	15.49
الواردات - الصادرات	977.80	660.51	2612.27
المتاح للاستهلاك	977.80	710.77	4385.81
نسبة الاكتفاء	0%	7.07%	40.44%
سنة 2007 الإنتاج	/	33.12	1851.18
الواردات - الصادرات	1121.86	616.90	2654.83
المتاح للاستهلاك	1121.86	650.02	4506.01
نسبة الاكتفاء	0%	5.10%	41.08%
سنة 2008 الإنتاج	/	42.03	1878.52
الواردات - الصادرات	1026.06	635.23	2526.65
المتاح للاستهلاك	1026.06	677.26	4405.17
نسبة الاكتفاء	0%	6.21%	42.64%
سنة 2009 الإنتاج	/	95.46	2377.64
الواردات - الصادرات	1120.58	692.19	2735.45
المتاح للاستهلاك	1120.58	787.65	5113.09
نسبة الاكتفاء	0%	12.12%	46.50%
سنة 2010 الإنتاج	/	45.18	2854.07
الواردات - الصادرات	1233.89	689.24	2735.45
المتاح للاستهلاك	1233.89	734.42	5589.52
نسبة الاكتفاء	0%	6.15%	51.06%
سنة 2011 الإنتاج	/	105.7	3166
الواردات - الصادرات	1234	689	2815
المتاح للاستهلاك	1234	794.7	5981
نسبة الاكتفاء	0%	13.3%	52.9%
سنة 2012 الإنتاج	/	631	3063.8
الواردات - الصادرات	1273.8	729.1	2873.6
المتاح للاستهلاك	1273.8	792.2	5937.4
نسبة الاكتفاء	0%	8.0%	51.6%
سنة 2013 الإنتاج	/	101.97	3400.67
الواردات - الصادرات	865.18	624.67	1983.10
المتاح للاستهلاك	865.18	726.65	5383.77
نسبة الاكتفاء	0%	14.03%	63.17%
سنة 2014 الإنتاج	/	1.55	3648.55
الواردات - الصادرات	1335.56	778.49	3516.34
المتاح للاستهلاك	1335.56	780.04	7164.89
نسبة الاكتفاء	0%	0.20%	50.92%
سنة 2015 الإنتاج	/	1.90	3895.00
الواردات - الصادرات	1439.13	801.40	3372.56
المتاح للاستهلاك	1439.13	803.30	7267.56
نسبة الاكتفاء	0%	0.24%	53.59%
نسبة الاكتفاء الذاتي سنة 2016	0 %	8.7%	80.6%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الأعداد 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36.

أولاً: السكر

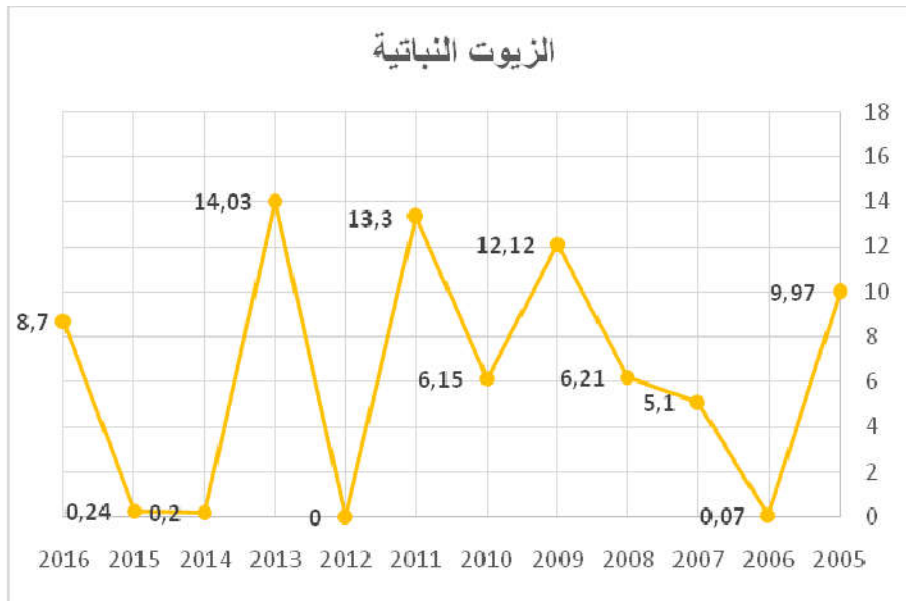
نظراً لأن مادة السكر تتطلب مناخ خاصة لزراعتها وهذا المناخ (المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي) غير متوفر في الجزائر، فهذا يعني أن نسبة الاكتفاء منه 0 بالمائة وبالتالي نسبة الاعتماد على الاستيراد 100 بالمائة، رغم أن الجزائر كانت تنتج الشمندر السكري في كل من خميس مليانة، سيق وقلمة خلال السبعينات والثمانينات.

ثانياً: الزيوت النباتية

نفس الشيء بالنسبة للزيوت النباتية فمعدلات الاكتفاء الذاتي منخفضة جداً لكنها أفضل حالاً نسبياً من السكر، وأحسن نسبة سجلت سنة 2013 بـ 14.03 بالمائة ثم 13.3 بالمائة سنة 2011 لكن ما لبثت أن تجاوزت هاتاه النسب وسجلت أسوأ النتائج خلال السنتين الأخيرتين 2014 و 2015 بـ 0.20 بالمائة و 0.24 بالمائة على التوالي وهذا بطبيعة الحال يزيد من حدة التبعية للخارج وتفاقم فاتورة الاستيراد، لتعاود الارتفاع سنة 2016 وتسجل نسبة 8.3 بالمائة.

والشكل الموالي يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية

الشكل رقم (1-5): يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية من 2005-2016



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على الجدول أعلاه.

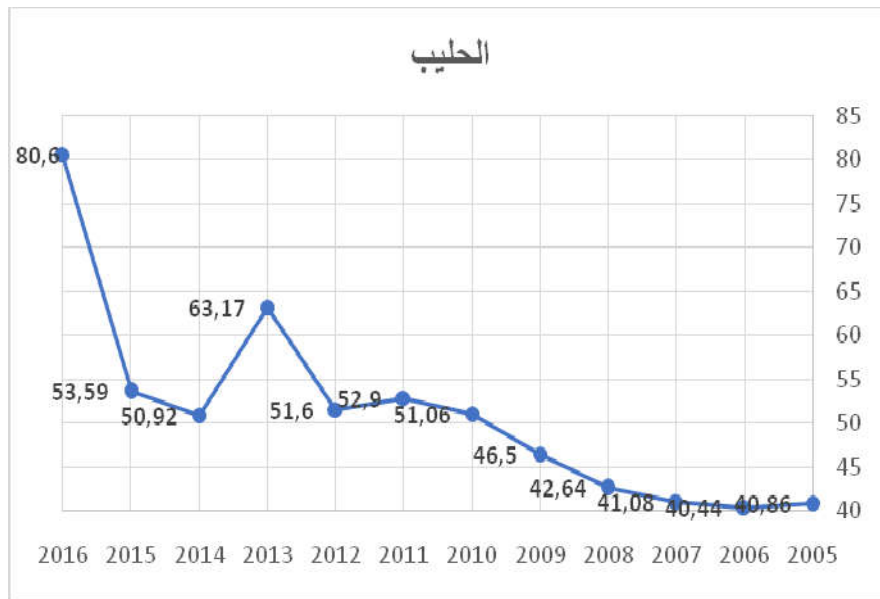
ثالثا: الحليب

يأتي الحليب في الدرجة الثانية بعد الحبوب من حيث الأهمية الغذائية إذ يعد هو الآخر مادة إستراتيجية، ركزت الدولة عليها كثيرا محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه وبذلت جهودا في هذا المجال (هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث).

من خلال الجدول نلاحظ بأن المجهودات المبذولة تجسدت في بعض السنوات من خلال ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي من الحليب كما هو الحال في سنة 2016 أين بلغت النسبة 80.6 بالمائة تليها سنة 2013 أين وصلت النسبة إلى 63.17 بالمائة وهي نسب جد مشجعة، فنسب الاكتفاء من حليب سجلت تحسنا ملحوظا من سنة 2006 إلى سنة 2013، لكن انخفضت خلال سنة 2014 وسنة 2015 إلى 50.92 بالمائة و53.59 بالمائة على التوالي، وبصفة عامة فإن النسب المسجلة على مستوى الحليب تعتبر مقبولة لكن غير كافية لتلبية حاجات السكان من جهة وتقليص فاتورة استيرادها من جهة أخرى.

والشكل الموالي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب:

الشكل رقم (1-6): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب من 2005-2016



المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدول أعلاه.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا لواقع الغذاء في الجزائر، وذلك بعد عرضنا للإنتاج الزراعي؛ النباتي والحيواني ثم التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية وأخيرا الاكتفاء الذاتي منها، نستطيع القول أن الجزائر نجحت إلى حد ما في زيادة الإنتاج لبعض المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية وحققت اكتفاء ذاتيا يكاد يكون مئة بالمائة في الخضر والفواكه كالبطاطا، لكنها عجزت في مواد أخرى تأتي على رأسها المواد الإستراتيجية كمادة الحبوب وبالأخص القمح حيث تستورد أكثر من 60 بالمائة منه لتغطية العجز وتلبية الطلب المتزايد عليه، هذا فيما يخص الإنتاج النباتي، أما الإنتاج الحيواني فهو الآخر عرف زيادة في الإنتاج وحقق اكتفاء ذاتيا في كل من البيض وبنسب كبيرة في اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء، لكن لم تسجل نفس النسب في مادة الحليب بالرغم من التحسن الكبير في معدلات الاكتفاء الخاصة بالحليب (80 بالمائة سنة 2016).

وفي المقابل نجد مواد نسب الاكتفاء الذاتي فيها معدومة كالسكر ومنخفضة جدا في الزيوت النباتية والبقول وهنا تلجأ الدولة بطبيعة الحال للاستيراد لتغطية العجز وتوفير هاته المواد للسكان في الوقت والمكان المناسبين.

إن الإنتاج الزراعي بالرغم من تسجيله معدلات نمو مشجعة إلا أنه سجل قصورا في إنتاج المواد الغذائية الأساسية، وذلك يرجع بشكل رئيسي إلى النمو السكاني السريع الذي قابله نمو بطيء في الإنتاج الزراعي لم يستطع مواكبته، بالإضافة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في الفلاحة، فنلاحظ قلة المساحات المروية المخصصة للحبوب واعتمادها على الأمطار في السقي، إضافة إلى بعض الممارسات الاستهلاكية الخاطئة التي تؤدي إلى التبذير في كثير من الأحيان وهي ترجع أساسا لضعف الثقافة الاستهلاكية لبعض الأسر الجزائرية، أما الحليب فضعف وسائل تجميع الحليب وقلة الأعلاف كلها عوامل أدت إلى بقاء نسب إنتاجه منخفضة نسبيا بالرغم من تسجيلها تحسنا ملحوظا.

ومما يزيد من تفاقم المشكلة الغذائية هي زيادة قيمة فاتورة الواردات الغذائية خاصة الحبوب والحليب السكر والزيوت النباتية، والتي تقابلها قيم صادرات جد منخفضة، الأمر الذي جعل الميزان التجاري الغذائي والزراعي يسجل عجزا كبيرا والأسوأ أن هذا العجز في ارتفاع وبمبالغ ضخمة، مما فتح باب التبعية الغذائية على مصراعيه ويهدد الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، خاصة مع ظهور الأزمات الغذائية العالمية الأخيرة سنة 2008 و سنة 2011 التي كان سببها الأساسي ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية خاصة أسعار المواد الغذائية الأساسية أين تضاعفت أسعارها بشكل كبير، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.



الفصل الثاني:
أسعار المواد الغذائية
الأساسية في الأسواق العالمية
وانعكاساتها على الاقتصاد
الجزائري



تمهيد الفصل الثاني:

شهد العالم عدة أزمات غذائية وذلك بفعل ارتفاع أسعار الأغذية خاصة الأساسية منها الأمر الذي نتج عنه أزمة غذائية عالمية سنة 2008 وأزمة سنة 2011، الأمر الذي تسبب للدول المستوردة الصافية للغذاء في عدة مشاكل كان لابد من الإسراع في معالجتها والحيلولة دون وقوع كوارث؛ كسوء التغذية وعدم توفر الغذاء بكميات كافية بالإضافة إلى غلائها بشكل كبير مما يصعب على المستهلك الحصول عليها، خاصة وأن القدرة الشرائية في هته الدول ضعيفة.

وهناك أسباب عديدة وقفت وراء الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها كالحبوب، الحليب، السكر، الزيوت النباتية واللحوم، مما جعل المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الفاو، برنامج الغذاء العالمي، البنك الدولي) تنذر باتساع رقعة الجوع وزيادة أعداد الجياع في العالم. إذا تعتبر الأسعار المتسبب الأساسي في حدوث الأزمات الغذائية العالمية، لذا كل دولة تبنت سياسات سعرية خاصة بها لحماية المستهلكين بالدرجة الأولى، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل بالتفصيل.

وعليه قسم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

✓ **المبحث الأول: الأزمات الغذائية العالمية**

✓ **المبحث الثاني: الأسعار والسياسة السعرية الزراعية في الجزائر**

✓ **المبحث الثالث: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**

المبحث الأول: الأزمات الغذائية العالمية

المطلب الأول: أزمة الغذاء العالمية في السبعينيات ومؤتمر الغذاء العالمي سنة 1996

قبل التطرق للأزمات الغذائية العالمية لابد من تعريفها، حيث تُعرف الأزمة الغذائية بأنها¹: عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المواطنين بأسعار مناسبة وبكميات من شأنها أن تضمن قيام المواطنين بوظائفهم البدنية والذهنية الكاملة.

يمكن وصف الأزمة الغذائية بأنها إخلال بين العرض والطلب، متحولة ومقتزنة بأزمة إنتاج، وانخفاض المخزون من السلع الغذائية، ومترافقة بتزايد الطلب، وفي الوقت نفسه تأخذ أسعار الغذاء بالارتفاع الناجم جزء منها من سوء إدارة الأسواق والأعمال والتلاعب فيها. ولا يعد الاهتمام بالأسعار مسألة حديثة، إنما تمتد جذورها إلى مصادر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وتزايد الاهتمام بأسعار الغذاء في النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما خلال الفترة التي سادت فيها ظاهرة الجفاف في مطلع السبعينيات من القرن الماضي².

وعليه فالأزمة الغذائية تعني حدوث خلل في الغذاء، وغالبا ما يكون سبب هذا الخلل هو ارتفاع الأسعار، حيث تسبب هذا الأخير في حدوث أزميتين عالميتين في الغذاء.

وعليه تنامي الإحساس بأهمية الغذاء وتوفيره للجميع بين الأمم في المجتمع الدولي فتكرس ذلك ب³:

- تأسيس منظمة الغذاء والزراعة الدولية سنة 1945، بالعاصمة الإيطالية روما وحملت كأهداف أساسية: مكافحة الجوع وسوء التغذية، ودعم الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948: وتضيف توفير الغذاء للأفراد، من بين الحقوق الأساسية والواجب على الحكومات توفيرها.

- إطلاق برنامج الغذاء العالمي: أُطلق البرنامج من منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الغذاء والزراعة العالمية عام 1962، والهادف لتشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين الوضع الغذائي للدول الفقيرة والاحتفاظ باحتياطي غذاء لمساعدة هذه الدول، كما يرمي البرنامج لتثبيت أسعار الغذاء في العالم ومواجهة حالات الطوارئ.

¹ عبد القادر رزق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 25.

² سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص 89-90.

³ صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الفرع الأول: أزمة الغذاء في السبعينيات

في العقدين اللذين سبقا أزمة سبعينيات القرن العشرين، ارتفع إنتاج الحبوب في البلدان النامية بنسبة قدرها 80 بالمائة. وأدت الثورة الخضراء إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية وحدثت زيادة في مساحات الأراضي التي جرى حصد محاصيلها. ولكن في عام 1972، أصاب الطقس السيئ المحاصيل في مختلف أنحاء المعمورة وانخفض إنتاج الأغذية العالمي لأول مرة منذ 20 عاما، حيث انخفض بمقدار 33 مليون طن في الوقت الذي كان العالم يحتاج فيه إلى 24 مليون طن إضافية لتلبية احتياجات السكان الذين كانت أعدادهم تتزايد بسرعة. وفي السنة التالية، لعبت هزة جديدة على صعيد العرض دورها في إشعال ارتفاع الأسعار الزراعية، فقد ارتفعت أسعار النفط بمقدار أربعة أمثال¹. لم يكن ارتفاع أسعار الغذاء في سنة 1972 منتظرا على الإطلاق، خاصة إذا عرفنا أن الأوضاع كانت مختلفة تماما، خلال ثلاث سنوات فقط قبل ذلك إذ كان يعرف ذلك العام (1969) بعام تخمة القمح العظيمة.

ولقد تم إرجاع هذه الأزمة لعدة أسباب منها:²

- الظروف المناخية غير المواتية للإنتاج الزراعي.
- ازدياد الطلب على استيراد محاصيل الحبوب.
- ارتفاع أسعار البترول (في هذا المجال يمكن أن القول أن الوضع السياسي الذي كان سائدا في تلك الفترة أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، كما هو الشأن بالنسبة للدول العربية التي عرفت في تلك المرحلة حربا مع إسرائيل مما دفع الدول العربية المصدرة للنفط لاتخاذ قرار توقيف تصديره مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعاره جعل الدول الغربية في أزمة طاقة حقيقية).

ما أدى إلى خلق ارتفاع حاد في مدخلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وتضاف للأسباب المذكورة، قرار الاتحاد السوفيتي مطلع 1972 شراء 30 مليون طن من القمح، تحسبا لإنتاجه المحلي الذي توقع أن يكون ضعيفا، ما تسبب في نقص العرض الإجمالي وخلق ندرة في السوق العالمية، وكذا إعلان المجلس العالمي للقمح في أوت 1973، عن انخفاض المخزونات العالمية للقمح والأرز، وهو ما فتح الباب أكثر للمضاربة على هذه المواد، فارتفعت بذلك أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل حاد في غضون سنتي 1972-1974، حيث ارتفعت أسعار السكر بنسبة 561 بالمائة، والأرز ب 320 بالمائة، بينما ارتفعت أسعار السكر بنسبة 190 بالمائة³.

لقد خلفت الأزمة العالمية للغذاء خسائر بشرية جد معتبرة، كما خلفت العديد من الأمراض والأوبئة، فمثلا في الساحل، أثيوبيا وآسيا الجنوبية بلغ عدد الذين ماتوا فيها 300000 نسمة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حول: حالة أسواق السلع الزراعية؛ ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية- التجارب والدروس المستفادة، روما، 2009، ص 11.

² صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ المرجع نفسه، ص 44.

لقد كان أول مؤتمر يتم تخصيصه لمشكلة الغذاء التي واجهها العالم في سنة 1974 بمدينة روما الإيطالية حيث كان هدف هذا المؤتمر هو (أن يكون لكل رجل وامرأة وطفل حق التحرر من الجوع وسوء التغذية حتى يمكنهم ذلك من تنمية قدراتهم البدنية والعقلية وحدد المؤتمر أهداف التنمية في الألفية: استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال 10 سنوات)، لكن هذا الهدف لم يتحقق لأسباب عديدة منها عدم التفاهم حول كيفية وضع السياسات التنموية لتلك الفترة بالإضافة إلى سوء تسيير الموارد المالية (التمويل والدعم) وتعتبر من بين أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر ما يلي:¹

- يجب المصادقة ومن قبل الجميع على البرامج الذي تبناه المجتمع الدولي والممثل في القضاء على ظاهرة الجوع وسوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر.

- أن تعمل الدول والهيئات المحلية والدولية من أجل بلوغ هدف توفير الغذاء إلى كل الأفراد مع مراعاة صحته وكفاءته الحيوية ومحاولة القضاء على كل الأمراض والأوبئة الناتجة عن سوء التغذية.

- انعدام نظام متوازن للأمن الغذائي من خلال تجديد القطاع الفلاحي والاهتمام أكثر بجودة منتجاته وتنظيم أسواقه المحلية والدولية من أجل حماية هذه الأسواق من خطر تذبذب الأسعار.

بدأت الأزمة تتلاشى تدريجياً بعد انعقاد المؤتمر العالمي، إذ بحلول منتصف الثمانينات من القرن الماضي، تضاعف مخزون العالم من الحبوب وارتفع إنتاج العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة بنسبة نمو 3.8 بالمائة للقمح، نمو الأرز بنسبة 3 بالمائة، نمو الذرة الشامية 2.7 بالمائة وهي المعدلات التي فاقت حسب تقديرات منظمة الزراعة والأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة، معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي كما استقرت أسعار المواد الغذائية الأساسية نسبياً، حتى السنوات الأخيرة من القرن العشرين.²

استمرت حالات سوء التغذية في عدة مناطق من العالم، رغم الأرقام الإيجابية التي حققها المخزون العالمي للغذاء، حيث حتى سنة 1997، صنف 86 قطر في العالم كبلدان عاجزة غذائياً، منها 34 بلداً في إفريقيا و23 في آسيا وأمريكا اللاتينية، 9 في أوقيانوسيا و3 في أوروبا، كما أظهرت نشرات المنظمة الدولية للزراعة والأغذية أن 840 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية.³

إن عدم قدرة الدول على الوفاء ببنود معاهدة روما 1974 وهذا ما تجسد على أرض الواقع من خلال ارتفاع عدد ناقصي الغذاء عدد الوفيات من الأطفال بسبب سوء التغذية بالإضافة إلى العديد من المؤشرات التي حذرت منها الهيئة الدولية كل هذا دفع الدول إلى فكرة عقد مؤتمر دولي ثاني وفي نفس المدينة سنة 1996.⁴

¹ زاوي بومدين، التمويل البنكي، دعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، 74.

² صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

³ نفس المرجع ونفس الصفحة.

⁴ زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفرع الثاني: المؤتمر العالمي للغذاء 1996

- والذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في مقرها الرئيسي بروما فيما بين 13-17 نوفمبر 1996 بروما عاصمة إيطاليا، ويعتبر من أهم المؤتمرات العالمية التي تناولت الأمن الغذائي¹.
- وشارك فيه 10 آلاف مشارك من رؤساء دول، وزراء، نواب وممثلي المؤسسات وهيئات مختلفة، وتمثل هدف المؤتمر في تجديد الالتزام العالمي باستئصال الجوع لجميع البشر، وكان شعار هذه القمة العالمية "الغذاء للجميع"².
- وقد ركز مؤتمر القمة العالمي للغذاء جهوده نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية في كافة أرجاء العالم محددًا أبعادًا إقليمية محددة للمشاكل القائمة وحلها.
- ويمكن تلخيص جانب من المشكلات التي أوضحتها المؤتمر العالمي³:
1. يرى المؤتمر أن منتجي الأغذية يواجهون تحديات رئيسية جديدة مع التزايد المتوقع لسكان العالم، ومع الانخفاض المتواصل في حصة الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الغذائي؛
 2. تشكل الأراضي الصالحة للزراعة من حيث التضاريس والتربة والمناخ نحو 11 بالمائة من سطح الأرض؛
 3. أوضح جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية والتجارة 1992 أن التنمية الزراعية والريفية من المسائل الإنمائية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها تحقيقًا للتنمية المتواصلة، ويقتضي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة التنمية المتواصلة تحقيق تقدم تكنولوجي مع استكمال ذلك بسياسات بيئية واجتماعية مساندة، وينبغي تغيير أنماط استخدام الأراضي بحيث تقل كثافة استعمال بعضها في حين يكتف استخدام بعضها الآخر.
 4. يكشف المؤتمر عن أنه قد تم تطوير معظم الوسائل العلمية والتكنولوجية التي تختلف عن الأساليب المستخدمة الآن في قطاع إنتاج الأغذية، ومدى توافر التكنولوجيات لزيادة الإنتاج بطريقة متوازنة بيئيًا؛
 5. للحكومات دور خاص في التنمية الزراعية والريفية يختلف عما هو قائم في القطاعات الأخرى.
 6. من الضروري زيادة الإنتاجية مع توفير التدابير الوقائية البيئية؛
 7. وجه المؤتمر أهمية سلامة القطاع الزراعي من الناحية البيئية؛
 8. وثمة أدلة كثيرة على استعداد المزارعين ورغبتهم في الاعتماد على الابتكارات بسرعة إذا ما تبين للمزارعين أنها مفيدة؛ أي أن التحدي يتمثل في تصميم ابتكارات وحوافز مجزية اقتصاديا بالنسبة للتمكين الأفراد، على أن تكون في الوقت ذاته سليمة من الناحية البيئية ومفيدة للمجتمع ككل.

¹ - كمال حمدي أبو الخير، بحوث ودراسات في: إستراتيجية التنمية الزراعية، دار النشر: مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 57.

² صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

³ - كمال حمدي أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-63.

9. وينبغي أن تتولى الحكومات قيادة هذه العملية المعقدة باستخدام جميع الوسائل المتاحة، لجعل التنمية الزراعية نشاطا من الأنشطة السليمة بيئيا.

10. ويمكن إشاعة الوعي بوسائل الإنتاج السليمة بيئيا وضمان الموافقة عليها عبر ما يلي:

- استخدام المصطلحات المحلية عند توفير وتوصيل المشورة للمزارعين ومستخدمي الأراضي.
 - تنظيم حلقات العمل لتحديد العوائق وتعزيز تدفق المعلومات بين المزارعين والمرشدين الزراعيين والإداريين.
 - إقامة حوار نشط مع المزارعين حول استخدام أراضيهم.
 - توفير ميزانية تشغيلية كافية للتعليم الزراعي والتعليم الإداري وللوسائل المحسنة للإنتاج الغذائي.
 - تدريب موظفي الإرشاد الزراعي على الترويج لنظم الإنتاج المتكاملة والاستخدام السليم بيئيا للأراضي.
11. يرى المؤتمر أنه ينبغي على الحكومات أن تعمل مع المزارعين ومنتجي الأغذية الآخرين والجمعيات المهنية وغير ذلك من المصالح غير الحكومية على زيادة كميات الغذاء المتاحة لفقراء الريف وتحسين نوعيتها؛
12. ويعتبر نشر واعتماد ممارسات العمل المثلى والظروف الميسرة الأخرى للإنتاج الغذائي في إطار متطلبات التنمية المتواصلة من المستلزمات الأساسية، وهناك ثلاث عناصر أساسية لتحقيق ذلك وهي: كفاءة استخدام الموارد والكوادر القيادية والإدارية القادرة على التخطيط والتنفيذ، والحكومة الرشيدة.
13. ولا يمكن أن تتحقق مبادئ وأهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلا إذا اقترنت التكنولوجيات والسياسات مع المشاركة، المساواة، والحوار، الآليات الميسرة، التزويد بالقدرات والحوافز.
- وستكون هذه هي السبل اللازمة للوصول إلى الأمن الغذائي وإلى قطاع زراعي سليم بيئيا، ودون هذه السبل فلن يكون لأدوات السياسات والتكنولوجيات المهمة آثار إيجابية دائمة.

المطلب الثاني: أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 وأسبابها

الفرع الأول: أزمة الغذاء العالمية سنة 2008

لقد بدأت بوادر أزمة الأمن الغذائي تحت بند تقلب أسعار المنتجات الغذائية منذ أن اتخذت البلدان الكبرى سياسة عزل أسواقها من أجل حماية مستهلكيها، غير أن هذه السياسة التجارية كانت سلبيا أكبر من إيجابياتها مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقلبها في الأسواق العالمية، وكانت أكثر البلدان المتأثرة تلك الفقيرة المستوردة للغذاء أكثر من غيرها، فهذه البلدان لا تملك سوى القليل من الاحتياطات وليس لديها القدرة المالية على تحمل تكاليف شراء احتياجاتها الغذائية بأسعار مرتفعة كما أنها غير قادرة على فرض قيود اتجاه صادراتها، إذ واجهت هذه الدول تبعات الأزمة والتي من نتائجها¹:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- انخفاض حجم المبادلات الغذائية بين الدول.
- فرض قيود على الصادرات وعلى عكس هذا زيادة تحرير الواردات.
- تقديم إعانات للمستهلكين من خلال إنشاء شبكات أمان.
- انعدام الأمن الغذائي على المدى القصير.
- ارتفاع معدلات الفقر داخل الأوساط الريفية وبالأخص لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

قدم البنك الدولي من واشنطن أرقاما مخيفة عن وضع الغذاء في العالم، من ذلك أن 2 مليار من سكان المعمورة معنيون بالفقر في المستقبل، وأن 100 مليون منهم مهددون بالجماعة في المدى القصير².

انفجرت أزمة الغذاء العالمية بعد الارتفاع الكبير في أسعار خمسة مواد رئيسية هي: القمح، الأرز، الذرة، الألبان والزيوت، وبلغت الزيادة في الأسعار في سنة واحدة (2007) نسبة 40 بالمائة، وانتقل سعر الطن من القمح من 400 دولار سنة 2005 إلى 700 دولار سنة 2007 وارتفعت أسعار القمح في بداية سنة 2008 بنسبة 130 بالمائة، الذرة 31 بالمائة الأرز 74 بالمائة، مع ارتفاع أسعار اللحوم، الدجاج البيض ومشتقات الحليب، لتصل نسبة ارتفاع أسعار القمح في يوليو من نفس السنة 181 بالمائة.

وكان اجتماع بين الدولي، الذي جمع الأمم المتحدة ووكالاتها الـ 27 مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في سنة 2008 قد شكل خلية أزمة بإشراف الأمين العام بان كي مون لمواجهة الانعكاسات المحتملة والحلول المستعجلة، وقد دعا إلى توفير المبلغ الإضافي الذي يحتاج إليه برنامج الغذاء العالمي بالكامل ويبلغ 755 بليون دولار للمعونات العاجلة، ولتأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من الجياع في العالم³.

¹ زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

² عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ المرجع نفسه، ص 38-39.

ولقد انعقد المؤتمر العالمي للغذاء بروما ببيوليو 2008 لمواجهة الأزمة، والذي حضره 3 آلاف مشارك، منهم 34 رئيس دولة وممثلون عن 151 بلد، كما عقد بمدينة توباكو اليابانية بين 7 و9 جويلية في 2008، قمة ضمت رؤساء دول وحكومات البلدان الصناعية الثمانية الكبرى، إضافة لسبعة قادة أفارقة، للبحث في موضوع مساعدات التنمية الإفريقية، في ظل ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية¹.

الفرع الثاني: أسباب أزمة الغذاء العالمية سنة 2008

أدت عدة عوامل لتفاقم أزمة الغذاء العالمية يمكن اختصارها في²:

- العامل الديمغرافي بزيادة سكان العالم، ومعه ازدياد عدد الأفواه الجائعة.
- الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والنفط (نتيجة زيادة الطلب عليه نظرا للنمو الذي حقته الاقتصاديات المتقدمة في 2007، إذ تجاوز سعر البرميل 140 دولار وهذا بدوره يؤدي لارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء مما يؤدي إلى زيادة أسعارها وهذا وتوجههم إلى تخصيص جزء من السلع الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي).
- اتجاه الدول المنتجة للحبوب للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي في بعض المحاصيل.
- الارتفاع الحاد لدرجات الحرارة في العالم، وتزايد خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي أدت لموجات حر وجفاف هو ما أثر سلبا على إنتاج المحاصيل الغذائية.

بدأت الآثار الاجتماعية التي خلفتها أزمة الغذاء العالمية منعزلة، إذ لم تلق المظاهرات وأعمال العنف التي حدثت في بعض العواصم في جوب شرق آسيا، إفريقيا والشرق الأوسط، الاهتمام الدولي في خريف 2007، إلا أنها لاقت صدى أوسع مع ربيع 2008، ولقد كانت الدول الأكثر تضررا من الأزمة، الدول التي لا تملك احتياطات فلاحية أو مصادر الطاقة والنفط، أما على المستوى الفردي شكلت الأزمة تهديدا أكبر على من ليس لديهم لا ادخار لا راتب، ولا حتى قدرة على الاستفادة من المساعدات والقروض.

أدت عدة عوامل إلى تفاقم أزمة الغذاء في العالم:

ومنها ما هو بنيوي يرتبط بالعمولة الاقتصادية وما رافقها من تطورات واستحقاقات، إضافة إلى زيادة الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية.

ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والأسمدة، زيادة على حجم الطلب على الوقود الحيوي خصوصا في الوم أ والاتحاد الأوروبي، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والعملات الأخرى، والتقلبات المناخية نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري؛

بصفة عامة يمكن توصيف أسباب ودوافع أزمة الغذاء بالآتي³:

¹ صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 45.

³ سالم توفيق النحفي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- أدت التحولات نحو إنتاج الوقود الحيوي إلى ارتفاع أسعار الموارد الإنتاجية الأساسية لا سيما الأراضي الزراعية وقيمتها الإيجارية. فضلا عن محدوديتها والاتجاه نحو استخدام الأراضي الهامشية ذات الإنتاجية الحدية المنخفضة نتيجة الزحف الحضري في بعض البلدان النامية.
- تتسم إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية بالانخفاض لأسباب هيكلية طويلة الأجل، متأتية من التشوهات التي عانتها الأسواق المحلية، وعدم الالتزام بمتضمنات الإصلاحات الاقتصادية لتصحيح بنية الاقتصاديات المذكورة.
- التحول من زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية للسكان المحليين إلى المحاصيل النقدية الأعلى قيمة، والوجهة لأسواق البلدان المتقدمة والتي أخذ تزايد الطلب عليها.
- تناقص الهياكل الأساسية لإنتاج الغذاء وتقدمها، ولا سيما تلك المرتبطة بشبكات الري والطرق والتخزين والنقل.
- فشل سياسات التنمية الاقتصادية الزراعية، مما ترتب عليها إخفاقات بنوية في الأوساط الإنتاجية للغذاء، وهي بذلك شكلت عوامل ذات جذور عميقة تحدد وتقيّد النمو والتنمية الاقتصادية الزراعية.
- تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى قطاع السلع الأساسية بما في ذلك الأغذية، في سوق عالمية تزداد ترابطا، فالتقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية للتمويل والرهانات العقارية أدت إلى تحول المضاربين باحثين عن أصول تزداد أسعارها نحو أصول السلع الغذائية، وهي باحثة عن الربح أكثر من بحثها عن إنتاج الغذاء.
- يعد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من أكثر العقود التي شهدت ارتفاعا في أسعار السلع الغذائية، ويظهر الجدول "معادلة الغذاء العالمية" خلال السنوات الأربعة المذكورة، وهي سنوات الأزمة المالية العالمية المرافقة لأزمة الغذاء.

جدول رقم (2-27): معادلة الغذاء العالمي (الحبوب نموذجا)

الوحدة: مليون طن

البنود	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
الإنتاج	2132	2285	2263	2239
المعروض	2557	2704	2766	2772
الاستغلال	2140	2191	2230	2275
التجارة	271	282	276	277
المخزونات	419	205	533	493

المصدر: سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص99.

وقد أدت أزمة الغذاء إلى انخفاض الإنتاج من الحبوب للموسم الإنتاجي 2007-2008 ليبلغ بالمائة نحو 2132 مليون طن، وأثر ذلك في حجم المعروض والاستغلال والتجارة للحبوب، وفي العام ذاته بلغ المخزون من الحبوب ما نسبته 19.6 بالمائة، في حين أنه انخفض في العام الذي يليه إلى نحو 8.9 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي،

إذ عملت الأزمة الغذائية على استنزاف المخزونات الغذائية¹. (تشير الإحصائيات إلى أن المخزون العالمي للحبوب قد تناقص إلى ما يقارب النصف إبان هذه الأزمة حيث وصل مخزون القمح الأمريكي في سنة 2008 إلى أدنى مستوياته منذ 60 سنة. ووصل مخزون الذرة سنة 2010 في الوم أ وهي المصدرة رقم واحد في العالم عند أدنى مستوياته منذ 30 عاما مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة العالمية بنسبة 17 بالمائة).²

ولابد من الإشارة إلى أزمة الغذاء سنة 2011، ففي أسواق الأغذية كان تراجع العرض لسوء الأحوال الجوية في البلدان المنتجة الكبرى وراء ارتفاع أسعار الحبوب الرئيسية في صيف عام 2012، وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية السائدة في الشرق الأوسط وما رافقها من شكوك بشأن آفاق الاقتصاد العالمي.

بلغ مؤشر أسعار الأونكتاد الشامل للسلع الأساسية الغذائية مستويات تاريخية منذ مطلع عام 2011 رغم تقلبات قصيرة الأمد في الأسعار، وبحلول شباط/فبراير 2011 كان مؤشر الأسعار قد ارتفع إلى أعلى مستوياته على الإطلاق فبلغ 292 نقطة قبل أن يبدأ بالتراجع، وفي تموز/يوليو 2012 ارتفع المؤشر ارتفاعا حادا مدفوعا بارتفاع أسعار الحبوب الرئيسية، فبلغ 283 نقطة، أي أقل بـ 9 نقاط فقط من ذروته التاريخية المسجلة عام 2008 وتراجع المؤشر باطراد ليصل إلى 253 نقطة في نيسان/أفريل 2013، مما يمثل نسبة أعلى بـ 30 في المائة في متوسطه لفترة عشرة أعوام وكان يبلغ فيها 195 نقطة. ونشأت عن الفئات الفرعية المتنوعة للسلع الأساسية أنماط مختلفة الأسعار³.

وشهد مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية تقلبات حول ما متوسطه 265 نقطة في عام 2011، وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2011 كان قد هبط إلى 248 نقطة، وهو أدنى مستوياته في 15 شهرا مقارنة بشباط/فبراير 2011، وارتفع المؤشر إلى أعلى مستوياته على الإطلاق مدفوعا بارتفاع أسعار الذرة والقمح وطحين فول الصويا فبلغ 286 نقطة في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2012، وما لبث أن سجل انخفاضا مطردا ليصل إلى 260 نقطة في نيسان/أبريل 2013 في ظل تحس أحوال السوق.

وكانت سوق الذرة والقمح شديدي المنافسة خلال الربع الثالث من عام 2012، ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى اضطراب الإمدادات وانخفاض مستويات المخزونات، وكان الجفاف الشديد في الولايات المتحدة الأمريكية وراء تراجع التوقعات المتعلقة بمحاصيل الذرة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة في هذا البلد إلى مستوى قياسي قدره 334 دولار للطن في تموز/يوليو 2012، وكان قد بلغ 270 دولار للطن في الشهر السابق، وأثر أيضا سوء أحوال الطقس في آفاق إنتاج القمح في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وكازاخستان، وكان من المتوقع أن تنخفض المخزونات العالمية من الذرة في نهاية موسم 2012/2013 إلى أدنى مستوى لها منذ ستة أعوام، وأن تنخفض المخزونات العالمية من القمح إلى أدنى مستوى لها منذ أربع أعوام، وأثارت الزيادة الحادة في أسعار الحبوب الأساسية المخاوف إزاء حدوث نقص في

¹ سالم توفيق النحفي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² دبار حمزة، انعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي -دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 95.

³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 68، البند 17 (د): المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي؛ السلع الأساسية الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، تقرير الأمين العام، 26 جويلية 2013، ص 4.

الأغذية في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، مما أحيى النقاش المتعلق باستخدام الحبوب كمادة أولية لإنتاج الوقود الإحيائي، وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013، تراجعت أسعار الذرة والقمح من مستوياتها العالية المسجلة في عام 2012 فيما التوقعات كانت تشير إلى قرب تعافي العرض العالمي ولا سيما في البلدان المنتجة الرئيسية¹. وكانت أسعار السكر مستقرة في الربع الأول من عام 2012 حيث بلغ متوسطها 24 سنتا للرطل الواحد، إلا أن فائض الإنتاج المتوقع وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة وتراجع أموال المضاربة في أسواق العملات الآجلة للسكر كلها عوامل أدت إلى انخفاض الأسعار في الأشهر الثلاثة التالية. وبحلول حزيران/يونيو 2012 انخفض المتوسط الشهري لسعر السكر إلى 20 سنتا للرطل الواحد، وعلى الرغم من انتعاش قصير في تموز/يوليو كانت الأسعار تحت وطأة ضغط نزولي في الأشهر العشرة التالية نتيجة للتوقعات العالمية المتشائمة المتعلقة بأحوال السوق لموسم حصاد 2013/2012، وأشارت التقديرات الصادرة عن المنظمة الدولية للسكر في آخر تعديل لها بشأن وضع السكر العالمي لموسم 2013/2012، إلا أن انخفاض الإنتاج العالمي سيبلغ مستوى قياسي قدره 9.982 مليون طن، وتعزز الاتجاه التنزلي في السوق إذ أن الصناديق التحوطية لم تحقق سوى مراكز صافية قصيرة الأمد منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2012، وكانت تراهن في ذلك على انخفاض أسعار السكر وبحلول أيار/مايو 2013 هبط سعر السكر إلى 17.62 سنتا للرطل الواحد وهو أدنى مستوى له منذ آب/أغسطس 2010. وبلغ مؤشر أسعار الأونكتاد لبذور الزيوت النباتية والزيوت النباتية ذروة غير مسبوقه (374 نقطة) في شباط/فبراير 2011 قبل أن يهبط إلى 294 نقطة في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وتعافى مؤشر الأسعار في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012 مقتفيا أثر زيت النخيل وفول الصويا، وبلغ 337 نقطة في نيسان/أفريل 2012. كان ارتفاع مؤشر أسعار فول الصويا التي ازدادت بنسبة 21 في المائة بين شهري حزيران/يونيو و آب/أغسطس، ومنذ أيلول/سبتمبر 2012 اتجه مؤشر الأسعار نحو الأسفل رغم انتعاش قصير في أول شهرين من عام 2013، وبحلول نيسان/أفريل 2013 كان مؤشر الأسعار قد تراجع ليصل إلى 260 نقطة وهو مستوى لم يسجل منذ آب/أغسطس 2010². بعد عرضنا للأزمات الغذائية العالمية يتبين لنا أن ارتفاع الأسعار هو العامل والمحرك الرئيسي في حدوثها، وطبعا لارتفاع الأسعار عدة أسباب سبق التطرق لها.

¹المرجع السابق، ص53.

²المرجع نفسه، ص6.

المبحث الثاني: الأسعار والسياسة السعرية الزراعية في الجزائر

المطلب الأول: الأسعار

سنتطرق في هذا المطلب إلى الجانب النظري للأسعار، وذلك من خلال تعريفها وذكر أهميتها وأهدافها... الخ.

الفرع الأول: الأسعار التعريف، الأهمية والأهداف

يعتبر التسعير من أهم العوامل في الترويج للسلع، وللتسعير مفاهيم متعددة ومتنوعة.

أولاً: تعريف التسعير والتسعير الزراعي

أ- تعريف التسعير

للتسعير عدة تعريفات؛ فالبعض يعرفه: بأنه المقابل الذي يدفعه المشتري مقابل حصوله على سلعة أو خدمة تُشبع حاجة أو رغبة لديه¹.

أما البعض الآخر فيعرفه: باعتباره القيمة التي يدفعها شخص ما مقابل الاستفادة من المزايا والفوائد التي تمثلها السلعة أو الخدمة موضوع اهتمامه.²

السعر الفعلي هو: ذلك المقدار الذي يكون أحد الأطراف المبادلة مستعداً لدفعه حتى يحصل بالمقابل على شيء ذي قيمة من الطرف الآخر.³

السعر بالمفهوم الضيق هو مبلغ من النقود يتم دفعه مقابل الحصول على منتج محدد (سلعة أو خدمة).⁴

أما السعر بالمفهوم الواسع، فهو مجموع القيم التي يتم دفعها في مقابل الحصول على المنافع التي تتحقق من امتلاك أو استخدام المنتج.

وعليه فالأسعار هي كل مقابل نقدي مدفوع بُغية الحصول أو إشباع منفعة، وذلك بالحصول على سلعة (منتج) أو خدمة.

ب- تعريف التسعير الزراعي والعوامل المؤثرة فيه

1- تعريف التسعير الزراعي

يشير مصطلح التسعير الزراعي إلى مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحديد أسعار المنتجات الزراعية التي تُطرح في السوق الزراعية. والتسعير الزراعي هو أحد عناصر الميزج التسويقي الزراعي. أما الميزج التسويقي الزراعي فهو مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تسهيل تدفق المنتجات الزراعية (وما يرتبط بها من خدمات) من المنتجين (المزارعين والشركات الزراعية) إلى الزبائن، بحيث يتوفر في هذه المنتجات والخدمات المرتبطة العناصر التي قد تقود إلى

¹ محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 19.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

³ حيايه عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 55.

⁴ يوسف أبو فارة، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والإلكترونية وأسواق المياه، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 37.

إشباع حاجات الزبائن، وهذا يتطلب تقديم هذه المنتجات والخدمات المرتبطة بالجودة المناسبة والحجم المناسب والوقت المناسب والمكان المناسب والترويج المناسب والأسعار المناسبة¹.

2- خصائص الأسعار الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الوحيد الذي يتأثر بمتغيرات كثيرة في تحديد تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة من المنتج، ويمكن إرجاع ذلك إلى المتغيرات في عرض عوامل الإنتاج والمتمثلة في:²

- الندرة النسبية لمدخلات الإنتاج وانعكاساتها على ارتفاع الأسعار وبالتالي على التكلفة.
- تأثير التكنولوجيا في مرونة عرض الإنتاج خلال الفترة الطويلة.
- تأثير الظروف المناخية والكوارث الطبيعية على دالة عرض الإنتاج يجعل العرض عديم المرونة في الفترة القصيرة مما ينعكس على ارتفاع الأسعار.

لهذا فإن حساب التكلفة الإنتاجية للوحدة الواحدة يخضع إلى التكاليف الثابتة والمتغيرة، وهامش الربح.

وهامش الربح يتحمله المستهلك وعليه نستطيع تحديد نقطة التعادل.

مجموع الإيراد الكلي = مجموع التكاليف الكلية

الإيراد الحدي = التكلفة الحدية

التكلفة الحدية = التكلفة المتوسطة عندما تصل إلى حدها الأدنى + السعر، وعليه فإن المنتج ينسحب من السوق إذا كان السعر أقل من التكلفة الحدية في الفترة الطويلة.

إن الاقتصاد القائم على توازن السوق يجعل المنتج أمام تقلبات الأسعار، في هذه الحالة يتم الانهيار ثم الانسحاب من السوق وهذا يؤدي حتما إلى تدخل الدولة في تقديم الدعم اللازم لضمان إعادة الإنتاج دون التحرير الإداري للأسعار تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية، حتى تتحقق العلاقة القائمة على مستوى السوق المحلي والعالمية وهي ربط السعر بالكفاءة الاقتصادية لا غير³.

3- العوامل المؤثرة في تسعير المنتجات الزراعية:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تسعير المنتجات الزراعية، وهذا ينعكس في أسعار هذه المنتجات، وأهم هذه العوامل⁴:

- الطلب وما يرتبط به: يتجسد الطلب على منتج زراعي ما في الكمية التي يطلبها مجموع الزبائن من هذا المنتج خلال مدة زمنية محددة. وتتأثر هذه الكمية بالسعر، إذ أن العلاقة الافتراضية بين السعر والطلب هي علاقة عكسية

¹ يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 280.

² رابح زبيري؛ الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996، ص 150.

³ حيازة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

⁴ يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 281-286.

(إلا في المنتجات عديمة المرونة السعرية)، فكلما زاد السعر ينخفض الطلب على الكمية المعروضة من هذا المنتج، والعكس صحيح، وهناك عناصر كثيرة ترتبط بالطلب وتؤثر فيه. وأهم هذه العوامل:

- ✓ أذواق الزبائن وتفضيلاتهم الشرائية.
- ✓ مستويات الدخل في الدولة.
- ✓ مستوى التصدير من هذا المنتج الزراعي؛
- ✓ حدوث حالات تلوث في البيئة؛
- ✓ مستويات الأسعار العامة السائدة في السوق؛
- ✓ مستوى الصادرات من هذا المنتج؛

- العرض وما يرتبط به: إن العرض من منتج زراعي ما يمثل تلك الكمية التي يتم عرضها من هذا المنتج في السوق الزراعية في مدة زمنية محددة وعند سعر محدد. والعلاقة الافتراضية بين السعر والعرض هي علاقة طردية، فكلما زاد سعر المنتج الزراعي يؤدي ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة من ذلك المنتج. وهناك عناصر كثيرة ترتبط بالعرض، وأهم هذه العناصر ما يأتي:

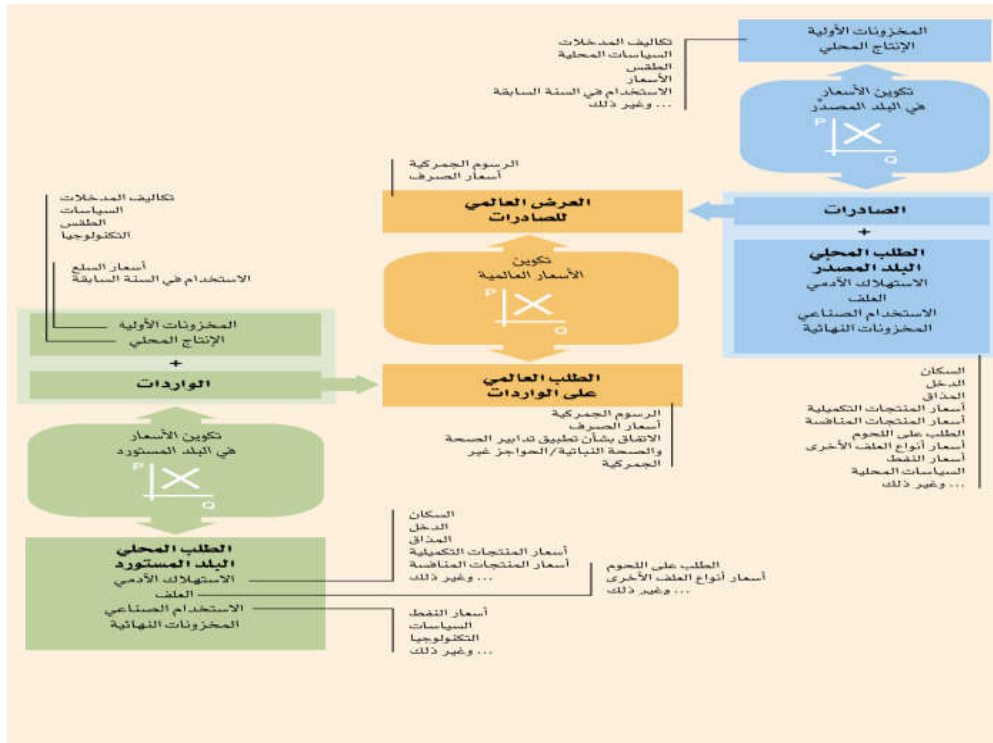
- ✓ مستوى توفر المواد الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج الزراعي.
- ✓ مستوى الواردات من هذا المنتج، فكلما زادت الواردات من منتج زراعي محدد يؤدي ذلك إلى زيادة العرض في السوق الزراعية من ذلك المنتج.
- ✓ المساحات المتوفرة من الأراضي الزراعية لزراعة هذا المنتج أو لزراعة بعض أو كل مكوناته (كما هو الحال في منتجات التصنيع الغذائي)، وكلما زادت المساحات المتوفرة من الأراضي الزراعية يؤدي ذلك إلى زيادة حجم العرض من المنتج الزراعي.
- ✓ مدى انتشار الأمراض المعدية للمنتجات الزراعية، فكلما زاد انتشار هذه الأمراض فإن كمية العرض من المنتجات الزراعية (المتأثرة بالأمراض) يقل.
- ✓ طبيعة الطقس: يتطلب كل نوع من أنواع المنتجات الزراعية مزايا محددة للطقس، وعدم توفر هذه المزايا يؤثر في حجم العرض من هذا النوع أو ذلك.

- القيمة المضافة: تتأثر أسعار المنتجات الزراعية بما ينجح المنتجون (المزارعون) في تحقيقه من قيمة مضافة لهذه المنتجات الزراعية، وهذه القيمة المضافة قد تأتي من خلال ما يمتلكه المزارعون من خبرات وثقافة في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي، وقد تتحقق هذه القيمة المضافة من خلال عمليات التصنيع الغذائي التي تؤدي إلى تقديم المنتجات

الزراعية إلى السوق في صورة أخرى، وبذلك يمكن أن تتحقق القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال المدخلات الأساسية وأهمها المياه والمعدات الزراعية البذور والأسمدة وغيرها.

- درجة أهمية المنتج الزراعي للزبون؛
- مستوى فاعلية وظيفية توزيع المنتجات الزراعية؛
- تكاليف الأنشطة التسويقية؛
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي؛
- مستوى تدخل الدولة في أسعار المنتجات الزراعية.

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في أسعار السلع الزراعية بشكل بسيط، في الشكل الموالي:
الشكل رقم (2-7): العوامل التي تؤثر في أسعار السلع الزراعية



المصدر: المنظمة العالمية للزراعة والأغذية، حالة أسواق السلع الزراعية؛ ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية التجارب والدروس المستفادة، روما 2009، ص16.

إذا تُحدد أسعار السلع الزراعية بواسطة مزيج ما يسمى العنصرين الأساسيين في الأسواق وهما؛ العرض والطلب والاهزات الخارجية المنشأ المتصلة بعوامل مثل الطقس، وعلى الرغم من البحوث المكثفة مازالت توجد خلافات في الرأي بشأن طبيعة اتجاهات الأسعار وتغيرها، والتمييز بين التقلب المعتاد والتغير في الاتجاه ليس أمرًا مباشرًا إلا في سياق الإدراك المتأخر بعد وقوع الحدث.

ويوجد ارتباط بين أسعار السلع المختلفة من خلال الاستعاضة أو التكامل الممكنين في الاستهلاك أو الإنتاج، فالاستعاضة و التكامل يؤديان إلى تأثيرات "متبادلة" لتغيرات الأسعار من سلعة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال ستؤدي

أسعار الذرة الأعلى إلى قيام المنتجين بزراعة مزيد من الذرة على حساب محاصيل أخرى، مما يؤدي إلى خفض عرض تلك المحاصيل ورفع أسعارها؛ أو ستؤدي زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية إلى زيادة الطلب على العلف وزيادة أسعار الحبوب والبدور الزيتية¹.

ثانيا: أهمية التسعير

وتتمثل أهمية التسعير في²:

1. أهمية التسعير على مستوى الاقتصاد:

إن التسعير هو أحد الركائز والعناصر المهمة لأي اقتصاد في أية سوق وفي أية دولة، إذ أن أساس أي اقتصاد يقوم على مجموعة من السلع والخدمات، وهذه السلع والخدمات لا يمكن التعاطي معها بمنظور اقتصادي إلا إذا تم تحديد سعر لكل منها.

2. أهمية التسعير على مستوى المنظمة:

إضافة إلى أهمية التسعير على مستوى الاقتصاد ككل، فإن للسعر أهمية كبيرة على مستوى المنظمة، إذ يتم استخدام عملية التسعير كأداة لتحقيق أهداف المنظمة على المستوى العام وعلى مستوى وحدات الأعمال الإستراتيجية وعلى المستوى الوظيفي والتشغيلي. وتستخدم المنظمة عملية التسعير في تجزئة السوق بحيث تستهدف بكل سعر (أو بكل مدى سعري) قطاعا سوقيا محددًا. وتتيح عملية التسعير للمنظمة إمكانية تحديد حجم الطلب على منتجاتها، ويجري التحكم في كثير من الحالات بحجم الطلب من خلال عملية التسعير، ويتم ذلك من خلال استخدام العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة، مع مراعاة مرونة الطلب السعرية. والسعر هو الأداة التي تستخدمها المنظمة في تحقيق الإيرادات والأرباح، إذ يتم تحديد هامش زيادة فوق تكاليف المنتج لتحقيق الأرباح المخططة.

3. أهمية التسعير على مستوى الزبون:

للسعر أهمية كبيرة للزبون، فأسعار المنتجات (التي يهتم بشرائها الزبون) هي مؤشرات أساسية تعبر عن الدخل الحقيقي لهذا الزبون والدخل الحقيقي هو مجموعة المنتجات (سلع وخدمات) التي يتمكن الزبون من شرائها باستخدام الدخل النقدي، ويختلف هذا الدخل من سوق إلى سوق ومن وقت إلى آخر باختلاف أسعار المنتجات المطروحة في الأسواق، وتسعى الكثير من الدول إلى وضع آليات تكفل طرح المنتجات الأساسية للزبائن بأسعار مناسبة تتوافق مع قدراتهم الشرائية وتتيح لهم شراء الكميات الكافية من هذه المنتجات.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن إضافة عناصر أخرى لأهمية التسعير³:

- إن السعر يكمن تغييره وتعديله بسرعة كلما دعت الضرورة لذلك؛

¹ يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 281-286.

² المرجع نفسه، ص ص 38-40.

³ حبابه عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

- يلعب السعر دورا في التأثير على سلوك المستهلك ودفعه للشراء، حيث يؤثر على الطلب بالزيادة عند انخفاضه وبالنقصان في حالة ارتفاعه.
 - يمكن اعتبار السعر أسلوب منافسة في سوق المنتج، مع الأخذ في الحسبان جانب الحيلة والحذر.
 - يعتبر السعر معيارا هاما في تحديد الربح.
 - يلعب السعر دورا اقتصاديا هاما عن طريق توزيع السلع والخدمات تبعا لظروف الطلب والعرض، وتزداد أهميته في مستويات مداخيل الأفراد المنخفضة، حيث يسعون للحصول "على أكبر كمية من السلع والخدمات في ظل دخلهم المحدود".
 - يعد السعر عاملاً كمياً سهلاً ملاحظته من طرف المستهلك عند التغيير فيه على خلاف العوامل الأخرى للنوعية الجودة، والخدمات المقدمة.
 - يوضح العلاقة بين العرض والطلب الذي تتوقف عليه المرونة السعرية للسلعة.
 - عند اتخاذ قرار التسعير يجب الأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات والمراسيم الحكومية التي قد تتدخل في عملية التسعير للحد من تغالي المنتجين وجشع الموزعين.
- ثالثا: أهداف التسعير
- وتتمثل أهداف التسعير فيما يلي¹:
- البقاء: يعتبر هدف البقاء أو الاستمرار الهدف العام الأول لكافة المؤسسات أو الشركات. ذلك أن المؤسسات تقوم أو تؤسس لتستمر ما دامت عوامل البقاء والاستمرار مصونة أو مضمونة.
 - الربح: يعتبر تحقيق الربح من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف المؤسسات للعمل على إنجازها وذلك بهدف ضمان بقائها وتسديد الالتزامات المترتبة عليها.
 - العائد على الاستثمار: ومن الأهداف شائعة الاستخدام في المؤسسات المعاصرة العمل على تحقيق نسبة عائد مرتجة على الأموال التي يتم استخدامها أو استثمارها في هذه الناحية أو تلك.
 - الحصة السوقية: بشكل عام المقصود بالحصة السوقية تلك العلاقة بين المبيعات المتحققة لسلعة أو خدمة معينة منسوبا للمبيعات الكلية لكافة المؤسسات التي تبيع نفس السلعة أو الخدمة وتحت مسميات مختلفة. وبناء عليه تقوم المؤسسات بالسعي لتحقيق حصص سوقية محددة وينسب معينة كهدف لا بد من تحقيقه من خلال ممارسة كافة الأنشطة التسويقية الموضوعة للمساعدة في الوصول إلى الهدف.
 - التدفق النقدي: كما يعتبر ضمان عملية التدفق النقدي الداخلي للمؤسسات من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها إدارات عديدة ومنها إدارتي التسويق والمالية، وذلك للوفاء بالالتزامات المترتبة التي تترتب على المؤسسة نتيجة عمليات الإنتاج والتشغيل والتسويق وغيرها وفي الكميات والأوقات المناسبة.

¹ محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-24.

الفرع الثاني: أنواع الأسعار، طريقة اختيارها ووظائفها

أولاً: أنواع الأسعار

توجد عدة أنواع من الأسعار نذكر منها:¹

أ- التسعير أو السعر النفسي

يقوم هذا النوع من الأسعار على أساس تشجيع الأنماط الشرائية المرتكزة على عوامل أو ردود فعل نفسية أو عاطفية.

ب- التسعير حسب التقاليد الجارية

يتم التسعير للسلع والخدمات وفق هذه الطريقة من خلال وضع سعر محدد وثابت نسبياً - وقد يكون مرتفعاً أو منخفضاً - شريطة أن لا يتغير هذا السعر بتغير الظروف المحيطة بعمل المؤسسات التسويقية المطبقة لهذا النوع من الأسعار.

بشكل عام يهدف هذا النوع من التسعير إلى تعميق المدركات الحسية وحالات الانتماء والمصادقية للسلعة أو الخدمة المقدمة من وجهة نظر المشتريين وعبر فترات زمنية طويلة.

ج- السعر الرمزي

يهدف وضع السعر الرمزي لسلعة أو خدمة ما إلى إحداث سمعة عالية عن جودتها ومواصفاتها ومنافعها في أذهان المشتريين والمستهلكين في الأسواق المستهدفة. تتركز فرضية التسعير الرمزي على أساس أن هناك علاقة طردية بين السعر والجودة أو المكانة العملية للسلعة أو الخدمة وذلك في أذهان المستهلكين أو المشتريين المحتملين.

د- التسعير حسب الخطوط

يركز هذا النوع من التسعير على أساس عدة مستويات من الأسعار لعدة نوعيات أو نخب من الماركات السلعية أو الخدمية.

هـ- التسعير المهني

يُطبق هذا النوع من التسعير على أصحاب المهن مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والعاملين في الجامعات الرسمية وغيرهم.

و- التسعير الترويجي

عملياً لا يمكن الفصل بين الترويج و عملية التسعير لتداخل وتكامل الأهداف التي يسعى كل منهما لتحقيقها. عملياً المقصود من هذا الأسلوب في التسعير إلى زيادة حجم كل من حجم المبيعات في الأجل القصير بالإضافة إلى محاولة كسب عملاء أو مشتريين جدد للماركة موضوع الاهتمام ولحفزهم لشراء الماركة السلعية أو الخدمية لفترات زمنية طويلة.

¹ المرجع السابق، ص ص 32-37.

كما أنه يوجد تقسيم آخر لأنواع السعر، حيث يقسم السعر إلى نوعين¹:

أ- الأسعار النسبية

تعتبر الأسعار النسبية عن قيمة المبادلات المباشرة بين السلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظورا إليها من خلال علاقاتها التبادلية.

ب- الأسعار المطلقة

تمثل الأسعار المطلقة مجموع القيم الناشئة عن العلاقات التبادلية بين السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: اختيار طريقة التسعير

بشكل عام توجد ثلاثة طرق لتسعير السلع أو الخدمات كما يلي²:

أ- التسعير حسب التكلفة

تحدد الشركات أسعارها على أساس إضافة بعض المبالغ أو النسب المئوية لتكاليف السلع التي يتم إنتاجها. إن هذا الأسلوب لا يعني أن التسعير قد اهتم كثيرا بالجوانب الاقتصادية المرتبطة بالعرض أو الطلب. وأهم ما يميز هذا الأسلوب سهولة تقدير السعر. لكن هذا الأسلوب في التسعير لا يعني أن هناك ارتباطا كبيرا بأية سياسة تسعيرية. علميا يمكن تنفيذ هذه الطريقة باحتساب التكلفة الكلية للسلعة التي يتم إنتاجها، ثم يقوم البائع بإضافة مبالغ أو نسبة معينة إلى التكاليف الكلية الخاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج من النوع الذي لا يمكن التنبؤ بها بسهولة لطول فترة الإنتاج من جهة و لتغير الكثير من عناصرها نتيجة التضخم من جهة أخرى.

ب- التسعير حسب الطلب

أحيانا يحدد الباعة أسعارا تتناسب مع مستويات الطلب السائدة على السلع أو الخدمات التي يتعاملون بها. فإذا ما كان الطلب عاليا على السلعة فإن أسعارها ستكون عالية والعكس صحيح. أهم ما يميز هذه الطريقة أنه على المسوقين أو الباعة تقدير الكميات المطلوبة من السلعة تحت عدة مستويات من الأسعار واختيار السعر الذي يحقق أقصى الإيرادات. عمليا تعتمد فاعلية هذه الطريقة في التسعير على قدرة الباعة في الحصول على تقديرات دقيقة للطلب على السلعة موضع الاهتمام.

ج- التسعير حسب المنافسة

بمقتضى هذه الطريقة يتم التسعير لدى الشركة المعنية بالنظر لأسعار المنافسين الرئيسيين، لذلك لا يتم إعطاء اهتمام كبير للتكاليف الكلية التي تم إنفاقها على السلعة أو الماركة منها.

تزداد أهمية هذه الطريقة في التسعير بشكل خاص في حالة تشابه مختلف الماركات من فئة السلعة. أهم ما يميز هذه الطريقة في التسعير سهولة استخدامها لشراء سلعة من المتاجر التي تبيعها إذا ما أحسن اختيار تنفيذ أفضل

¹ أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر- تونس - المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 20.

² المرجع نفسه، ص 38-40.

المنبهات التسويقية داخل المتاجر التي تباعها والتي تركز على السعر كعامل رئيسي لمواجهة أسعار مختلف الماركات المنافسة المطروحة في الأسواق المستهدفة.

ثالثا: وظائف السعر

للسعر عدة وظائف يقوم بها، وتمثل أهمها في¹:

أ- تحديد قيم السلع والخدمات

تعتبر الأسعار مقياسا للقيمة، وهذه الأسعار هي الموجهة للإنتاج كما أن طلب المستهلكين هو دالة السعر، إذا ارتفع سعر سلعة ما، يتجه المنتج إلى زيادة إنتاجها وعرضها لأنه يتوقع أرباحًا عالية نظرا لزيادة أسعارها والتي تعكس زيادة الطلب عليها مع قلة العرض، وبالتالي فإن السعر يوجه المنتج إلى الفروع الإنتاجية التي تحتاج إلى المزيد من الإنتاج والعرض.

ب- تنظيم الإنتاج

إن المنتج يسعى إلى تحقيق أكبر إنتاج بتكاليف معينة، أو إنتاج كمية معينة بأقل تكلفة ممكنة، ويتم ذلك عن طريق دراسة وتحليل أسعار الموارد الإنتاجية التي تحدد طريقة تخفيض هذه الموارد بصورة مثلى، فالأسعار هي التي توجه المنتج إلى كيفية استخدام هذه الموارد لإنتاج السلع والخدمات، أي تحديد الطرق والأساليب والتقنيات التي تضمن تحقيق هدف المؤسسة (الحصول على ربح بتقليل التكلفة).

ج- توزيع الناتج

إن الأفراد والموارد تستلزم دخولا طبقا لمقدار ما تنتجه، هكذا يصبح الأفراد الأكثر إنتاجية هم الذين يمتلكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات، لذلك نجد أن السلع في الاقتصاد الوطني يتم حيازتها من قبل المواطنين وفقا لنظام الأسعار أي أن توزيعها على المستهلكين يتم عن طريق السعر الذي يقوم المواطن بدفعه لحيازة السلع المرغوب فيها (النظام الرأسمالي).

والوسيلة البديلة للسعر في عملية التوزيع هي التقنين والذي يمثل التوزيع وفقا لنظام معتمد من طرف الدولة (في النظام الاشتراكي) كاستخدام نظام البطاقات، ويعتبر التقنين جوهر عملية التسعير لأنه يقيد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود.

د- توصيل المعلومات

يتم الاعتماد على الأسعار في توصيل المعلومات عن تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة، فالأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين والمنتجين وأصحاب الموارد من خلال ما يسمى بسعر السوق.

¹ أمينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

الفرع الثالث: التسعير الدولي، العوامل المؤثرة، الاستراتيجيات وأنواع الدفع

سنتطرق في هذا الفرع إلى كل من العوامل المؤثرة على التسعير الدولي وقراراته، بالإضافة إلى استراتيجياته وأنواع الدفع كما يلي:

أولاً: العوامل المؤثرة على التسعير الدولي وقراراته

أ- العوامل المؤثرة على التسعير الدولي

بشكل عام، هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية التسعير المنتجات - السلع والخدمات- في الأسواق الدولية نوردتها هنا كما يلي¹:

- أهداف التسويق للأسواق الخارجية:

ذلك أن الهدف الموضوع للتسعير للمنتجات المنوي تصديرها يؤثر إلى حد كبير على وضع مستوى الأسعار المطلوب لهذا المنتج أو ذلك. على سبيل المثال، إذا كان هدف التسعير هو اكتساح السوق فإن السعر الذي سيفرض سيكون منخفضاً بالإضافة إلى أن وجود مزايا واضحة في المنتج التصديري بالمقارنة مع المنتجات المنافسة قد يجعل المؤسسة التصديرية المعنية بوضع تلك الأسعار التي تحقق لها أقصى الأرباح.

- التكاليف:

كما تؤثر التكاليف الكلية في الأجل القصير على مستوى الأسعار الممكن فرضها على المنتجات التصديرية والتي يمكن أن تكون متساوية مع أسعار المنتجات المماثلة والمنافسة وذلك كسباً للأسواق وتجنباً للمنافسة.

- قوة المنافسة:

تؤثر المنافسة (قوتها أو ضعفها) على مستوى الأسعار الواجب فرضها على المنتجات التصديرية. على سبيل المثال، المنافسة الشديدة والقوية قد تدفع المؤسسات التصديرية لتسعير منتجاتها بأسعار تنافسية. أما في حالة الاحتكار وضعف المنافسة يؤدي بالشركات المصدرة أو المعنية إلى وضع أعلى الأسعار على منتجاتها التصديرية وبالتالي فإنه كلما كانت المنافسة شديدة كلما قلت درجة المرونة المتاحة أمام المؤسسات التصديرية.

- خصائص المستهلكين في الأسواق المستهدفة:

تؤثر القدرات الشرائية للمستهلكين ودرجة الحساسية المتاحة لديهم في أسواق التصدير على مستوى الأسعار الممكن تطبيقها أو فرضها على المنتجات التصديرية. على سبيل المثال، تكون أسعار المنتجات التصديرية عالية إذا كانت القدرات الشرائية للمشتريين عالية وحجم الطلب لدى المشتريين مرتفعاً بسبب أهمية المنتج (المصدر إليهم) باعتباره إحدى السلع الأساسية في منظوماتهم الغذائية الأصلية.

كما تؤثر التشريعات الدولية والمحلية على عملية تسعير المنتجات التصديرية. على سبيل المثال، مدى التزام المصدرين بالتشريعات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية ومتطلبات حماية الإنتاج المحلي في البلدان المستوردة يؤثر بشكل كبير في وضع وقبول تلك الأسعار الموضوعية على المنتجات التصديرية.

¹ محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

ب- العوامل المؤثرة في قرارات التسعير الدولي

يعبر السعر في السوق الدولية عن القيمة التبادلية للمنتج في تلك السوق، ومن هنا فإنه يجب مراعاة عناصر البيئة الداخلية وعناصر البيئة الخارجية عند تحديد هذه القيمة التبادلية.

ومن أهم هذه العناصر المؤثرة في قرارات التسعير الدولي نذكر¹:

1- العوامل الداخلية: ومن أهم هذه العناصر:

- التكاليف؛

- مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي في المنظمة؛

- العلاقة بين الأرباح والتكاليف؛

- المعدل المطلوب للعائد على الاستثمار؛

- الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؛

- طبيعة المنتج نفسه؛

2- العوامل الخارجية: وتتمثل في:

- المنافسة في الأسواق الدولية؛

- الشكل التنافسي في السوق الدولية؛

- الطلب؛

- حساسية زبائن السوق الدولية للسعر؛

- البيئة القانونية الدولية؛

- الخدمات المطلوبة للأعمال الدولية؛

- التضخم؛

- مستوى المخاطرة في السوق الدولية؛

- وفورات الحجم في السوق الدولية؛

- الضرائب؛

- الجمارك؛

- مستوى الدخل في الدول الأخرى؛

- التغيرات في أسعار صرف العملات.

ثانيا: استراتيجيات التسعير الدولي

تتمثل استراتيجيات التسعير الدولي في²:

¹ يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 320-330.

² محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

أ- إستراتيجية التسعير الكاشط

و تركز هذه الإستراتيجية على وضع سعر عالي في مرحلة تقديم المنتج للسوق الدولي. وقد تنتج هذه الإستراتيجية خاصة في عدم وجود بدائل قوية للمنتج في السوق الدولي حيث ستكون المنافسة في هذه الحالة ضعيفة وغير مؤثرة، إلا أن المنافسة ستزيد مع دخول منافسين جدد لسوق تصدير المنتج، وهنا تبدأ الأسعار بالانخفاض التدريجي وذلك للتلاؤم أو لإحداث حالة من حالات التوافق مع الظروف المستجدة في السوق الدولي.

ب- إستراتيجية التسعير الكاسح

وترتكز هذه الإستراتيجية على فرض أسعار منخفضة نسبيا على المنتجات المراد تصديرها للأسواق الدولية وذلك بهدف تنشيط الطلب وتوسيع الأسواق وتحقيق حصص سوقية أعلى للمنتجات التصديرية موضوع الاهتمام.

ج- إستراتيجية التسعير المساوية لإستراتيجية التسعير الخاصة بالمنافسين

والمقصود بهذه الإستراتيجية أن يتم تسعير المنتجات التصديرية وفق إستراتيجية أو أسعار المنتجات المقدمة من قبل المنافسين.

د- إستراتيجية التسعير النمطي

وترتبط هذه الإستراتيجية في التسعير الدولي للمنتجات التصديرية على قيام المصدر بوضع لائحة أو قائمة أسعار لكل المنتجات التي يقوم بتصديرها دوليا مع ترك فرصة للتفاوض مع الشركات المستوردة.

ثالثا: أنواع الدفع في السوق الدولية

هناك أنواع مختلفة للدفع جرى اعتمادها في السوق الدولية، وأهم هذه الأنواع ما يأتي¹:

أ- الدفع سلفا

يفضل البائع (المصدر) هذا الأسلوب للدفع، ووفقا لهذا الأسلوب فإن الدفع يتم قبل شحن البضاعة أو عند وصولها، وهذا الأسلوب يُجنب البائع كل المخاطر المتعلقة بعدم الدفع والتحصيل، ويمكنه من الاستفادة من المبالغ المدفوعة، غير أن هذا الأسلوب ليس منتشرا بصورة واسعة، ويجري استخدامه في حالات محددة ومحصورة، مثل:

- التعاملات الصغيرة التي تجري للمرة الأولى.
- الحالات التي يشك فيها البائع في إمكانات المشتري (المستورد) المالية وقدرته على الدفع والسداد.
- حالات الطلبات لمنتجات مصنعة حسب الطلب.
- حالات صعوبة تحويل المبالغ من بلد المستورد إلى بلد المصدر.
- حالات عدم الاستقرار السياسي في بلد المستورد.

¹ يوسف أبوفارة، مرجع سبق ذكره، ص 343-344.

ب- رسالة الاعتماد المستندي

يجري استخدام هذا الأسلوب بصورة كبيرة كأسلوب للدفع في التجارة الخارجية، ورسالة الاعتماد المستندي هي وسيلة تصدر عن مصرف ما بناء على طلب المشتري، ووفقا لهذه الرسالة فإن المصرف يدفع مبلغا محددًا من المال عند تقديم الوثائق المنصوص عليها في رسالة الاعتماد (هذه الوثائق هي في الأغلب فاتورة ووصف للبضاعة المشتراة وبوليصة التأمين).

أما الأطراف التي تشارك في تنفيذ رسالة الاعتماد المستندي فهي:

- المستورد (المشتري): وهو الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي.
- المصدّر (البائع): وهو الذي يستفيد من الاعتماد المستندي.
- المصرف فاتح الاعتماد: وهو المصرف الذي يتعامل معه المستورد (المشتري).
- المصرف المبلغ: وهو المصرف المراسل المفتوح لديه الاعتماد لصالح المصدّر (البائع).

ج- أسلوب الحساب المفتوح (الحساب الجاري)

وفقا لهذا الأسلوب فإن المصدّر (البائع) يشحن إلى المستورد (المشتري) كمية البضاعة المتفق عليها ويرفق بها وثائق الملكية ولكن دون وثائق مطالبة بدفع الفاتورة، ومن ثم يتمكن المستورد (المشتري) من الحصول على كمية البضاعة دون الدفع سلفا.

د- أسلوب الأمانة

عند استخدام هذا الأسلوب فإنه يتم الدفع عن طريق سحب حوالة على المستورد (المشتري) دون أن يرافق هذه الحوالة أية مستندات تثبت ملكية البضاعة، وهذا الأسلوب هو أسلوب مقنع للمستورد (المشتري) للقيام بالدفع، وفي حالة أن هذا المستورد لم يقم بالدفع، فإنه يتم إعلام المصرف الذي بدوره يقوم بعملية التحصيل.

هـ- الدفع عند التسليم

وفقا لهذا الأسلوب، فإن المستورد (المشتري) يقوم بدفع قيمة البضاعة عند استلامها، وتكون عملية الدفع لطرف مخول باستلام ثمن هذه البضاعة، وهذا الطرف يكون شركة الشحن في الأغلب.

المطلب الثاني: الأسعار في الجزائر

الفرع الأول: أنظمة الأسعار التي سادت الجزائر

توجد عدة أنظمة سعرية سادت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتمثل في¹:

أولاً: الفترة من 1970-1979

تميزت بتحديد صارم للأسعار، نجد أنها ارتفعت إلى 5.62 سنة 1979 بالمقارنة مع سنة 1978، محققة نسبة زيادة قدرها 2.88، حيث كان هناك استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار على مدى المخططين الأول والثاني، ولقد عرف هذا النظام اختلالاً مع بداية 1978 الأمر الذي انعكس على تحرك المستوى العام للأسعار.

ثانياً: الفترة من 1980-1989

تميزت بما يعرف بنظام الأسعار الفعلية، حيث نجد أن المستوى العام للأسعار قد عرف نسبة زيادة قدرها 7.15، وتضاعف 2.16 مرة على امتداد 10 سنوات، أي أن هذا المستوى قد ارتفع استجابة لتغير نظام الأسعار الذي أخذ يتبلور منذ البدء في تطبيق المخطط الخماسي الأول.

ثالثاً: الفترة من 1990-2000

عُرفت بالتحرير التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 انعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000، وقد حقق مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92 خلال هذه الفترة، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال الفترة حيث نجد:

- الفترة الأولى وتمتد من 1990-1996 تميزت بارتفاع كبير جداً للأسعار وذلك لأن هذه المرحلة سادها تحرير الأسعار حيث تضاعف 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

- الفترة الثانية وتمتد من 1997-2000 وهي تتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار حيث لم تزد الأسعار إلا بـ 5.28 بالمائة وتضاعفت 0.81 مرة.

رابعاً: الفترة من 2001-2015

عرفت استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار والذي عرف نسبة زيادة قدرها 53.3 حيث تضاعف 1.7 مرة خلال 15 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيراً في تغيرات أسعار الاستهلاك.

¹ بن يوسف نوة، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، المجلد 10، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 89.

الفرع الثاني: أنواع الأسعار في الجزائر

المتبع للأسعار في الجزائر يلاحظ وجود نوعين للأسعار وهما:

أولاً: الأسعار الحرة (مبدأ حرية الأسعار)

إن الاقتصاد الجزائري يقوم على حرية الأسعار وهو ما تؤكد المادة 4 من قانون المنافسة الجزائري المعدلة، حيث نصت أنه " تُحدد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة وفقاً لقواعد المنافسة النزيهة".
تتم ممارسة حرية الأسعار في ظل احترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول به وكذا على أساس قواعد الإنصاف والشفافية، لا سيما تلك المتعلقة بما يأتي¹:

- تركيبة الأسعار لنشاطات الإنتاج وتأدية الخدمات واستيراد السلع لبيعها على حالها.

- هوامش الربح فيما يخص إنتاج السلع وتوزيعها أو تأدية الخدمات، وشفافية الممارسات التجارية.

يتبين من المادة أن الأسعار تُحدد بحرية شرط احترام قواعد المنافسة وأسسها، خاصة ما تعلق منها بالنزاهة؛ فالمنافسة الحرة هي إحدى طرق التنظيم الاجتماعي الذي يفرض على الأعوان الاقتصاديين منهاجاً ومفاهيماً محددة قانوناً، والتي تهدف إلى تشجيع التقدم الصناعي والتكنولوجي وتحسين طرق الإنتاج وتوزيع المواد النادرة بطريقة عقلانية.

ويعود أساس الشرطين الأولين لحسابات اقتصادية أما الشرط الأخير فيجد مرجعه في القانون 04-02 المتضمن القواعد المطبقة على الممارسات التجارية².

ثانياً: الأسعار المقننة (الأسعار الإدارية)

تحدد الأسعار المقننة إطارها في القانون في المادة 05 من قانون المنافسة ذلك أن السوق يمكن أن تُخدم إذا لم تقدم لها السلطة العامة الإطار القانوني وتفرض تنظيمها، إذ تنص المادة 5 المعدلة بقانون 10-05 على ما يلي: "تطبيقاً لأحكام المادة 4 أعلاه، يمكن أن تحدد هوامش وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها عن طريق التنظيم"³.
السلع والخدمات المقننة المحددة وفق التنظيم تتمثل في⁴:

المنتجات الإستراتيجية: إن المشرع الجزائري قد حذف مصطلح استراتيجي بعد تعديل 2010 واستبدله بالسلع والخدمات الضرورية إذ لا يوجد معيار لتحديد السلع أو الخدمات الإستراتيجية فهي تختلف من دولة لأخرى. تموين السوق الوطنية بالسلع الواسعة الاستهلاك: تتمثل في المنتجات الغذائية الأساسية حيث تمثل 77 بالمائة من فاتورة الواردات الغذائية.

¹ لطيفة بوخاري، تدخل الدولة في تحديد الأسعار وآثاره على المنافسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 35.

³ المرجع نفسه، ص 49.

⁴ المرجع نفسه، ص 55-57.

ثالثا: أسباب وآليات تقنين أسعار السلع والخدمات الضرورية

أ- أسباب ضبط الدولة للأسعار

بعد التعديل في 2010 فإن المشرع الجزائري أبقى على تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها على أساس اقتراح القطاعات المعنية للأسباب التالية¹:

- خلق استقرار للمواد الضرورية في حالة الاضطراب المحسوس في السوق؛
- مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك؛
- مكافحة الاحتكار التعسفي؛
- مقتضيات النظام العام الاقتصادي: فتحديد الأسعار من قبل الدولة يعد وسيلة لضبط السوق بفرض ميكانيزمات وسياسات اقتصادية تراها ضرورية لذلك إلى جانب تلاؤمها والاقتصاد الحر.

ب- آليات تدخل الدولة في تحديد الأسعار

من خلال المادة 05 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم، يتبين لنا أن تقنين أسعار السلع والخدمات يتم وفقا لثلاث آليات هي²:

- آلية التحديد

التحديد هو أن تحدد الدولة سعرا معيناً وتجر البائعين والمشتريين على احترامه وتفرض جزاء على كل من يتجاوزها (تحديد سعر معين بحد ذاته)، ويتم عن طريق التنظيم.

والهدف من اعتماد الدولة لآلية التحديد، هو تحديد أسعار بعض المواد أو خدمات قطاعات يكون إنتاجها استجابة لحاجيات اجتماعية، بحيث يصعب على المصالح الخاصة أن تسيروها بصورة مباشرة، لأن هذه الأخيرة تميل إلى زيادة أرباحها عند أسعار إنتاجها، في حين أن المستهلك يرفض ذلك، نظرا للدور الذي تلعبه هذه السلع والخدمات بالنسبة له.

- آلية التسقيف

التسقيف هو تحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة للسلع والخدمات المعنية به.

يكون للأسعار في هذا النظام مجالا حرا للحركة دون سقف محدد، لكن لا يمكن تجاوز هذا السقف، وحتى في حالة ما إن كانت تكاليف الإنتاج التي تدخل في تركيبة السعر مرتفعة والتي قد تتجاوز السعر المسقف المحدد من طرف الدولة، فالعون الاقتصادي ملزم بعدم تجاوز هذا السقف، والفارق بين السعر الحقيقي والسعر المسقف تعوضه الدولة بموجب وثيقة تسمى تركيبة الأسعار، تبين طبيعة وحقيقة السعر المكون، والتي يقدمها العون الاقتصادي للجهات المعنية.

¹ محمد كريم طالب، تدخل الدولة في تحديد الأسعار كاستثناء على مبدأ حرية الأسعار، مجلة القانون، المجلد 5، العدد 7، المركز الجامعي بغيليزان، ديسمبر 2016، ص ص 268-270.

² المرجع نفسه، ص ص 271-272.

- آلية التصديق

التصديق هو الموافقة على سعر تقترحه الجهات المختصة أو المتعاملين الاقتصاديين أو ذوي الخبرة كالدواوين المختصة بقطاع معين مثل الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، على الجهة المعنية أو الوزارة المعنية بالأمر.

إن تدخل الدولة في ضبط الأسعار جاء من أجل ضبط السوق ومحاربة بعض الممارسات.

الفرع الثالث: ضوابط التحكم في الأسعار في الأسواق الجزائرية وطرق تحديدها

أولاً: ضوابط التحكم في الأسعار في الأسواق الجزائرية

تقوم الدولة بوضع آليات تتحكم في الأسعار في هذه الأسواق لتكون المواد الاستهلاكية في متناول المستهلك الجزائري.

منذ الاستقلال وإلى غاية 1995 كانت هوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر محددة تبعاً لإصدار الأمر رقم 06-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك ثم تكريس مبدأ حرية الأسعار خلال التعديل في أوت 2010، ومع الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار فإنه تم تعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام جديدة تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات والأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك على أساس اقتراحات القطاعات المعنية، بموجب هذه التعديلات يمكن تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها قصد¹:

- تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس في السوق؛

- مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك؛

- تتمثل المنتجات والخدمات المقننة أسعارها وتعريفاتها في: فريزة الخبز، الخبز العادي والمحسن، السميد، حليب الأكياس ومياه الشرب؛

- وضع آلية لتعويض المنتجين عندما تتجاوز أسعار المواد المستوردة الحد الذي لا يمكن عنده وصول مادتي زيت المائدة والسكر الأبيض للمواطن بالأسعار المسقفة؛

- كما تجري حالياً متابعة يومية لتطور أسعار كل المنتجات الغذائية الأساسية من طرف مصالح وزارة التجارة والتي سيتم على أساسها تدخل السلطات العمومية لوضع الآلية المناسبة لتأطير سعر أي منتج عند الحاجة.

¹ عبد العزيز قتال، أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية الحلية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، جامعة لمدينة، الجزائر، جوان 2017، ص ص 176-177.

ثانيا: تحديد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية

تحدد أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية حسب أسعار الاستيراد والأسعار عند التجزئة وهما كالتالي¹:

أ- الأسعار عند الاستيراد:

تشمل السلع المستوردة إذ تحدد أسعارها بصورة مباشرة من وزير التجارة أو عن طريق مستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش الربح، كما يجب على المستورد دفع الفروقات المحتملة بين سعر الحصول عليها من الخارج والسعر المحلي للسلع المشابهة للخرزينة.

ب- الأسعار عند التوزيع:

إن أسعار الجملة والتفصيل تُحسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الإنتاج بإضافة هوامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا، فالهوامش عند جميع المستويات غير مصرح بها. وما يمكن ملاحظته في هذا الإطار ما يلي:

- عملية تصحيح الأسعار تسير ببطء بينما تتطور الأسعار العالمية بوتيرة عالية.
- إن القطاع العام الإنتاجي، لا يبيع وفق مبدأ الفعالية والربحية وبالتالي زيادة غير محدودة للقروض البنكية لا يستطيع رفع في سعر البيع حتى وإن كانت في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي للمحاسبة التحليلية وهو في طور النشأة.
- إن تثبيت الأسعار أدى إلى تبذير مجموعة كبيرة من المواد النادرة، ذلك أن سعرها الثابت وتُستورد بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن تثبيت هذه الأسعار استهدف حتى الأسعار على مستوى التجزئة.

¹ المرجع السابق، ص 177.

المطلب الثالث: السياسة السعرية الزراعية

تعتبر السياسات السعرية الزراعية من بين أهم السياسات نظرا لحساسية القطاع الزراعي وأهميته، وعليه حظيت السياسات الزراعية برعاية خاصة لكي يتمكن المستهلك من اقتناء حاجياته بسهولة، وذلك بتوفيرها بكميات كبيرة وب نوعية جيدة وبسعر مناسب (في متناول المواطنين).

الفرع الأول: تعريف السياسة السعرية الزراعية وأهدافها

أولا: تعريف السياسة السعرية الزراعية

تعرف السياسة السعرية الزراعية: بالأسس والإجراءات التي يتم بموجبها التخطيط لتحديد الأسعار التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين، وحتى نكون أكثر تحديدا فإن السياسة السعرية الزراعية هي جملة القرارات والإجراءات المتعلقة بأسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي تستهدف تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الزراعية¹.

تعتبر أسعار المنتجات الزراعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في أداء القطاع الزراعي وتؤثر في مستوى معيشة المستهلكين، فسياسات الأسعار الزراعية غير الملائمة يمكن أن تقضي أو تقلل من منافع المبادلات الإنمائية الأخرى². وتعرف السياسة السعرية الزراعية عن كافة الإجراءات التي يتم بموجبها تحديد الأسعار لكافة السلع والحاصلات الزراعية المختلفة، وتتباين هذه الإجراءات باختلاف النظم الاقتصادية، ففي ظل النظام الرأسمالي تتحدد الأسعار وفقا لآلية السوق للحصول على أقصى الأرباح، أما في ظل النظام الاشتراكي فإن الأسعار تتحدد من خلال التخطيط المركزي وفقا لجملة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية³.

وعليه فسياسات الأسعار الزراعية تتألف من جميع التدابير السياسية التي تعتمدها الحكومة للتأثير على أسعار المخرجات الزراعية وكذلك مدخلات الزراعة مثل الأسمدة والبذور والمياه والآلات والائتمان⁴. فالسياسات السعرية الزراعية جاءت لتنظم بالدرجة الأولى أسعار المنتجات الزراعية مما يكفل توفرها والقدرة على الحصول عليها في المكان والزمان المناسبين وذلك باعتماد عدة إجراءات وتدابير تضعها الحكومة هدفها الأساسي حماية القدرة الشرائية للمستهلك.

¹-أمر عزوي، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 34.

² منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000، ص 253.

³ عمر رزيق وعبد الحميد برحومة، السياسة السعرية الزراعية حالة البطاطس في الجزائر الفترة (2000-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي، المجلد 17، العدد 35 (1)، جامعة الجلفة، الجزائر، جويلية 2018، ص 243.

⁴ لطفي مخزومي، آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكييف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحيى فارس لمدينة، الجزائر، 2016-2016، ص 18.

ثانيا: أهداف السياسة السعرية

تهدف السياسة السعرية الزراعية إلى تحقيق عدة أهداف، وتمثل أهمها فيما يلي¹:

- الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية والعمل على استقرارها؛
- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية؛
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين؛
- تحقيق أهداف إستراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة؛
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه؛
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي وذلك عندما تُتخذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الزراعيين واستقرار الأسواق؛

- أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الزراعة في الدخل الوطني، أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم.

- السيطرة على التضخم في أسعار السلع الغذائية للمحافظة على مستويات مقبولة للمعيشة والاستهلاك الغذائي في حدود الدخول المتاحة.

وتتبع الدول في ذلك مجموعة من الأساليب تتلخص فيما يلي:

- تخفيض التكاليف الزراعية كتكاليف النقل والتخزين؛
- تشجيع الطلب على المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وذلك عن طريق دراسة الأسواق؛
- دعم الأسعار عن طريق شراء منتجات زراعية وتصديرها للأسواق العالمية.

الفرع الثاني: صور تطبيق السياسة السعرية الزراعية

توجد عدة صور لتطبيق السياسات السعرية تتمثل في أربع حالات كالاتي²:

أولاً: التدخل المباشر في تحديد السعر

يتضمن ثلاثة أشكال للتدخل هي:

- التحديد الإداري للأسعار.
 - الدعم المباشر للمنتج.
 - دعم المنتج بواسطة صناديق موازنة الأسعار.
- ثانياً: رفع أو خفض الأسعار بواسطة التأثير على جانب العرض
- ويتضمن ستة أشكال أساسية للتدخل بالعرض هي:
- قواعد تنظيم التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.
 - إدارة سعر الصرف.

¹عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

²عكاف الزغي، مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 183-184.

- اعتماد الأسعار المزدوجة أو المعتمدة.
 - استخدام المخزون الاحتياطي.
 - إدارة عناصر الإنتاج والمسالك التسويقية.
 - إدارة المعونات الخارجية للدولة.
- ثالثا: رفع أو خفض الأسعار بواسطة التأثير على جانب الطلب ويتضمن أربعة أشكال أساسية للتأثير على الطلب هي:
- دعم المستهلك مباشرة أو بشكل غير مباشر.
 - الشراء والتوزيع من قبل الحكومة.
 - تنظيم الطلب بإجراءات إدارية.
 - وضع القيود على السلع البديلة والاستهلاك العام.
- رابعا: دعم مستلزمات الإنتاج ويتضمن ثلاث صور من الإجراءات هي:
- دعم سعري.
 - منح تسهيلات ائتمانية.
 - إعفاءات ضريبية وجمركية.

المبحث الثالث: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية، الأسباب، الانعكاسات وطرق معالجتها

شهدت أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها تطورات متسارعة على المستوى العالمي خلال سنتي 2007-2008، وكانت عدة أسباب تقف وراء هذا الارتفاع، مما تسبب في عدة انعكاسات على الدول خاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء، وسارعت المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة العالمية (الفاو)... الخ، لمحاولة إيجاد حلول وطرق لمنع حدوث كارثة.

الفرع الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

سوف نستعرض أسعار كل من القمح، الذرة، الزيوت النباتية والسكر والحليب وكوحدة دولار/ للطن وذلك على امتداد الفترة من 1997 إلى 2018، هذا بالإضافة إلى أسعار غيرة الحليب والحليب خلال بعض السنوات الأخيرة، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية من 1997 إلى 2018:

جدول رقم (2-28): تطور الأسعار العالمية لبعض المواد الغذائية الأساسية 1997-2018

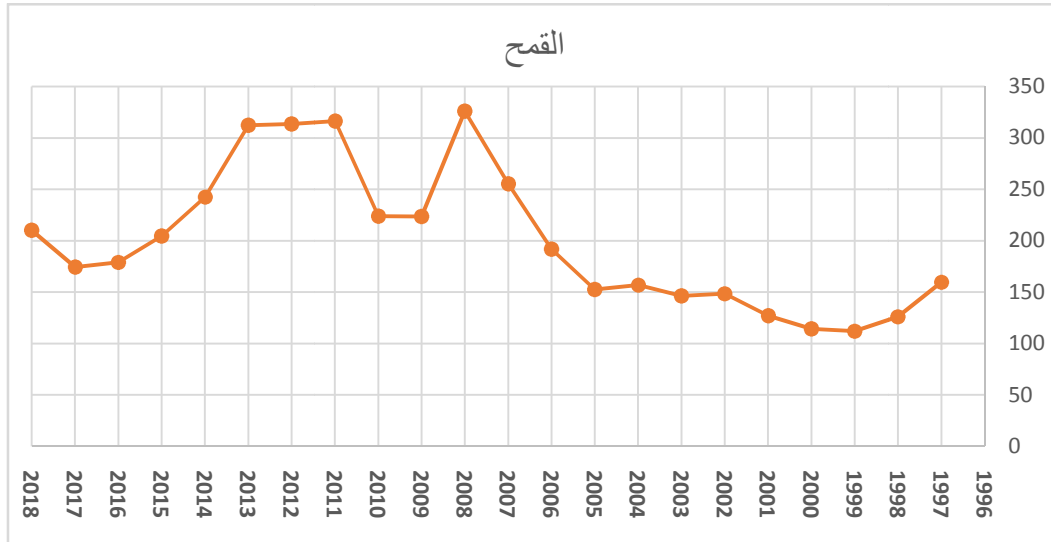
الوحدة: دولار/ للطن

السنوات	القمح	الذرة	الزيوت النباتية	السكر
1997	159.7	117.2	556.9	250.8
1998	126.1	101.6	665.2	196.2
1999	112.1	90.3	466.5	137.8
2000	114.0	88.2	379.3	177.7
2001	126.8	89.6	436.1	181.1
2002	148.5	99.3	605.8	137.2
2003	146.1	105.2	650	152.3
2004	156.9	111.8	734.4	166
2005	152.4	98.4	1144.5	221.6
2006	191.7	121.6	713.1	325.3
2007	255.2	163.3	673	219
2008	325.9	223.2	1693.6	274
2009	223.4	165.5	1041.7	399.3
2010	223.7	186	1186	459.6
2011	316.2	291.8	1621.8	577.2
2012	313.3	298.4	1489.5	470.3
2013	312.2	259	1341.2	389.6
2014	242.5	192.9	1080.3	376.8
2015	204.45	295	888.48	169.55
2016	179.05	398.33	867.32	159.16
2017	174.19	354.17	817.88	154.53
2018	209.97	275.83	765.49	164.41

المصدر: البنك الدولي على الموقع www.indexmundi.com

أولاً: القمح

سعر القمح العالمي بلغ أقصاه عام 2008 حوالي 325.9 دولار للطن، ليليهام عام 2011 بحوالي 316.2 دولار للطن، كما بلغت أدنى قيمة له عام 1999 حوالي 112.1 دولار للطن ثم عام 1998 حوالي 126.1 دولار للطن أي بمتوسط، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار القمح خلال سنوات الدراسة
شكل رقم (2-8): تطور الأسعار العالمية للقمح

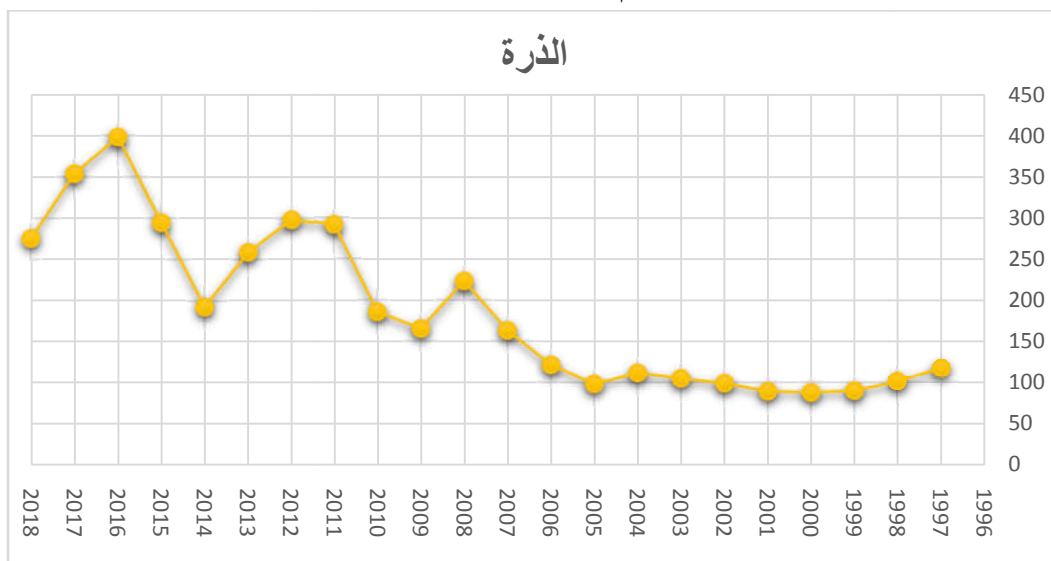


المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدول أعلاه .

ثانياً: الذرة

سعر الذرة العالمي بلغ أقصاه عام 2012 وذلك بـ 298.4 دولار للطن ثم عام 2011 بـ 291.8 دولار للطن، كما بلغت أدنى قيمة له عام 2000 حوالي 88.2 دولار للطن ثم عام 2001 بـ 89.6 دولار للطن، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار الذرة.

شكل رقم (2-9): تطور الأسعار العالمية للذرة

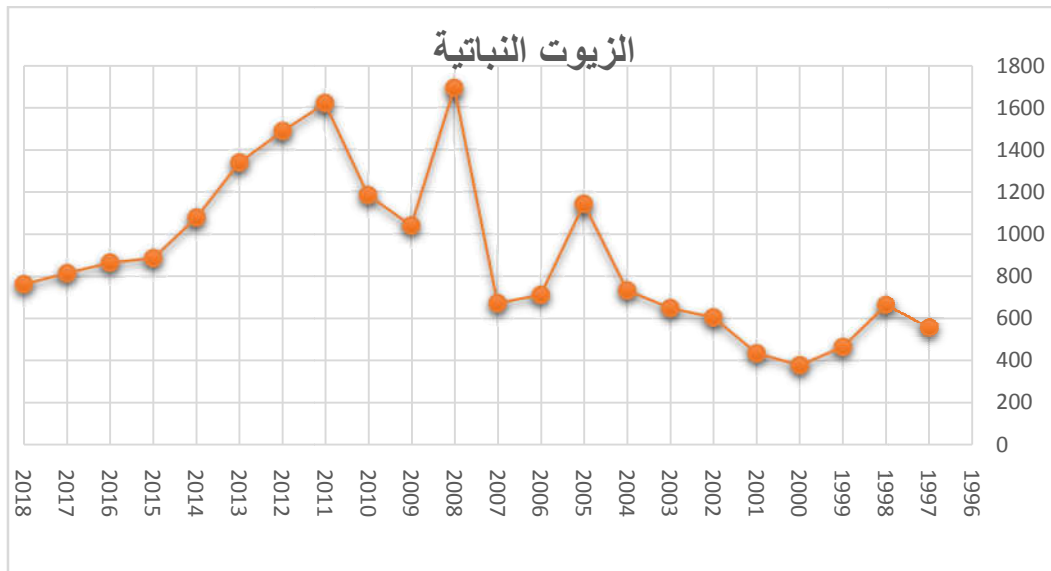


المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدول أعلاه .

ثالثا: الزيوت النباتية

أما الزيوت النباتية هي الأخرى عرفت تطورا كبيرا في أسعارها، حيث بلغ سعر الزيوت النباتية أقصاه عام 2008 بـ 1693.6 دولار للطن ليأتي بعدها عام 2011 بحوالي 1621.8 دولار للطن، أما أدى قيمة فسجلت عام 2000 بحوالي 379.3 دولار للطن ليأتي بعدها عام 2001 مسجلا 436.1 دولار للطن، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار الذرة عالميا.

الشكل رقم (2-10): تطور الأسعار العالمية للزيوت النباتية

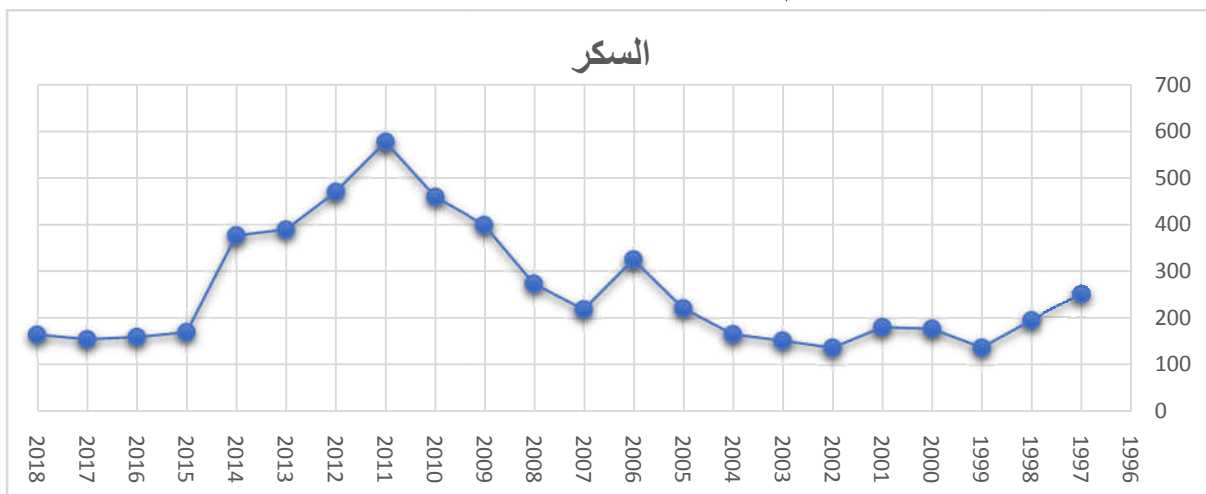


المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدول أعلاه .

رابعا: السكر

فيما يخص السكر هو كذلك عرفت أسعاره ارتفاعا قياسيا حيث بلغ أقصاه عام 2011 بحوالي 577.2 دولار للطن ثم عام 2012 بـ 470.3 دولار للطن، أما أدنى قيمة له فسجلت عام 2002 بـ 137.2 دولار للطن ثم عام 1999 بحوالي 137.8 دولار للطن، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار السكر عالميا.

الشكل رقم (2-11): تطور الأسعار العالمية للسكر



المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على معطيات الجدول أعلاه.

خامسا: غبرة الحليب والحليب

أسعار غبرة الحليب سجل سعرها السنوي المتوسط تراجعاً بانخفاض يساوي 8.1 بالمائة سنة 2008 ليلعب 3845 دولار للطن مقابل 4185 دولار للطن سنة 2007.

استرجع سعر الحليب الكامل بسرعة انخفاضه القوي لسنة 2008 والأشهر الأولى لسنة 2009، حيث بلغ حينها سعره السقفي 1850 دولار للطن (فيفري 2009) في 2010، كان يعرض الطن الواحد من غبرة الحليب الكامل سعر متوسط بلغ 3464 دولار، بزيادة 44.2 مقارنة بالسنة الماضية (2009).

أدى الانكماش المتوسط السنوي لأسعاره بنسبة 2.1 بالمائة ببلوغ سعره 2457 دولار، في ظرف تميز بارتفاع الإنتاج العالمي السنوي للحليب بنسبة 1.8 بالمائة في سنة 2015، حين بعد انخفاض الأسعار لمدة ستة أشهر متتالية ارتفعت أسعاره مجدداً ابتداء من شهر ماي 2016.

وسجلت أسعار الحليب ومشتقاته زيادة قدرها 31.5 بالمائة في سنة 2017 أعلى مستوى منذ سنة 2011 في حين تراجع أسعارها ابتداء من شهر أكتوبر 2017 لتتخف بـ 4.3 بالمائة، فيما يخص مسحوق الحليب فقد وصل سعره 3095 دولار للطن، أي بتضخم قدره 27.7 بالمائة مقابل انكماش قدره 2 بالمائة في 2016، ليصل إلى 2886 دولار للطن سنة 2017.¹

الفرع الثاني: أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

من العوامل وراء ارتفاع أسعار الغذاء خلال الثمانينات ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال جدولته إلى الأعلى من جراء صدمة النفط الثانية في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات، حيث كانت معالجة هذه الارتفاعات في أسعار النفط تتم عن طريق انتقال آثارها إلى أسعار السلع النهائية، وأخذ الرقم القياسي العام للأسعار يرتفع بصفة عامة والغذاء بصفة خاصة في التسعينيات، ليس من جراء أسعار الطاقة فحسب، وإنما من جراء زيادة معدلات نمو الطلب الفعال في الاقتصاديات الصاعدة والتغيرات الهيكلية التي أدت إلى إعادة توزيع الدخل من جانب، وتزايد إنتاج الوقود الحيوي من جانب آخر.²

يرجع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء إلى عدة عوامل لعل من أهمها العوامل التي أثرت سلباً على عرض الغذاء وتلك المتعلقة بالطلب عليه، وقبل رصد تلك العوامل تجدر الإشارة إلى أن الربع الأخير من عام 2008 شهد بعض التطورات مثل: انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الدولار مقابل أسعار العملات الأخرى وانخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار مما أدى لتراجع أسعار العديد من السلع الغذائية بشكل ملموس. هذا بجانب آثار الأزمة المالية. أما أهم العوامل التي أدت لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بين عامي 2006 و2007 وخلال الربع الأول من عام 2008 فهي كما يلي:³

¹ تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، لسنوات مختلفة .

² سالم توفيق النحفي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الدورة 83، الخرطوم، يناير 2009، ص 4-6. بتصرف.

أولاً: العوامل المرتبطة بجوانب العرض

- انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والمحاصيل الزراعية، فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة التي ضربت أجزاء كثيرة من العالم، في إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب الغذائية في عدد من الدول الزراعية الكبرى، مثل أستراليا والصين والأرجنتين والهند، وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، وارتفعت من ثم أسعارها العالمية. وقد انخفض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو 20 بالمائة.

- قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها.
- القيود التي تضعها الدول الكبرى المصدرة للحبوب على صادرات الحبوب مثل كندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي وروسيا، وذلك خلال المواسم 2006-2010 بسبب نقص الإنتاج بفعل عامل المناخ، أي قيام بعض الدول بفرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الزراعية وقيام دول أخرى بفرض قيود على تصدير بعض المنتجات وهو ما قامت به روسيا حيث أنها حظرت تصدير القمح نظراً لانخفاض الإنتاج بسبب الجفاف الذي أصابها.
- اتجاه المخزون العالمي من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية.

ثانياً: العوامل المرتبطة بجوانب الطلب

- ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة، خاصة في الصين والهند، مما أدى لظهور طبقة مقتدرين في كلتا الدولتين، لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة، تنتمي للطبقة الوسطى لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية، وأدى ذلك بالتالي لإحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم، ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارعين، القمح والأرز والألبان واللحوم، كما أن سكان العالم يزيدون بمعدل يصل إلى 74 مليون سنوياً؛
- ارتفاع أسعار النفط وهو ما أثر على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين، أولهما ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع وارتفاع أسعار الأسمدة. وثانيهما توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والذرة وفول الصويا، وهذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلاً من البطون الخاوية للجوع والفقراء.
- تزايد استخدام بعض الأغذية في إنتاج الوقود الحيوي المدعوم ماليا المعتمد على الحبوب وخاصة الذرة وكذا الزيوت، وذلك لإنتاج الإيثانول والديزل، وهذا ما أدى إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الشامية الذي ارتفع سعره بمعدلات عالية بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الإيثانول إلى جانب انخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية، حيث تتجه الدول الرئيسية كالولايات المتحدة والبرازيل ودول الاتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حالياً إلى أكثر من 10 ملايين طن ومن المقرر أن يرتفع إلى 21 مليون طن قبل 2016. ومن المنتظر أن تشهد آسيا استخدام المزيد من زيت النخيل في إنتاج الديزل الحيوي... كما يتوقع أن يتم تحويل المزيد من الذرة في الصين لإنتاج الإيثانول رغم جهود بكين لكبح هذا التوجه ومنع أسعار الغذاء من الارتفاع.

ثالثا: أسباب أخرى

والتي تتمثل في:

- ارتباط الزيادات في أسعار المواد الغذائية بأسعار منتجات الطاقة وضعف الدولار الأمريكي، إذ ارتفع سعر النفط نتيجة زيادة الطلب عليه نظرا للنمو الذي حققته الاقتصاديات المتقدمة في 2007 إذ تجاوز 140 دولار للبرميل وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء مما ينعكس على زيادة أسعارها.

- المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات (العقود المستقبلية الآجلة وعقود الخيارات). فقد زاد نشاط التداول العالمي في العقود الآجلة والخيارات بأكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية، ففي الأشهر التسعة الأولى من عام 2007 زاد هذا النشاط بنسبة بلغت 30 بالمائة عما كان عليه في السنة السابقة.

توفر عادة أسواق بورصات السلع أدوات لإدارة المخاطر مثل العقود الآجلة والخيارات، لتمكين المشاركين في الأسواق كالمزارعين والمجهزين والمنتجين أو المتعاملين - المتعاملين التجاريين - من توقي خطر تقلبات الأسعار في المستقبل وتساعد هذه الأسواق أيضا في اكتشاف الأسعار ومن ثم فإنها توفر قدرا من إمكانية التنبؤ في ما يتعلق بالتأكد من الأسعار في المستقبل، والنشاط الآخر المتعلق بالأسواق هو المضاربة التي يقوم بها بصفة رئيسية مضاربون أو مستثمرون أي "متعاملين غير تجاريين"، وهذا ينطوي على تحقيق أرباح بالمضاربة على التحركات المستقبلية في سعر أصل من الأصول أو سلعة من السلع، والمضاربة مهمة لعمل الأسواق بكفاءة لأنها تجلب سيولة إلى السوق وتساعد المزارعين والمشاركين الآخرين على تعويض تعرضهم لتقلبات الأسعار في المستقبل في الأسواق الفعلية للسلع، إلا أن المضاربة يمكن أن تلعب دورا مناوئا¹.

الفرع الثالث: انعكاسات ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية

كان لارتفاع الأسعار عدة انعكاسات تمثلت في²:

أولا: الانعكاس على الإنتاج الزراعي

بالرغم من أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى معيشة الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشتريين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية إلا أن كثيرا من صغار المنتجين الذين يعتبرون بائعين صافيين لهذه المحاصيل، سوف يستفيدون من ارتفاع الأسعار، مما يشجع على زيادة الإنتاج نفسه وما لذلك من انعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار، كما ينعكس ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية واستخداماتها في إنتاج المحاصيل الغذائية مرتفعة الأسعار مثل الحبوب والبنود الزيتية.

ومما لا شك فيه فإن التغيير في أسعار المنتجات من العوامل المهمة التي تؤدي إلى إعادة توجيه الموارد الزراعي لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة الأسعار، غير أن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللازمة التي تحدد كيفية الاستجابة

¹ المنظمة العالمية للزراعة والأغذية، حالة أسواق السلع الزراعية؛ ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية - التجارب والدروس المستفادة، روما 2009، ص 21.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف الحد من آثارها على المواطن وتمكينه من الحصول عليها. ويشمل ذلك استجابة صغار المنتجين الذين يمثلون السواد الأعظم من المنتجين، بجانب استجابة القطاع الخاص وأصحاب المشروعات الزراعية الكبيرة، والوجه نحو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، والاتجاه نحو تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية لدى صغار المنتجين.

ثانيا: الانعكاسات على الاستهلاك والاقتصاد الوطني

معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية. وتكمن زيادة أسعار المحاصيل الزراعية وراء تصاعد التضخم المحلي في أسعار المواد الغذائية. على مستوى الأسرة تتمثل في الضغط على حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل الشهري والطبقة المتوسطة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع اضطرابات في المجتمع. هذا إلى جانب تآكل الطبقة المتوسطة وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل، بسبب زيادة مستوى إنفاق هذه الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة العامة وتفشي أمراض سوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتأثرة بالأزمة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي وسليم أما على مستوى الدولة، فتشمل تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء عجز الميزان التجاري وارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي زاد من الأضرار المترتبة على مستوى الأسرة والمواطن.

ثالثا: الانعكاس على المستهلكين

من الواضح أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشد درجاته بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الأغذية المشتراة، فبالنسبة للفقراء في البلدان النامية قد تمثل الأغذية نسبة تبلغ 50 بالمائة على الأقل وما يصل إلى نسبة تتراوح من 70 إلى 80 بالمائة من ميزانياتهم. ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار لا يؤثر فقط على استهلاكهم الغذائي من حيث الكمية والتنوعية، بل يؤثر أيضا على إنفاقهم بوجه عام. وقد كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الاضطراب الاجتماعي وأعمال الشغب التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.¹

رابعا: ارتفاع أسعار الأغذية يساهم في التضخم

يساهم ارتفاع أسعار الأغذية في معدل التضخم العام في معظم البلدان بما في ذلك البلدان المتقدمة، وتمثل التغيرات في أسعار الأغذية عنصرا مهما من عناصر معدل التضخم العام، مقيسا بمؤشر أسعار المستهلكين. فكلما زادت حصة الغذاء في ميزانية الأسرة، كلما ساهم ارتفاع أسعار الأغذية في التضخم العام. وفي حالة معظم البلدان المتقدمة تتراوح حصة الإنفاق على الأغذية من 10 إلى 20 بالمائة. أما في البلدان النامية، فإن حصة الإنفاق على الأغذية في ميزانيات الأسر أعلى بكثير، حيث تستوعب أكثر من نصف دخل الأسرة في بلدان مثل بنغلادش وهايتي وكينيا وملاوي.

¹ المنظمة العالمية للزراعة والأغذية، حالة أسواق السلع الزراعية؛ ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية - التجارب والدروس المستفادة، روما 2009، ص26.

وعلاوة على فرض عبء ثقيل على التكاليف المعيشية، يمكن أن تكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثيرات أخرى غير مباشرة على التضخم إذ أدت إلى زيادات في الأجور - كانت المطالبات بأجور أعلى هي لب احتجاجات عديدة. وقد يتعين على أي بنك مركزي يستهدف التضخم أن يكبح الضغط التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية عندما يكون التأثير على أسعار سلع غير غذائية كبيرا، وهذا معناه رفع أسعار الفائدة. وقد أصبح ذلك اتجاهها متزايدا في البلدان النامية، ولكن رفع أسعار الفائدة من شأنه أن يقوض الاستثمار، الذي تشتد الحاجة إليه في قطاعات توفر مخرجا من الفقر بالنسبة للبلدان الضعيفة لاسيما قطاع الزراعة¹.

خامسا: ارتفاع فواتير الواردات الغذائية

على الرغم من الانخفاضات التي حدثت مؤخرا في الأسعار الدولية للأغذية، من المتوقع أن تبلغ التكلفة العالمية للمواد الغذائية الأساسية المستوردة عام 2008 أكثر من تريليون دولار أمريكي، وهي قيمة أعلى بنحو 25 بالمائة مما كانت عليه تلك التكلفة في عام 2007، وذلك نتيجة لحدوث زيادات كبيرة في أسعار الأرز والقمح والحبوب الخشنة والزيوت النباتية، وتفاقم ذلك نتيجة لزيادة تكاليف الشحن التي تضاعفت تقريبا.

ومن أشد البلدان فقرا هي المستوردة للأغذية، حيث تعتمد اعتمادا شديدا على الواردات من الحبوب وارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية وحدوث مشكلة في ميزان المدفوعات، وقد كان مجموع تكلفة الواردات الغذائية بالنسبة للبلدان النامية أعلى بالفعل بنسبة قدرها 33 بالمائة في عام 2007 مما كان عليه في عام 2006².

الفرع الرابع: الإجراءات المتبعة على المستوى العالمي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية

قام البنك الدولي باتخاذ بعض التدابير مثل³:

- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، يطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة.
- جعل الزراعة أولوية، فقد أعلن البنك أنه سيزيد مستوى إقراضه إلى قطاع الزراعة بواقع الضعف في إفريقيا في سنة 2009 وذلك من 400 مليون إلى 800 مليون دولار أمريكي.
- زيادة المساندة المالية من أجل الاحتياجات القصيرة الأجل، من خلال إعادة هيكلة المشاريع الحالية وزيادة حجم المنح والقروض القادمة حسب الضرورة.
- توسيع وتحسين سبل الاستفادة من برامج شبكات الأمان مثل برامج التحويلات النقدية وأدوات إدارة المخاطر بغرض حماية الفقراء.
- إثراء النقاش الدائر بشأن إنتاج الوقود الحيوي.

¹ المرجع السابق، ص 27.

² المرجع نفسه، ص 28.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ص 16.

- زيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن السياسات المتعلقة، مثلا بفرض حظر صادرات المواد الغذائية الذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك الموارد في البلدان المستوردة، وكذا ارتفاع مستويات الرسوم الجمركية على التبادل التجاري والدعم المقدم في الدول المقدمة للزراعة.

كما أن المنظمة العالمية للزراعة والأغذية قامت بمبادرة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي أطلقت في ديسمبر/ كانون الأول 2007، وقد نفذت المبادرة تدابير طارئة قيمتها 40 مليون دولار أمريكي في 57 بلدا وينطوي قدر كبير من العمل الذي تضطلع به المنظمة على تصعيد حجم البرامج الموجودة لدعم الزراعة وإعادة بناء سبل معيشة فقراء الريف الذين يعتمد 80 بالمائة منهم على الزراعة كسبيل للرزق، وتعمل المنظمة عن كثب مع الشركاء في الأمم المتحدة، لاسيما برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية، وبنوك التنمية.

يشكل المستوى المرتفع لأسعار السلع الأساسية وتقلبها المفرط تهديدا كبيرا لجهود التنمية ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية حيث ينفق ما يصل إلى 70 بالمائة من إجمالي نفقات الأسر المعيشية على المواد الغذائية¹.

ودعا المجتمع الدولي المنظمات الدولية للسلع الأساسية والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تعزيز التنسيق في إطار سعيها المشترك لإيجاد حلول لمشكلة التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وبدأ العمل على الصعيد الدولي بعدة مبادرات يُرد استعراض مختصر لها²:

- أنشئ نظام معلومات الأسواق الزراعية بمبادرة من مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة الغذائية لعام 2008 من أجل تحسين مستوى المعلومات السوقية وتعزيز الشفافية.

- واعتمدت مجموعة العشرين في مؤتمر قمته الذي عقده في سول في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وثيقة قمة سول التي دعت من بين الأمور الأخرى إلى قيام المنظمات الدولية ذات الصلة بإعداد مقترحات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها على صعيد السياسات للتصدي للتقلب المفرط للأسعار

في أسواق المواد الغذائية والأسواق الزراعية:

- ضرورة الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية.
- زيادة الموارد وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة.

¹ المرجع السابق، ص 21.

² المرجع نفسه، ص ص 21-23.

- خفض مستويات الجوع والفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015 ومعالجة نقص التمويل الذي تواجهه خطط الاستثمار الاستراتيجي القُطرية والإقليمية في الزراعة والأمن الغذائي التي بدأت البلدان في إعدادها بالتشاور مع الجهات المانحة.

- الترتيبات الإقليمية لإنشاء احتياطات مادية من الحبوب، أشار المراقبون إلى ضرورة تركيز الاهتمام على احتياطات أغذية الحبوب تصديًا لهذه الأزمة وتفاديًا لحدوث أوضاع مماثلة في المستقبل، والأهداف الرئيسية لاحتياطات الحبوب هي:

✓ تخزين حبوب غذائية أساسية تستخدم لتغذية الفئات السكانية الضعيفة خلال أوقات الأزمة الشديدة.

✓ تحقيق سلاسة الاستهلاك بتحسين توزيع الحبوب الغذائية عبر الزمان والمكان.

✓ ضمان استقرار الأسعار عن طريق شراء الحبوب وبيعها مباشرة لمنع تقلبها وتطرفها.

ويعتبر الهدفين الأولين يستجيبان لأغراض الإمدادات في حالات الطوارئ في حين يعالج الهدف الأخير مسألة التقلب الشديد للأسعار.

وفي نفس السياق هناك إجراءات أخرى تم تبنيها للتخفيف من تقلبات الأسعار وتتمثل في¹:

- دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية لتعزيز المعلومات المتصلة بأسواق الأغذية وشفافيتها، وحث المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفعالة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت المناسب.

- الإقرار بحاجة البلدان إلى تحسين اتساق ردودها في أوقات أزمات أسعار الأغذية، ودعم إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار تابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية، والطلب إلى مكتب اللجنة ضمان روابط ملائمة بين المنتدى واللجنة.

- تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها.

- نظرا لأهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية شفاف ويمكن التنبؤ به من أجل التخفيف من التقلب المفرط في الأسعار، فإنه ينبغي الاستمرار في التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالمساءلة وقائم على القواعد مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي لا سيما شواغل أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

¹ لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقلبات الأسعار والأمن الغذائي، أقرته الدورة 37 للجنة، 2011، ص 2-3.

- استعراض سياسات الوقود الحيوي، حيث ينطبق ذلك وعند الضرورة وفقا لتقييمات متوازنة تركز إلى الأدلة العلمية تتعلق بالفرض والتحديات التي يمثلها بالنسبة للأمن الغذائي ولكي يكون من الممكن إنتاج الوقود الحيوي، وحتى أمكن القيام بذلك من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
 - الطلب من المنظمات الدولية المعنية، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مواصلة تقييم فعالية الاحتياطات الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية والمعوقات التي تعترض سبيلها.
- توجد مجموعة من الإجراءات للتخفيف من آثار تقلب الأسعار، وتتمثل في¹:
- تعزيز دور الدولة حسب الاقتصاد، في تخفيف الآثار السلبية لتقلبات الأسعار من خلال وضع استراتيجيات حماية اجتماعية وشبكات أمان وطنية ثابتة وطويلة الأجل تعنى بشكل خاص بالفئات المستضعفة من السكان مثل النساء والأطفال، يمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات.
 - إقرار الجهود التي طلبت منظمة العشرين إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى وشركاء آخرين (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) وبلدان غرب إفريقيا لدعم إعداد مشروع تجربي في غرب إفريقيا من أجل احتياطات غذائية إقليمية مستهدفة في حالات الطوارئ الإنسانية؛
 - الطلب من المنظمات الدولية التشاور مع أصحاب مصلحة معينين آخرين، وضع إطار عمل لمشروع مدونة سلوك طوعية لإدارة الاحتياطات الغذائية في حالة الطوارئ الإنسانية على أن تواصل اللجنة النظر فيها.
 - وضع أدوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك تخفيف حجم آثار صدمات الأسعار، والتوصية بإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، مع التركيز على تخفيف مخاطر تقلبات أسعار الأغذية على أشد الفئات ضعفا، وينبغي إيلاء أهمية لاعتماد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لصالح صغار منتجي الأغذية المعرضين للصدمات.
 - الترحيب بقرار مجموعة العشرين بشأن الموافقة على إزالة القيود على صادرات الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الغذاء العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرضها في المستقبل، وحث جميع البلدان الأعضاء على المبدأ ذاته.
 - الترحيب بزيادة الدعم الدولي لتوفير المعونة الغذائية، وخاصة في فترات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها؛

¹ منظمة الزراعة والأغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقلبات الأسعار والأمن الغذائي، أقرته الدورة 37 للجنة، 2011، ص 3.

يضاف للعناصر السابقة الذكر أيضا، أنه للتصدي لآثار الأزمة لا بد من التكامل الإقليمي للأسواق الغذائية، تحسين أجهزة الرقابة والوقاية الخاصة بالأزمات الغذائية والتي من شأنها تحسين الظروف وقدرات التخزين والتجهيز والتوزيع، تطوير مجموعة من التدابير العاجلة لمكافحة الأزمة هذا على المدى القصير؛ قد تتخذ شكل تدابير مالية (مثل تعليق الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الأساسية، إلغاء الرسم على القيمة المضافة على بعض الضروريات الأساسية)، كذلك تحديد ومراقبة أسعار المواد الغذائية، دعم أسعار المدخلات مثل الوقود، أو تقديم مساعدة للناس المعرضين للخطر، إعانات الدولة، وخفض الضرائب وتشجيع الاستثمار الأجنبي¹.

وعليه فكل دولة اعتمدت إجراءات وسياسات للخروج أو التخفيف من حدة الأزمة، ويعتمد ذلك خاصة على قدرة الدولة المالية، حيث لوحظ أن الدول التي لها قدرات مالية لم تتأثر شعوبها بشكل كبير بالأزمة بالرغم من أنها بلدان مستوردة صافية للغذاء مثل الجزائر والسعودية.

¹Mohamed najibboulil et M.Ali ounesoure, **la crise alimentaire et la hausse des prix**, commission de la coopération et de développement, paris, 3 au 6 juillet 2009, p 14.

المطلب الثاني: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر

عرفت أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر بعض التطورات وذلك بفعل تأثرها بالأسعار العالمية، وفي ما يلي جدول يعرض أهم التطورات:

جدول رقم (2-29): تطور الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 1998-2018

الوحدة: دج/ل

السنوات	حليب طازج 1ل	زيت المائدة 2 ل	سكر قطعة 1 كغ	سكر مبور 1 كغ	دقيق القمح 25 كغ
1998	20.00	158.34	58.17	40.33	777.94
1999	20.00	142.85	59.14	36.90	777.94
2000	24.38	135.85	59.69	37.38	779.19
2001	25.00	136.03	61.11	43.63	779.44
2002	25.00	147.88	64.04	43.14	779.44
2003	25.00	150.60	62.51	40.84	780.69
2004	25.00	163.82	62.05	38.67	779.44
2005	25.00	162.72	62.77	42.57	777.44
2006	25.00	180.68	72.63	61.88	791.01
2007	25.00	207.39	74.58	59.70	954.69
2008	25.00	305.26	74.06	59.68	964.64
2009	25.00	230.74	77.77	68.36	970.41
2010	25.00	250.42	102.12	91.41	994.68
2011	25.00	258.04	101.92	81.79	1088.18
2012	25.00	259.23	97.96	86.02	1126.54
2013	25.00	260.76	96.52	84.88	1126.54
2014	25.00	255.51	95.45	84.68	1126.54
2015	25.00	250.45	95.22	85.91	1167.74
2016	25.00	250.45	96.28	88.22	1187.87

Source: office national des statistiques.

يجب الإشارة إلى أن هذه الأسعار هي أسعار السوق (أسعار بعد الدعم) وليست الأسعار الحقيقية، والملاحظ من الجدول أعلاه أن أسعار الحليب المدعم قد بلغت 25 دج/ل وذلك منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا، بعدما كانت تبلغ 20 دج / ل سنتي 1998 و 1999.

في حين عرف زيت المائدة ارتفاعا محسوسا إلى أن بلغ 250.45 دج لقارورة 2 لتر، سجلت سنة 2000 أدنى سعر بـ 135,85 دج لقارورة 2 لتر، أما أعلى سعر فسجل سنة 2008 بـ 305.26 دج لقارورة 2 لتر وهذا الارتفاع راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار الزيوت النباتية في الأسواق العالمية مما أثر على الأسعار المحلية وأدى إلى ارتفاعها، ليتعافى بعدها السعر وينزل إلى 250.45 دج لقارورة 2 لتر، وبالرغم من ذلك لم يرجع سعر الزيت إلى مستواه قبل أزمة 2008 أين كان يبلغ 207.39 دج سنة 2007 و 180.68 دج سنة 2006.

سجل سعر سكر القطع ارتفاعا محسوسا من 58.17 دج/كغ سنة 1998 ليرتفع تدريجيا من سنة إلى أخرى إلى أن بلغ 102.12 دج/كغ سنة 2010 ، لكن خلال السنوات اللاحقة استقر سعره في حدود 95 دج/كغ.

أما السكر المبلور سجل هو الآخر ارتفاعا محسوسا حيث بلغ سعره سنة 1998 حوالي 36.90 دج/كغ ليسجل بعدها ارتفاعا متواصلا إذ بلغ 68.36 دج / كغ سنة 2009، ليواصل ارتفاعه ويبلغ سنة 2010 حوالي 91.41 دج / كغ، ليستقر خلال السنوات الأخيرة في حدود 85 دج/كغ. تراوح سعر دقيق القمح ما بين 777.94 دج لكيس 25 كغ و 791.01 دج لكيس 25 كغ من سنة 1998 إلى سنة 2006، لكن ارتفع سعر دقيق القمح وسجل قفزة سنة 2011 وبلغ سعره 1088.18 دج لكيس 25 كغ، وواصل الارتفاع إلى أن بلغ سعر الدقيق سنة 2016 حوالي 1187.87 دج لكيس 25 كغ. أما فيما يخص الحليب الطازج فقد عرفت أسعاره هي الأخرى ارتفاعا من سنة إلى أخرى، والجدير بالذكر أنه غير مدعم وأسعاره تخضع لقانون العرض والطلب، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار الحليب الطازج في الجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2016 كما يلي:

جدول رقم (2-30): تطور سعر الحليب المحلي من 2005 إلى 2016

الوحدة: دج/ل

السنوات	سعر الجملة	سعر التجزئة
2005	28	34
2006	27	34
2007	29	36
2008	31	40
2009	34	43
2010	35	45
2011	38	46
2012	37	48
2013	39	49
2014	39	50
2015	41	51
2016	42	54

Source : MADR.

عرف سعر حليب الأبقار الطازج ارتفاعا في أسعاره، فعلى مستوى أسعار الجملة بلغ سعره سنة 2016 حوالي 42 دج/ل بعدما كان 28 دج / ل سنة 2005، أي سعره سجل ارتفاعا تقريبا بالضعف، وبطبيعة الحال هذا الأمر سيؤثر على أسعار التجزئة إذ بلغت سنة 2016 نحو 54 دج/ل بعدما كان 34 دج/ل سنتي 2005 و سنة 2006. وهذا ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، خاصة لما نعلم أن هناك عدة أمور أدت إلى إضعاف القدرة الشرائية منها: انخفاض قيمة العملة الوطنية وانخفاض الأجور في الجزائر وضعف عملية الرقابة من طرف وزارة التجارة ويضاف إليها عدم فورية المبيعات من طرف الحلابين مما يؤدي إلى التلاعب بهوامش الأرباح، هذه العوامل أدت في كثير من الأحيان إلى توجه المستهلك نحو الحليب المدعم والذي سعره مقنن ومثبت في 25 دج/ل.

في حين سجل متوسط أسعار المواد الغذائية المشتراة انخفاضا سنة 2015 مقارنة بسنة 2013، فمثلا القمح اللين بلغ متوسط سعره سنة 2013 حوالي 278.60 دولار للطن لينخفض سنة 2015 إلى 189.25 دولار للطن

وذلك بنسبة -18.98 بالمائة، ونفس الملاحظة بالنسبة لكل من القمح الصلب، الذرة، السكر الأبيض والسكر الأحمر، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2-31): متوسط أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية التي اشترتها الجزائر

الوحدة: دولار أمريكي / طن

المنتج	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	القيمة %	التغير
القمح اللين	278.60	233.57	189.25	-18.98	-44.32
القمح الصلب	301.59	264.62	210.33	-20.52	-54.29
الذرة	277.89	210.92	188.99	-10.40	-21.93
السكر الأبيض	646.36	415.05	396.80	-4.40	-1
السكر الأحمر	397.92	369.00	318.51	-13.68	-50.49

Source :Omar bessoud, *la sécurité alimentaire en Algérie*, CIHEAM, Montpellier, 19/07/2016, p 57.

المطلب الثالث: مؤشرات أسعار المواد الغذائية الأساسية العالمية والمحلية

إن المنظمة العالمية للزراعة والأغذية تعتمد على مؤشرين لأسعار الغذاء هما؛ مؤشر الأسعار الاسمي ومؤشر الأسعار الحقيقي والذان سنتطرق لهما في هذا المطلب، بالإضافة إلى مؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر.

الفرع الأول: مؤشر المنظمة العالمية للزراعة والأغذية لأسعار الأغذية الاسمية والحقيقية

أولا: مؤشر أسعار الأغذية الاسمي

الجدول رقم (2-32): مؤشر المنظمة العالمية للأغذية لأسعار الغذاء الاسمية

البيان	مؤشر أسعار الأغذية	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
2001	94.6	105.5	86.8	67.2	122.6
2002	89.6	80.9	93.7	87.4	97.8
2003	97.7	95.6	99.2	100.6	100.6
2004	112.2	123.5	107.1	111.9	101.7
2005	118	135.2	101.3	102.7	140.3
2006	127.2	129.7	118.9	112.7	209.6
2007	161.4	219.1	163.4	172	143
2008	201.4	223.1	232.1	227.1	181.6
2009	160.3	148.6	170.2	152.8	257.3
2010	188	206.6	179.2	197.4	302
2011	229.9	229.5	240.9	254.5	368.9
2012	213.3	193.6	236.1	223.9	305.7
2013	209.8	242.1	219.3	193	251
2014	201.8	224.1	191.9	181.1	241
2015	164	160.3	162.4	147	190.7
2016	161.5	153.8	146.9	163.8	256
2017	174.6	202.8	151.6	168.8	227.3
2018	168.5	192.9	165.3	144	177.3

المصدر: منظمة الأغذية العالمية FAO.

سجل المؤشر الاسمي لأسعار الغذاء أعلى مستوياته عام 2011 حيث بلغ 229,9 نقطة بعدما كان يسجل ارتفاعا طفيفا بعدها، وبالرغم من الانخفاض المسجل إلا أنه لم يرجع إلى المستويات التي كان عليها قبل حدوث الأزمات الغذائية، فإذا ما قورنت بالأعوام قبل الأزمة نجده لا يزال مرتفعا، وعليه مهما انخفضت أسعار الغذاء لن تكون بنفس المستويات التي كانت عليها قبل عام 2008.

أ- منتجات الألبان:

عرفت منتجات الألبان ارتفاعا حادا في أسعارها الأمر الذي جعل المؤشر الاسمي لأسعار الغذاء يسجل ارتفاعا، حيث سجل أعلى مستوى عام 2013 بـ 242.7 نقطة بعدما كان يسجل 89.6 نقطة فقط عام 2002، ثم بعدها تآرجح المؤشر بين الانخفاض والارتفاع في السنوات الموالية.

ب- الحبوب:

سجلت الحبوب هي الأخرى ارتفاعا كبيرا في أسعارها فسجل مؤشرها 240.9 نقطة عام 2011، بعدما كان المؤشر يسجل 86.8 نقطة في عام 2001 أي بزيادة تقدر بـ 154.1 نقطة، ونفس الملاحظة بحيث سجل المؤشر انخفاضاً في الأعوام التالية لكن ليس بالمستوى المطلوب، فلا يزال المؤشر يسجل ارتفاعا إذا ما قورن بالنسب المسجلة قبل حدوث الأزمات الغذائية.

ج- الزيوت النباتية:

شأنها شأن منتجات الألبان والحبوب، الزيوت النباتية عرفت ارتفاعا حادا في أسعارها مما أثر على المؤشر الاسمي الخاص بها، حيث بلغ 254.5 نقطة عام 2011 بعدما كان 67.2 نقطة عام 2002 أي بزيادة تقدر بـ 187.3 نقطة.

د- السكر:

سجلت مادة السكر أعلى المستويات في الأسعار إذ عرفت ارتفاعا كبيرا جدا، فمؤشرها سجل ارتفاعا حادا بلغ 368.9 نقطة عام 2011 بعدما كان يسجل 97.8 نقطة عام 2002، لكن سجلت انخفاضا بعد عام 2011 إلا أنه غير كاف ويؤدي على الأسعار مرتفعة.

ثانيا: مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية الحقيقية

الجدول رقم (2-33): مؤشر المنظمة العالمية للأغذية لأسعار الغذاء الحقيقية

سنة الأساس: (2002-2004)

البيان	مؤشر أسعار الأغذية	الألبان	الحبوب	الزيوت	السكر
2000	92.4	96.6	86.9	70.4	117.6
2001	101.0	112.6	92.7	71.7	130.9
2002	96.2	86.9	100.6	93.9	105.0
2003	98.1	96.0	99.6	101.0	101.0
2004	105.0	115.1	99.8	104.4	94.8
2005	106.8	122.5	91.7	92.9	127.1
2006	112.7	114.9	105.4	99.9	185.7
2007	134.6	182.7	136.3	143.4	119.3
2008	155.7	172.5	179.5	175.6	140.4
2009	132.8	123.1	141.0	126.6	213.1
2010	150.7	165.6	143.7	158.3	242.1
2011	166	165.6	173.9	183.7	266.0
2012	155	140.8	171.6	162.8	222.2
2013	153.2	177.2	160.1	140.9	183.2
2014	149.6	166.2	142.3	134.3	178.9
2015	134.6	131.6	133.3	120.6	156.5
2016	138.0	131.4	125.5	140	218.7
2017	149.2	172.8	129.5	144.3	194.2
2018	145.9	161.9	137.7	136.1	164.7

المصدر: FAO

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر أسعار الأغذية متذبذب ويتراوح بين الارتفاع والانخفاض، لكن يميل للارتفاع خاصة منذ سنة 2006 إذ بلغ 112.7 نقطة بعدما كان 92.4 نقطة سنة 2000، وواصل المؤشر في الارتفاع حيث سجل 155.7 نقطة سنة 2008 وما لبث أن ارتفع إلى 166 نقطة سنة 2011 وهي أعلى نتيجة مسجلة خلال سنوات الدراسة، وعليه فسنتي 2008 و 2011 حدثت فيهما أزمة غذائية بسبب ارتفاع الأسعار وهذا ما يفسر ارتفاع المؤشر خلال هاتين السنتين. ليسجل المؤشر انخفاضا خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 ثم يعاود الارتفاع خلال السنوات 2016 و 2017 ويعاود الانخفاض سنة 2018 مسجلاً 145.9 نقطة، لكن بصفة عامة تبقى أسعار المواد الغذائية مرتفعة نسبياً بالرغم من انخفاض المؤشر.

أ- مؤشر أسعار الألبان

نلاحظ أن مؤشر الألبان عرف ارتفاعاً تتخلله بعض التذبذبات، فبعدما كان 86.9 نقطة سنة 2002 ارتفع إلى 182.7 نقطة سنة 2007 أي بمعدل زيادة قدره 110.24 بالمائة، لتليها سنة 2013 بـ 177.2 نقطة مسجلة بذلك انخفاضا قُدِّر بـ (3.01 بالمائة) مقارنة بسنة 2007، وعلى العموم ظل مؤشر الألبان مرتفعاً مع تسجيل بعض الانخفاضات الطفيفة خلال السنوات اللاحقة من 2007 إلى 2014 ليسجل انخفاضا سنّي 2015 و 2016 ثم يُعاود الارتفاع سنة 2017 مسجلاً 172.8 نقطة وانخفض بـ 10.9 نقطة سنة 2018.

ب- مؤشر أسعار الحبوب

بلغ مؤشر أسعار منظمة الأغذية والزراعة للحبوب أعلى مستوياته سنة 2008 مسجلا 179.5 نقطة بعدما كانت 86.9 نقطة في سنة 2000 وبذلك يكون ارتفاع بمعدل 106.55 بالمائة، لتأتي بعدها سنة 2011 بـ 173.9 نقطة، أما خلال السنوات الموالية سجل بعض الانخفاضات الطفيفة لتصل إلى 129.5 نقطة سنة 2017 لتعاود الارتفاع سنة 2018 مسجلة زيادة بـ 137.7 نقطة أي بمعدل قدره 6.33 بالمائة مقارنة بسنة 2017.

ج- مؤشر أسعار الزيوت

هو الآخر عرف زيادات في معدلاته خاصة سنة 2011 أين وصل مؤشر أسعار الزيوت إلى 183.7 نقطة بعدما سجل 70.4 نقطة سنة 2000 وهذا بمعدل زيادة قدره 160.93 بالمائة، ثم تأتي سنة 2008 بـ 175.6 نقطة ثم سنة 2012 بـ 162.8 نقطة، وبهذا تكون الزيوت من بين المواد الغذائية الأكثر تعرضا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وحققت انخفاضا متذبذبا خلال السنوات الموالية، ليصل إلى 136.1 نقطة سنة 2018.

د- مؤشر أسعار السكر

تعتبر مادة السكر من أكثر المواد الغذائية ارتفاعا في أسعارها، حيث عرف مؤشر أسعار السكر ارتفاعا جد كبير، وصل إلى 266 نقطة سنة 2011 بعدما كان 94.8 نقطة سنة 2004 وهذا بمعدل قدره 180.59 بالمائة، تأتي بعدها سنة 2010 بـ 242.1 نقطة ثم سنة 2012 بـ 222.2 نقطة، والملاحظ هو أن الارتفاع بدأ منذ سنة 2008 وتواصل إلى غاية سنة 2012 ليسجل بعدها انخفاضا طفيفا بلغ 164.7 نقطة سنة 2018.

وعليه فإن الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية الرئيسية سجلت مستويات ارتفاع عالية خاصة منذ سنتي 2006-2007 لتعلن بذلك أزمة غذائية عالمية سنة 2008 تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، للأسف فإنه مهما انخفضت الأسعار لن تعود إلى عهدها السابق بحيث كانت تسجل زيادات لكن طفيفة وتأثيرها محدود.

في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2016 ازدادت تجارة المنتجات الزراعية في العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف من حيث القيمة، وفي المتوسط سجلت تجارة المنتجات الزراعية نموا سنويا بنسبة فاقت 6 في المائة فازدادت قيمتها من 570 مليار دولار في عام 2000 إلى 1.6 تريليون دولار في عام 2016، وقد قاد هذا الاتجاه النمو الاقتصادي إذ تضاعف إجمالي الناتج المحلي العالمي منذ عام 2000.

ويرتبط نمو التجارة بالأداء الاقتصادي، فمنذ الأزمة المالية في عام 2008 شهدت تجارة البضائع العالمية تباطؤ بسبب ضعف النمو الاقتصادي، أما تجارة المنتجات الزراعية فقد كانت أكثر صمودا مقارنة بالوقود ومنتجات التعدين والسلع المصنعة.

أما على صعيد تجارة المنتجات الزراعية فقد يُعزى سبب هذا التفاوت إلى تنامي النزعة الحمائية بما في ذلك التغييرات في سياسات الدعم المحلية، في أعقاب الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار الأغذية بين عامي 2008-2011، أما تجارة المنتجات الزراعية فقد كانت أقل تأثرا بالتغيرات في الاستثمار مقارنة بتأثر الوقود والمنتجات المعدنية والمصنعة، إلا أنها تأثرت مباشرة بنمو عدد السكان والتغيرات في الدخل، وقد توقف الاتجاه الإيجابي الذي سجلته تجارة المنتجات الزراعية منذ عام 2000، على نحو مفاجئ عام 2008 بسبب الركود الاقتصادي العالمي، غير أن

التراجع في الاقتصاد العالمي لاسيما في الاقتصاديات الناشئة مثل الصين قد أضر بالتجارة وأسعار السلع على نحو كبير على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي في عامي 2010 و 2011، وكان النمو في الصين وتزايد إنتاج الوقود الإحيائي في العالم عاملا محفزا للنمو غير المسبوق الذي شهدته الطلب على المنتجات الزراعية، أما التراجع الذي شهدته الصين مؤخرا على صعيد الدخل والطلب، وتقلص ميل الأسر المعيشية إلى إنفاق المزيد من المال على الأغذية فقد تسببا بدورها في تراجع تجارة المنتجات الزراعية العالمية بنسبة 11 في المائة في عام 2015 رغم التعافي البسيط الذي سجلته في عام 2016 أي زيادة نسبتها 1 في المائة.

وتظهر الأسعار قوى العرض والطلب الأساسية وتحدد معالم التجارة العالمية، وقد أدت التغيرات الهيكلية في الأسواق الزراعية العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية منذ عام 2000 فضلا عن الارتفاع الحاد في الأسعار في عامي 2008 و 2011 وقد تسبب الطلب القوي على الغذاء والأعلاف وانخفاض نسب الاستخدام إلى المخزون وتوسع إنتاج الوقود الحيوي معا إلى زيادة الصدمات في الأسواق وتقلب الأسعار، ومنذ ذلك الحين انخفضت أسعار المنتجات الزراعية مع أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه في عام 2007، وفي عامي 2015 و 2016 عكست الأسعار العالمية أيضا ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، كما أصبحت الأسواق أكثر هدوءا وقلت فيها تقلبات الأسعار على نحو كبير مقارنة بفترات تقلب الأسعار العنيفة التي شهدتها الفترة الممتدة بين عامي 2008 و 2011.¹

الفرع الثاني: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك: يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل العائلات وذلك بين فترتين زمنييتين مختلفتين.²

أولا: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر

جدول رقم (2-34): المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	95.97	100	101.43	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98
البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11	164.77	172.65	183.70	193.97

المصدر: تقارير لبنك الجزائر، 2008، 2010، 2011، 2015، 2016، 2017.

سجل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى خلال جميع سنوات الدراسة، إلى أن بلغ 193.97 خلال سنة 2017 بعدما كان 95.97 في سنة 2000، أي أنه تضاعف خلال هذه الفترة.

وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى مجموعة من العناصر، تتمثل أهمها في:

-ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية؛

¹ منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية: تجارة المنتجات الزراعية وتغيير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018، ص 2-3.

² فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 30 سبتمبر 2018، ص 381.

-ارتفاع معدل التضخم الكلي، يُضاف له التأثير الكبير للتضخم المستورد؛
تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يضم 261 مادة.

ثانيا: مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر 2006-2017

جدول رقم (2-35): مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر 2003-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	/	/	/	104.2	108.9	107.7	114.04	118.24	123.99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	131.10	138.22	142.39	169.41	174.80	181.61	190.16	196.61	206.46

المصدر: تقارير لبنك الجزائر، 2008، 2010، 2011، 2015، 2016، 2017.

المركز الوطني للإحصاء.

بطبيعة الحال سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر ارتفاعا مستمرا طول الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017 شأنه شأن المؤشر العام للاستهلاك، إذ بلغ 206.46 سنة 2017 بعدما سجل 104.2 سنة 2003. وستتطرق إلى كل من المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية بأكثر تفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاقتصاد الجزائري

تعاني الجزائر من ضعف في توفير المواد الغذائية الأساسية، وهذا ما يجعلها تعتمد على الخارج في توفير غذائها، ولاارتفاع أسعار هذه المواد وحدوث أزمة الغذاء العالمية سنتي 2008 و 2011، انعكاسات على الاقتصاد الجزائري تتمثل في:

الفرع الأول: التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك

بلغ التضخم السنوي المتوسط المُقاس بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك 4.4 بالمائة في 2008 مقابل 3.9 بالمائة في سنة 2006، كما زادت أسعار المنتجات الغذائية التي يتكون محتواها جرة كبيرة من الواردات بأكثر من الضعف منتقلة من 4.5 بالمائة سنة 2007 إلى 11.3 بالمائة سنة 2008 وهي وتيرة أسرع بما يقارب من ثلاثة مرات مقارنة بالتضخم السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك، إضافة إلى ذلك سجل مؤشر القيم الودوية للسلع الغذائية زيادته الأقوى منذ ثمانية سنوات بارتفاع يساوي 37.5 بالمائة سنة 2008 مقابل زيادة سنوية بنسبة 36.5 بالمائة في 2007، وهذا راجع للزيادة في أسعار المواد الأولية الفلاحية المستوردة (الحبوب، غبرة الحليب و المواد الزيتية)¹.
حيث تساهم المنتجات الفلاحية الرئيسية المستوردة (القمح، غبرة الحليب، الزيوت الغذائية والسكر) بما يقارب 20 بالمائة من مؤشر الأسعار، فزيادة أسعارها تنعكس بشكل مباشر على مؤشر أسعار الاستهلاك وينتشر أثرها ليصل إلى المنتجات ذات الأسعار الحرة².

¹ بنك الجزائر، تقرير حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 55.

² المرجع نفسه، ص 64.

ساهمت أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد بشكل قوي في التضخم المرجح بـ 26.3 بالمائة و بنسبة 37.6 نقطة مئوية إلى 48 بالمائة، دون أن تبلغ الذروة سنة 2008 المقدرة بـ 64.4 بالمائة، كما نما مؤشر القيم الوحودية للسلع الغذائية المستوردة بنسبة 1.3 بالمائة وتراخى مؤشر السلع الاستهلاكية الأخرى بشكل واضح بواقع 22 بالمائة.¹

ساهم التضخم المستورد من جديد وبشكل قوي في زيادة المستوى العام للأسعار بسبب الالتهاب الجديد لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، فاقت زيادة أسعار المواد الغذائية الصناعية (- 0.4 بالمائة في 2009 و 5.7 بالمائة في 2010) تلك المتعلقة بالمنتجات الفلاحية الطازجة التي كانت تدفع بالمؤشر إلى الارتفاع لـ 20.5 بالمائة في 2009 و 2.2 بالمائة في 2010.²

وعليه تساهم المنتجات المستوردة بصفة معتبرة في التضخم بعد الزيادة القياسية في سنة 2008 (12.4 بالمائة) سجلت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا قويا 7 بالمائة أكبر بكثير من سنة 2009 (2.1 بالمائة) بسبب استمرار الزيادة في الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية وأسعار السلع الاستهلاكية الأخرى.

ارتفعت أسعار التجزئة للمواد الفلاحية المستوردة التي تدخل بنسبة 26.3 بالمائة، في مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 7 بالمائة (2.1 بالمائة في 2009)، أي زيادة 3.1 نقطة مئوية إضافية في التضخم المتوسط المولدة 48 بالمائة من التضخم الكلي مقابل 10.4 بالمائة في 2009.

في 2010 لم تعد تساهم المواد الغذائية إلا بالنصف في زيادة الأسعار (40.5 بالمائة) بتراجع واضح مقارنة بسنة 2009 (63.9 بالمائة ديسمبر).

عرفت من جديد أسعار المواد ذات الاستيراد الكثيف وبعد توضعها في 2009 أقوى زيادة منذ عشرة سنوات قدرها 7 بالمائة، لقد انعكس استئناف تضخم الأسعار العالمية للمواد الفلاحية المستوردة بشكل سريع على السوق الداخلية بالنظر إلى التبعية القوية للواردات وعدم مرونة العرض المحلي.³

ألقى المستوى الذي لا يزال مرتفعا لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة في سنة 2011 بثقله على أسعار التجزئة، حيث ساهم التضخم المستورد بقوة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، رغم التدابير التنظيمية المتخذة من طرف السلطات العمومية التي تهدف للحد من أثرها (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة...)⁴.

تم احتواء الزيادة المفاجئة والقوية لأسعار التجزئة في شهر جانفي 2011 في السوق المحلية، بتدابير الضبط مثل تخفيف حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة المطبقة على هذه المواد.

استقر تضخم أسعار المواد الغذائية في سنة 2011 عند 5.9 بالمائة بزيادة نسبتها 1.7 نقطة مئوية.

¹ بنك الجزائر، تقرير حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، التقرير السنوي 2010، ص 39.

² المرجع نفسه، ص 46.

³ المرجع نفسه، ص 48.

⁴ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص 53.

تَرجَم تباطؤ زيادة الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية (الحبوب، الحليب، المواد الزيتية والمواد الاستوائية) والسلع الصناعية الاستهلاكية تباطؤ التضخم المحلي لهذه الفئة من المواد، بعدما ارتفعت بقوة بواقع 7 بالمائة في سنة 2010 سجلت تراجعاً خفيفاً في التضخم إلى 5.8 بالمائة معدل يفوق نوعاً ما المعدل المتوسط وتناقصت مساهمتها في التضخم المحلي الكلي بوضوح إلى 35.7 بالمائة مقابل 47.7 بالمائة سابقاً¹.

تواصل النمو الكبير سنة 2015 الذي عرفه العرض في الأسواق العالمية، بمعدل أعلى من معدل نمو الطلب، مما سمح بإعادة تكوين مخزونات المنتجات الفلاحية وانخفاض أسعار أهم المنتجات المستوردة منها - الحبوب والزيوت الغذائية والسكر وغبرة الحليب - لتبلغ مستوى يقل عن ذلك المسجل سنة 2011، علاوة على ذلك فإن هذا انخفاض تضخم أسعار هذه المنتجات المستوردة في السوق الداخلية قد عزز الإبقاء على التدابير التنظيمية والدعم. سجل المؤشر الوطني للقيم وحدوية للمواد الغذائية المستوردة انخفاضا ب 0.2 بالمائة سنة 2013 بعدما نما ب 2.3 بالمائة سنة 2014.

تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم سنة 2015 واستمر هذا التسارع سنة 2016، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية الرئيسية في السوق العالمية للسنة الخامسة على التوالي، لكن مع استمرار انكماش أسعار الحبوب والحليب ومشتقاته عكس أسعار السكر والزيوت النباتية التي ارتفعت للمرة الأولى منذ سنة 2012، واستمر انخفاض المؤشر الوطني للقيم وحدوية للمواد الغذائية المستوردة سنة 2016 (-4.8 بالمائة)². ارتفعت الأسعار عند الاستيراد المقاسة بالمؤشر الوطني للقيم وحدوية للمواد المستوردة ب 2 بالمائة سنة 2016 مقابل 3.2 بالمائة سنة 2015.

ساهمت المواد الغذائية ذات المحتوى المستورد الكبير في التضخم الكلي ب 4.1 بالمائة، وشهدت الأسعار المحددة إدارياً للمواد الغذائية المقدر وزنها النسبي في المؤشر الكلي ب 15.4 بالمائة ارتفاعاً أكثر اعتدالاً بلغ 3.7 بالمائة، مقابل 2.4 بالمائة سنة 2015، كما سجلت أسعار الطحين والسكر والسميد متوسط زيادات سنوية قدرها 22.9 بالمائة، 2.6 بالمائة و 2.3 بالمائة على التوالي.

أدى ارتفاع أسعار المواد الثلاث السابقة الذكر إلى رفع مؤشر الأسعار المحددة إدارياً للمواد الغذائية ب 2.5 نقطة مئوية سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة³.

سنة 2017 ارتفعت أسعار الغذاء بحدة بعد خمس سنوات متتالية من التراجع باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حاداً، وعرف الاتجاه التنافسي لتضخم مؤشر القيم وحدوية للمواد الغذائية المستوردة انعطافاً سنة 2017 ليبلغ 7.4 بالمائة.

ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير ب 4.8 بالمائة بانخفاض قدره 2.0 نقطة مئوية في سنة واحدة، كما هو الحال بالنسبة لأسعار المنتجات المحددة إدارياً، التي انخفضت

¹ المرجع السابق، ص 59.

² المرجع نفسه، ص 35.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 45.

بـ 6.0 نقطة مئوية ليبلغ معدل ارتفاعها 1.3 بالمائة بسبب تراجع تضخم الأسعار المحددة إداريا للمنتجات غير الغذائية وانكماش الأسعار المحددة إداريا للمواد الغذائية في آن واحد¹.

ارتفعت الأسعار عند الاستيراد المقاسة بالمؤشر الوطني للقيم الوحدوية للمواد المستوردة بـ 6.7 بالمائة سنة 2017 مقابل 3.4 بالمائة سنة 2016.

وفي ظرف يتميز بالاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية ارتفع مؤشر القيم الوحدوية للمواد الغذائية المستوردة بـ 7.4 بالمائة بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض (-0.18 بالمائة سنة 2015 و-4.8 بالمائة سنة 2016)².

ساهمت المنتجات ذات محتوى مستورد كبير بـ 17.5 بالمائة في ارتفاع متوسط المؤشر السنوي للأسعار عند الاستهلاك مقابل 21.8 بالمائة سنة 2016.

أدى تضخم المنتجات الغذائية المقدر بـ 5 بالمائة (3.4 بالمائة سنة 2016) إلى رفع مساهمتها في معدل التضخم الكلي بنسبة 41.4 بالمائة بوزن نسبي قدره 43.1 بالمائة مقابل 25.2 بالمائة سنة 2016.³

عرف الاتجاه التصاعدي لأسعار المنتجات المحددة إداريا، المعين في سنتي 2015 و 2016 توقفا سنة 2017 ليتراجع متوسطه السنوي إلى 1.3 بالمائة أي بانخفاض قدره 6 نقاط مئوية، بضم هذا المؤشر الذي يمثل ربع المؤشر الكلي (26.1 بالمائة) أربعة عشر منتجا منها ستة منتجات غذائية، نتج عنها انكماش في الأسعار المحددة إداريا للمواد الغذائية وكذا تراجع تضخمها⁴.

توجد عوامل كثيرة أدت إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية، والتي يمكن عرض بعضها⁵:

- ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك في السوق الوطني مرتبط بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

- تمثل الكمية المستوردة في إطار نظام الحصص نسبة 10 بالمائة من الطلب الوطني.

- ضعف هيكل السوق الجزائري وتبعية الاستهلاك الوطني للسوق الدولية.

- احتكار القلة لسوق الاستيراد مما أدى إلى نقص الهوامش التي تشجع المنتجين على البقاء في السوق.

- عامل المضاربة المتصل بقانون العرض والطلب، وكذلك التقلبات المسجلة في أسعار العملات الدولار واليورو.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 26.

² المرجع نفسه، ص 32.

³ المرجع نفسه، ص 34.

⁴ المرجع نفسه، ص 37.

⁵ عبد العزيز قتال و توفيق حناشي، تطور أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة تبسة، الجزائر، 1 سبتمبر 2016، ص 32.

-عامل المناخ الذي أثر على المحاصيل في أكبر البلدان المنتجة، منها الجفاف في البرازيل والفيضانات التي مست أستراليا.

-غياب مجلس المنافسة على أرض الواقع وسببها سياسة الدعم المنتهجة، التي كلفت الدولة 300 مليار دج من جهة وإصدار مرسوم تنفيذي المتضمن تسقيف الأسعار عند الاستهلاك وكيفية تعويض فارق السعر لفائدة المتعاملين.

ويضاف إلى ما سبق ذكره، أن هناك ثلاثة عوامل هيكلية تؤثر على اتجاهات الأسعار الزراعية الداخلية الحقيقية في جميع الاقتصاديات¹: يتعلق الأول بالاتجاهات السائدة في العرض والطلب الداخليين وأما الثاني فيمس اتجاهات المدى الطويل للأسعار الدولية، ويتعلق الأخير بوجود دعم للصادرات في الأسواق العالمية، وعلى الرغم من تأثير هذه العوامل، فإن السياسة الاقتصادية المحلية لها تأثيرها أيضا على الأسعار الزراعية الحقيقية عن طريق الأدوات الاقتصادية الكلية والقطاعية على حد سواء.

الفرع الثاني: أعباء الواردات الغذائية على الخزينة

يعاني الاقتصاد الجزائري على العموم والقطاع الفلاحي على الخصوص من ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية من سلع و مواد وحبوب غذائية ضرورية، والجدول الآتي يظهر ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية في الجزائر.

جدول رقم (2-36): تطور تكاليف فاتورة الواردات من السلع

الوحدة: نسبة مئوية من الناتج الإجمالي بأسعار السوق

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	3.5	3.2	3.7	4.5	4.2	3.7

المصدر: أحمد بلقاسم وعمار طهرات، أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على ضمان الأمن الغذائي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، *revue maghrébine management des organisations*، المجلد 1، العدد 1، جامعة تلمسان، الجزائر، 3أفريل 2016، ص100.

يرجع ارتفاع قيمة الواردات إلى المشتريات الضخمة من الحبوب وخاصة واردات القمح التي تمثل العنصر الأساسي في الواردات الغذائية، خلال سنة 2008 استورد الديوان الوطني للحبوب ما يقارب 90 بالمائة من القمح المستورد للمستهلك، أي ما قيمته 3.25 مليار دولار من الحبوب وهذا يمثل ضعف حجم الاستيراد في سنة 2007 سنة كما سجلت الواردات انخفاضا بين عامي 2009 و 2010 انخفاضا كبيرا بـ 1.25 مليار دولار في 2009 و 800 مليون دولار في العام 2010، وهذا بسبب وفرة وجودة محصول الموسم الفلاحي 2009-2010 ويعتبر أحسن موسم خلال عشرين سنة الأخيرة، ومع هذا لا تزال فاتورة الأغذية كبيرة حيث تجاوزت سنة 2011، 10 مليار دولار².

¹ لطفى مخزومي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² أحمد بلقاسم وعمار طهرات، مرجع سبق ذكره، ص100.

الفرع الثالث: برامج الدعم الغذائية

مثلت البرامج العامة للإعانات الغذائية جزءاً هاماً ومتزايداً من الإنفاق العام في الجزائر، ومن المتوقع أن تكون بمثابة مشكلة كبيرة للميزانية إذا ما استمرت زيادة أسعار السلع الأساسية، وفي جميع البلدان تتم حماية حصول المستهلكين على بعض السلع الأساسية والحساسية وذلك عن طريق آليات تنظيمية لدخول هذه السلع إلى الأسواق ومراقبة الأسعار، وللدولة حضوراً قوياً في مجال توفير السلع الغذائية الأساسية وذلك عن طريق الديوان الوطني للحبوب والديوان المهني للحليب¹.

الفرع الرابع: الأثر على الفجوة الغذائية

العجز الغذائي في الجزائر أخذ اتجاهها تصاعدياً ما يدل على أن ميزانية الدولة تكبدت عناء تقلبات أسعاره العالمية وخير دليل على أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصراً على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، وما زالت الواردات تتزايد سنة بعد سنة، وقد أدى ذلك إلى زيادة (حجم العجز الغذائي) الفجوة الغذائية من 1864.5 مليون دولار عام 1980 إلى 3580.25 مليون دولار سنة 2006، أما بالنسبة للاكتفاء الذاتي من الغذاء والمتمثلة في مساهمة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب على الغذاء فقد تراوحت بين 58 بالمائة عام 1980 وبين 66 بالمائة عام 1996.

ومن هنا فهناك علاقة طردية وقوية في نفس الوقت بين العجز الغذائي وارتفاع الأسعار العالمية، وهذا الأمر زاد من فاتورة الغذاء وارتفاع أسعاره محلياً كون أن الاقتصاد الوطني أصبح يتلقى صدمات التضخم المستورد، ومن هنا فإن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر سوف تتحول في السنوات القادمة إلى أزمة وهذا مع تواصل اتساع هوة الفجوة على نفس المنوال الذي يتبعه حالياً، فإذا ما صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات الأجنبية للاستيراد فإنه يمكن تصور المشكلة الغذائية التي تحدث².

الفرع الخامس: علاقة التضخم بأسعار المواد الغذائية

هناك علاقة طردية بين الأسعار المحلية للمواد الغذائية ومؤشر التضخم في الأسواق الجزائرية، حيث أنه كلما زاد التضخم بوحدة واحدة تزداد أسعار المواد الغذائية في الأسواق بـ 8.476 وحدة، مما يدل على أن التضخم في الجزائر يؤثر على زيادة الأسعار المحلية للمواد الغذائية بنسبة تقدر بـ 28.6 بالمائة وهي نسبة ضعيفة ولكن لها تأثير كبير على أسعار المواد الغذائية³.

وعليه المحرك الرئيسي للتضخم يتمثل في معدل زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة، يضاف لها الكتلة النقدية وأسعار الجملة للفواكه والخضرة الطازجة.

¹ المرجع السابق، ص 101.

² المرجع نفسه، ص 104.

³ عبد العزيز قتال، مرجع سبق ذكره، ص 185.

ينظر للتضخم المستورد على أنه أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية، ويعرف على أنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما¹.

الفرع السادس: الأثر على الاستهلاك الفردي

أما فيما يخص المستهلك الجزائري؛ فقد تأثر بالزيادة الحادة في أسعار السلع الغذائية عام 2008 تأثرًا طفيفًا وهذا بفضل التدخل القوي للدولة والتي ساعدت عليه العائدات النفطية، حيث تم اتخاذ اثنين من التدابير الرئيسية لتحقيق الاستقرار في أسعار الحبوب، حيث تم تقديم إعانة بنسبة 0.5 بالمائة من الإنتاج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 0.3 بالمائة (الديوان الجزائري للحبوب لضمان استقرار أسعار طحين القمح)، وإنشاء صندوق تعويض تكاليف النقل بُغية ضمان توفير السلع ذات الاستهلاك واسع النطاق في الجنوب بنفس الأسعار في الشمال، وتوقعًا لحدوث بعض الأزمات اشترت الجزائر كميات كبيرة من القمح من السوق الدولية².

وفي الفصل الموالي سنتعرف على أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر للمحافظة على استقرار الأسعار والقدرة الشرائية للمستهلك، بما يضمن الأمن الاجتماعي والسلام السياسي.

¹ عيسى شقبق وراضية بن زيان، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2 الجزء الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، 30 جوان 2017، ص 91.

² مداني لخضر، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة فرع الحبوب في المنطقة المتوسطة (2012-1990)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص 277.

خلاصة الفصل الثاني:

عانى العالم من أزمات غذائية عديدة كأزمة 1974، 2008 و2011، لكن تعتبر أزمة 2008 الأكثر حدة وذلك لتزامنها مع الأزمة المالية العالمية، ويرجع السبب الرئيسي في حدوثها إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها.

إذا ارتفاع الأسعار هو العامل الأساسي لحدوث الأزمات الغذائية، لذا ونظرا لأهمية الأسعار ولشدة تأثيرها على الاقتصاد، وحب مراجعتها وتنظيمها، وهذا ما عمدت إليه الجزائر فعلاً، رغم كونها تتبع النظام الرأسمالي الذي يدعو لحرية الأسعار وعدم تدخل الدولة، إلا أن هناك استثناء، حيث نجد نوعين من الأسعار؛ أسعار حرة وهي التي تخضع لقانون العرض والطلب أي التي يتحكم السوق فيها، والنوع الثاني الأسعار الإدارية، فوزارة التجارة تقوم استثناء بتقنين الأسعار، وهذا التقنين يخص المواد الإستراتيجية والأكثر استهلاكاً، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية المستهلك.

ولقد كانت مجموعة من العوامل وراء ارتفاع أسعار الغذاء منها عوامل بشرية وطبيعية كالجفاف ونقص المخزونات العالمية من الغذاء، ارتفاع أسعار النفط التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية كالأسمدة، انخفاض المخزون العالمي من الحبوب...، مما أدى إلى ارتفاع حاد في مؤشرات الغذاء العالمية الخاصة بمنظمة الزراعة والأغذية "الفاو"، هذه الأزمات كانت لها نتائج وتأثيرات سلبية عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة على الدول المستوردة الصافية للغذاء، إذ أثرت على ميزانية الدولة، ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع فواتير الواردات وارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية مما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين،... الخ، هذه التأثيرات السلبية دفعت بالدول لاتخاذ إجراءات في محاولة منها لتخفيف آثار الأزمات، وعليه فالجزائر كباقي الدول المستوردة للغذاء اتخذت مجموعة من الإجراءات والسياسات محاولة منها امتصاص صدمة ارتفاع الأسعار، التي كان لها تأثيراً وانعكاس على الاقتصاد الجزائري محدود على المستوى الاجتماعي والسياسي إذ حافظت على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي باستثناء بعض الاحتجاجات سنة 2011، لكن العبء تحمته الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت فاتورة الواردات الغذائية بشكل كبير من جهة وارتفاع مبالغ الدعم الفلاحي من جهة أخرى، كل هذه المبالغ أدت إلى استنزاف الخزينة وبدلاً من توجيه هذه المبالغ إلى استثمارات حقيقية ومولدة للمنفعة فإنها تذهب للاستيراد من الخارج. ولقد ساعد الوضع المالي في الحد من تأثيرات الأزمة الغذائية على الجزائر، وهذا بفضل البحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها جراء الارتفاع الكبير في أسعار النفط، لذا فالتأثير على المستهلك لم يكن كبيراً بفضل الإجراءات والسياسات التي اعتمدها الجزائر والتي سنعرضها في الفصل الموالي.



الفصل الثالث:

السياسات المتبعة في الجزائر
لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار
المواد الغذائية الأساسية



تمهيد الفصل الثالث:

ألقت الأزمة الغذائية العالمية بضلالها على الجزائر، وتجسد ذلك في العديد من الجوانب خاصة الجوانب الاقتصادية؛ كارتفاع قيمة الواردات الغذائية، أما الجوانب الاجتماعية فإنها لم تتأثر كثيرا وذلك راجع للبحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، ما سمح للمسؤولين باتخاذ إجراءات فورية لاحتواء الوضع.

ونظرا لتمييز الأسواق العالمية بعدم الاستقرار والتغير في أسعار المواد الغذائية خاصة المواد الأساسية كما عرضناها في الفصل السابق، بات يتوجب على الدول خاصة النامية إتباع استراتيجيات وسياسات لأخذ الحيطة والحذر من الوقوع في أزمات غذائية يترتب عنها آثار متعددة وخطيرة وعلى جميع المستويات الجزئية والكلية. ولمواجهة آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية اعتمدت الجزائر عدة سياسات، حيث اعتمدت على سياسة الدعم، خاصة سياسة دعم أسعار الاستهلاك في محاولة منها تخفيف المستهلك الآثار السلبية، إضافة إلى سياسة التمويل الفلاحي والإعانات الفلاحية، حيث كانت الحكومة تعمل على مستويين؛ مستوى تدعيم الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية، ومستوى تدعيم الإنتاج بهدف زيادة الإنتاج المحلي.

وعليه قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: الدعم الفلاحي في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر
- ✓ المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ومصيرها في ظل انخيار أسعار النفط

المبحث الأول: الدعم الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: الإطار النظري للدعم الفلاحي

يعتبر الدعم الفلاحي من أهم السياسات الزراعية التي تعتمد عليها الدولة لعدة أسباب؛ كزيادة الإنتاج، تشجيع الفلاحين، جلب الاستثمار واليد العاملة وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، وفيما يلي سنتعرف على الدعم الفلاحي من خلال التعريف به وذكر أهميته وأنواعه، ... الخ.

الفرع الأول: تعريف الدعم الفلاحي

عُرف الدعم الفلاحي على أنه: مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يُحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول¹.

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه: القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية².

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية وأن تقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة³.

وعليه تمثل سياسة الدعم إجراء سياسيا واقتصاديا تابعا للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهو يأخذ شكل نفقات مالية تتحملها الدولة لتحقيق بعض الأهداف التنموية وحل بعض المشاكل الصناعية والزراعية والاستهلاكية⁴.
الدعم عبارة عن أداة سعرية تعتمد عليها الدولة لتنظيم أسعارها الداخلية والتأثير في تجارتها الخارجية. وهي تتمثل في مبلغ نقدي تقدمه الدولة للمشتري ليستفيد منه بشكل كلي أو جزئي.

¹ غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 111.

² مداني لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ أمينة بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 30.

من خلال التعاريف السابقة للدعم نستنتج أن الدعم الفلاحي هو: مجموعة من المساعدات المالية والعينية التي تقدمها الدولة على وجه الخصوص للفلاحين، قصد تشجيعهم على العمل والاستثمار في المجال الفلاحي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وهو الهدف المرجو تحقيقه.

الفرع الثاني: أهداف الدعم الفلاحي

للدعم الفلاحي مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، وتكمن في¹:

أ- تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية؛

ب- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛

ج- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول؛

د- نقل وتوطين التقنيات الحديثة؛

هـ- تحقيق التنمية الاجتماعية؛

و- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛

ز- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية؛

وعليه فالهدف الأساسي من الدعم الفلاحي هو: النهوض بالقطاع لزيادة الإنتاج والإنتاجية ومحاولة القضاء على المشاكل المالية التي يعاني منها الفلاحون، بغية تشجيعهم على الاستثمار في الفلاحة وتوفير كل الإمكانيات والوسائل المالية والمادية لهم للعمل بشكل أفضل.

الفرع الثالث: أنواع الدعم الفلاحي

يمكن التمييز بين نوعين من الدعم: الدعم المباشر من قبل الحكومة من خلال أموال الخزينة العمومية والدعم الضمني الذي يأتي من خلال دعم المنتجين قصد بيع منتجاتهم للمستهلكين بأقل من سعر البيع في السوق (تسقيف سعر السكر والزيت مثلا)، للطريقتين أثرهما، فالدعم المباشر يؤدي إلى إثقال كاهل الخزينة العمومية وبالتالي زيادة التضخم، عجز الموازنة وخفض المستوى المعيشي بصفة عامة (توزيع غير فعال للموارد)، أما الدعم الضمني فيؤدي إلى ضرب الاستثمارات والنمو في القطاع الفلاحي ويشجع الاستيراد (دعم الحليب خير مثال على ذلك).
إن أي دعم غذائي يجب أن يندرج في إطار بلوغ خمسة أهداف رئيسية هي²:

¹ غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

² وليد زقاي، أثر الدعم الحكومي على تنافسية مؤسسات فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة بومرداس، الجزائر، 31 ديسمبر 2013، ص 132.

ضمان مستوى غذائي متوازن، استهلاك كافي وأمن غذائي لكافة شرائح المجتمع، تحويل بعض موارد الدولة إلى الطبقات الفقيرة والمعوزة، ترشيد وتوفير النفقات العامة، القيام بإجراءات وخطوات الدعم بطريقة مقبولة سياسيا واجتماعيا وأخيرا السهر على نجاعة الخطوات والإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة، بصفة عامة فإن الدعم يستجيب لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والتي تهدف إلى استقرار سعر البيع للمستهلك والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وكذا الحفاظ على التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

وبصيغة أخرى فإن للدعم الفلاحي أسلوبين، ويمكن شرحها كالاتي¹:

أولاً: أساليب الدعم المباشر

ويتمثل في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، أي بطريقة مباشرة، وقد يكون هذا الدعم مجسداً في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيات، وغيرها من طرق الدعم المباشر، ويكون في المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعية ودعم الموارد النباتية، المجال الحيواني الرعوي، التمويل، استخدام مياه الري، الدعم التكنولوجي.

ثانياً: أساليب الدعم غير المباشر

يتمثل هذا النوع من الدعم في جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، حيث تعتبر مهمة نظراً لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية ليست لديهم القدرة على توفيرها واستخدامها، ومن أهم هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية، التأمين على المحاصيل الفلاحية.

الفرع الرابع: الأشكال الأساسية للدعم الفلاحي

تتعدد وتنوع أشكال الدعم الفلاحي، ويمكن حصرها فيما يلي²:

أولاً: الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى

ويتمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والطحين وغيرها؛

ثانياً: الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى

وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها؛

¹ سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2014-2015، ص 131.

² مريم كفي، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص 10.

ثالثا: الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب

وهذا الشكل من الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل في إعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة؛

رابعا: الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها

لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل في بيع السلع بأسعار منخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطية تنتجها شركات القطاع العام وتُجر على بيعها بأسعار أقل كثيرا من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة؛

كما يوجد مصطلح الإعانات الفلاحية؛ ويمكن للإعانة أن تكون مباشرة ويستفيد منها المشتري، كما قد تأخذ شكلا غير مباشر كما هو الأمر بالنسبة للمساعدات التي تقدمها الدولة للبائع من أجل التأثير على السعر قصد تخفيضه أو منعه من الارتفاع بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وقد تأخذ الإعانات شكلا قيميا أي تكون عبارة عن نسبة معينة من السعر، أو تكون إعانة نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة.

كما يمكن توجيه الإعانات لمجال الإنتاج وجعل المنتجين المحليين يستفيدون منها من أجل جعل أسعار البيع تبقى في حدود معقولة تسمح للمستهلكين اقتناء تلك السلع وهناك نوع آخر من المساعدات يقدم للمصدرين.

وترمي الإعانات إلى تحقيق جملة من الأهداف، فقد يكون الهدف اقتصاديا أو ماليا أو نقديا.

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000

إن سياسة الدعم في الجزائر ليست حديثة، إذ اعتمدت من قبل وكان هدفها الأساسي تشجيع الإنتاج النباتي والحيواني من خلال دفع عجلة الاستثمار وتشجيع الفلاحين على الاستمرار في القطاع الفلاحي.

وقبل التطرق للدعم الفلاحي في الجزائر وأنواعه حري بنا أن نوضح أهم الصناديق التي تنشط في هذا الميدان منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا، كما يجب أن نوضح أن صناديق الدعم كانت موجودة من قبل الأزمات الغذائية. حيث كانت الحكومة تسعى لتنشيط القطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمار به في محاولة منها لتقليص التبعية الغذائية للخارج.

وبتطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حظيت العديد من العمليات بالدعم في إطار هذا

البرنامج والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-37): أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

نوع العملية	مبلغ العملية	الشروط
- نباتات جديدة		
عمل تهيئة الأرض		
الحرث	20000 دج/هكتار	الاستغلال في الأراضي الجافة أو شبه الجافة مع ملكية على أقل مساحة 2,25 هكتار
حفر 1متر مربع	20000 دج/هكتار	
فرش الأسمدة	20000 دج/هكتار	الأولوية للمالك المؤهل (مهندس، تقني سامي)
شراء الفسائل بمعدل 150 فسيلة في الهكتار	12000 دج/هكتار	استعمال فسائل مراقبة من قبل الجهات الفلاحية المختصة
تطهير الأرضية	80000 دج/هكتار	
- شراء العتاد الفلاحي		
قطع ذات 2 هكتار على الأقل		
جرار	700000 دج	
محرك دوار	50000 دج	
مقطورة (قاطرة جر)	60000 دج	
محراث نو وجهين	45000 دج	
مقلعة	100000 دج	
حرارة آلية مجهزة	200000 دج	
قطع ب 0,5 هكتار على الأقل للمستصلح		
حرارة آلية مجهزة	200000 دج	
رشاشة المبيدات الحشرات محمولة على الظهر	5000 دج	
- إنجاز منشآت مختصة في الإنتاج النباتية في الحقل أو خارجه		
غرف مسخنة 200متر مربع	550000 دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0,5 هكتار ومخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
غرف تبريد 160 متر مكعب	750000 دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0,5 هكتار ومخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
أحواض للغسيل أو التبليل	190000 دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0,5 هكتار ومخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
مساحة مخصصة للتطعيم 150 متر مربع	300000 دج	
تجهيز غرفة التسخين	550000 دج	
تجهيز غرفة التبريد	500000 دج	يخضع للقوانين سارية المفعول
تجهيز مساحة للتطعيم (معدات التطعيم، طاولة تطعيم)	1700000 دج	
بيت بلاستيكي مجهز بمولد والهواء ساخن	450000 دج	الأولوية للمستفيدين المؤهلين (مهندس، تقني سامي)
بناء مبنى لحفظ الغلاف والآلات الزراعية	650000 دج	

المصدر: امير عزوي، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 237-238.

يوضح هذا الجدول أهم العمليات التي تخضع للدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمبالغ المخصصة لكل نوع أو عملية، حيث قسمت العمليات إلى ثلاث أنواع وهي على التوالي: عملية النباتات الجديدة، شراء العتاد الفلاحي وأخيرا إنجاز منشآت مختصة في الإنتاج النباتي في الحقل أو خارجه.

مثلا في عملية تهيئة الأرض كالحرق يقدم دعم ب 20000 دج للهكتار، لن بشرط أن تقع هذه الأراضي في المناطق الجافة أو شبه الجافة مع ملكية 25.2 هكتار على الأقل، وعندما تكون مساحة قطعة الأرض 2 هكتار فإن دعم الجرار يكون بمبلغ 700000 دج. كما أننا نلاحظ في بعض عمليات الدعم تُشترط مساحات معينة فالدعم لا يُقدم مباشرة.

القرار رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة و الذي يحدد شروط كل نشاط وكذلك شروط الاستفادة فمثلا في مجال الري: حُدد سقف بناء البئر بـ 250.000 دج في مجال الحمضيات: غرس 300 شجرة في الهكتار المبلغ المحدد هو 60.000 دج للهكتار و قد تم تغيير هذه النسب و المبالغ وهذا ب:

-التعليمية رقم 168 المؤرخة في 24-02-2002 المعدلة و المتممة للقرار 599.

-التعليمية 118 المؤرخة في 24-04-2002 المعدلة والمتممة للقرار 599.

و قد تم تعديل نسب الدعم حسب النشاط مع المحافظة على نفس المبدأ، ويتم هذا التعديل في نسب الدعم و هذا حسب الأهداف المراد تحقيقها من أجل توجيه الاستثمارات من مجال لآخر.

الفرع الأول: الصناديق الخاصة بالدعم الفلاحي منذ سنة 2000

توجد عدة صناديق مخصصة للدعم الفلاحي في الجزائر، والتي سنعرضها كما يلي:

أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

إنشاء هذا الصندوق كان بموجب قانون المالية لسنة 2000 بمقتضى القانون رقم 99-11، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكثيف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302 الذي حدد فيه قائمة مصادر إيرادات الصندوق¹.

¹عزدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 138 .

أ- القروض التي يمنحها FNRDA

يمنح القروض التالية¹:

- القروض قصيرة المدى وتسمى بقروض الموسم الفلاحي.
 - القروض متوسطة المدى وهي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض وآلات السقي مدتها من 02 إلى 05 سنوات.
 - القروض طويلة الأجل تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثل استصلاح الأراضي، حفر آبار السقي ذات السعة الواسعة.
 - المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من 10 بالمائة إلى 70 بالمائة من قيمة الاستثمار، و هذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.
- ب- إيرادات الصندوق: يتحصل الصندوق على موارد من:

- مخصصات ميزانية الدولة؛
- الموارد شبه الضريبية؛
- موارد التوظيف؛
- هبات ووصايا؛
- كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

ج- نفقات الصندوق FNRDA

إن الصندوق يستخدم موارد في العمليات التالية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية.
 - الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.
 - والإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة الحبوب و بذورها.
 - الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
 - إعانات تقديم أسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
 - تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
 - التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين والإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.
 - تسويق الإنتاج وتكليفه وحتى تصديره.
- قد حددت المادة رقم 02 و03 من المقرر رقم 000599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 شروط التأهيل للاستفادة من دعم FNRDA، في حين حددت التعليمات الوزارية رقم 313 المؤرخة في 8 جويلية 2000 شروط الحصول على القرض.

1 سفيان حنان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

د-الفروع المدعمة من طرف صندوق FNRDA

تتمثل في:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
 - تأمين المنتجات الفلاحية وتطوير الري الفلاحي؛
 - تسويق الإنتاج، التخزين، التوضيب والتصدير؛
 - حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
 - المخزون الأمني (الإنتاج الزراعي للحبوب، البذور، الشتائل)؛
 - دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
 - تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية؛
 - تأطير التشغيل (التكوين، الإرشاد الفلاحي، متابعة تنفيذ البرامج..الخ).
- فيما يخص الفروع الفلاحية المدعمة من طرف صندوق الضبط والتنمية الفلاحية، فإنه يدعم بعض النشاطات الفلاحية ذات الأولوية المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية كالتالي¹:
- الإنتاج الحيواني ويتمثل في إنتاج الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن وتربية المواشي.
 - الإنتاج النباتي يتمثل في زراعة البطاطا والزراعة البلاستيكية، زراعة الحبوب والبقول الجافة، زراعة الأعلاف، زراعة النخيل، زراعة الحمضيات، زراعة الكروم الزراعة الصناعية.
 - المواد الطاقوية تتمثل في دعم الكهرباء والمازوت.
 - تنمية السقي الفلاحي يشمل تحديد الموارد المائية، تجهيزات السقي تهيئة وترقية شبكات توزيع مياه السقي.

والجدول الموالي يوضح الاعتمادات المالية المقدمة من FNRDA لمساندة المنتجات الزراعية سواء تعلق الأمر

بالإنتاج النباتي أو الحيواني:

¹ أعمار عزراوي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الجدول رقم (3-38): المنتجات الرئيسية التي تدعم ماليا من طرف FNRDA

2005		2004		2003		2002		2001		الفروع
22.54%	6088	30.59%	9437	34.62%	13164	25.49%	7353	37.20%	8797	الحبوب
0.31%	84	0.2%	64	0.03%	15	0.01%	4	1.00%	17	البقول
0.72%	197	0.45%	140	0.46%	175	0.20%	60	0.11%	237	المحاصيل العلفية
1.08%	294	0.1%	33	0.06%	25	0.06%	19	0.07%	18	البطاطا
-	-	0.17%	53	0.32%	123	1.20%	347	2.08%	493	البيوت البلاستيكية
0.48%	132	6.95%	2145	4.63%	1761	5.41%	1563	-	0	الزيتون
0.47%	128	0.81%	251	0.85%	324	1.61%	466	1.07%	254	الحمضيات
3.48%	940	2.37%	730	2.57%	980	4.17%	1204	4.22%	1000	زراعة الكروم
2.8%	758	8.72%	2691	8.20%	3119	11.48%	3314	14.21%	3361	أشجار الفواكه
8.1%	2187	3.42%	1056	3.67%	1396	5.61%	1621	7.54%	1785	زراعة النخيل
45.25%	12219	42.18%	13011	40.11%	15253	31.82%	9180	23.69%	5603	الري
0.55%	151	0.009%	3	2.30%	877	2.57	743	2.63%	624	الحليب
2.92%	790	3.86%	1192	1.09%	418	8.52%	2460	0.50%	120	تثبيت أسعار السلع
0.58%	157	0.003%	1	-	-	0.28%	81	0.40%	95	الطاقة
7.3%	1972	-	0	0.002%	1	0.14%	42	0.87%	208	المشاتل
2.48	672	0.12%	38	1.01%	385	1.26%	366	4.02%	951	تربية النحل
0.82%	222	-	0	0.01	4	0.07%	21	0.35%	83	تربية الطيور
100%	26998	100%	30845	100%	38020	100%	28844	100%	23646	المجموع

Source: MADR, 2005.

ما يلاحظ من هذا الجدول أن القيمة الإجمالية للمبالغ المقدمة كانت في ارتفاع إلى غاية سنة 2003 أي وصلت لـ 38020 مليون دينار جزائري لتتخفص إلى 26998 مليون دينار جزائري سنة 2005، وما يلاحظ أيضا هو أن الحبوب ثم الفواكه والنخيل تتحصل على دعم بمبالغ كبيرة مقارنة بالمحاصيل الأخرى. لقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية عمليا في شكله الجديد، وتمثل هذه النصوص فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 و المحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.
- فرع الإنتاج النباتي: يتولى الصندوق دعم الفروع النباتية التالية: زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا؛ الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.
- فرع الإنتاج الحيواني: كما يتولى الصندوق دعم الفروع الحيوانية التالية: إنتاج الحليب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، المعز، الإبل، الخيل)، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

ثانيا: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 26 صفر عام 1421 هـ الموافق 30 مايو سنة 2000، المتضمن تحديد إيراداته ونفقاته وإدارته وتنظيمه وعمله، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 302-071، الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ليعوض صندوق الحماية الصحية الحيوانية¹.

ثالثا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 في 15 رمضان 1420 هـ الموافق 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 12 جمادى الأولى لعام 1423 هـ الموافق 23 يوليو 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 302-109 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب².

رابعا: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTTC

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 02-11 المؤرخ في 20 شوال 1423 هـ الموافق لـ 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-111 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ في 26 محرم 1424 هـ الموافق لـ 29 مارس 2003، المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه³.

خامسا: الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي CNMA

أنشئ خلال فترة الاستعمار الفرنسي، حيث أنشأ في بداية القرن العشرين وكان يخضع للأمر المؤرخ في 08 جويلية 1901 والمطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والذي يعطيها طابعا تجاريا ولا يهدف إلى الربح، في بداية نشاطها وفي سنة 1907 كانت تهتم بالتأمين ضد البرد ثم ضمت التأمين ضد الحرائق سنة 1912.

سنة 1972 وبمقتضى القرار رقم 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 الذي سمح بإدماج ثلاث شركات كانت تنشط في القطاع من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذه الشركات هي:4

¹ المرسوم التنفيذي رقم 119-2000، المؤرخ في 26 صفر عام 1421 هـ الموافق لـ 30 ماي سنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 53، بتاريخ 27 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق لـ 27 أوت سنة 2000، ص ص 26-27.

² عردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 151.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 27 ربيع الأول 1424 هـ الموافق لـ 8 يونيو 2003، ص 20.

⁴ بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2007-2008، ص ص 109-110.

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاون الفلاحي لإفريقيا الشمالية والذي أنشأ في 1919 بعد الاتحاد بين الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ضد البرد في 1907 والصندوق المركزي لتأمين الحرائق وحوادث القانون الجماعي في 1912.

- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي والذي أنشأ سنة 1949.

- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد والذي أنشأ سنة 1958.

وهو ملزم بتأمين مخاطر التمويل الفلاحي الناجمة عن المخاطر الزراعية، حيث اقتصر عمله في البداية على تأمين السلع الزراعية، ثم اتسعت صلاحياته بموجب المرسوم الصادر سنة 1995 ليكلف بترقية وتطوير النشاطات الفلاحية والريفية، ثم تحول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى بنك يمارس الوظائف التقليدية للبنوك، ويدير صناديق الدعم الممنوح من طرف الدولة، وابتداء من سنة 1996 أصبح يدير مجموعة من الصناديق التعاونية في شكل شبكة مكونة من 15 صندوقا محليا و3 صناديق جهوية¹.

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001-2000 .

أوكلت له رفقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي ومحاسب الصناديق العمومية، وحاليا أصبح يدير مجموعة من الصناديق التعاونية في شكل شبكة مكونة من 394 صندوقا محليا و76 صندوقا جهويا².

سادسا: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA

استمرت عملية دعم القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2006، وبمقتضى القرار الوزاري المشترك والمؤرخ في 24 أبريل 2006 ظهرت المؤسسة المالية المتخصصة المكلفة بتنفيذ أعمال دعم الدولة لتنمية الفلاحة المقدمة في حسابي التخصيص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 05-05 وفتح له حساب التخصيص الخاص 067-302 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية و يؤدي نفس الأدوار التي كانت موكلة للصندوق³.

¹ مجدولين دهبينة، مرجع سبق ذكره، ص 191.

² جري زكريا، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 87.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 067-302، الجريدة الرسمية رقم 52 لسنة 2005، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 25 جويلية 2005، ص 8.

سابعاً: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA

فتح له حساب التخصيص رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي¹. أوكلت له مهمة تقديم الدعم والإعانات للأنشطة الفلاحية كما يتكفل بمصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين والإرشاد والمتابعة والتقييم². الصندوقين (الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي) أوكلت لهما مهمة دعم القطاع الفلاحي، ولكل منهما شروطه وطريقته في الدعم في سياق مدونة صادرة عن وزارة الفلاحة تعرض قائمة النشاطات المدعم وتعرف بطبيعة العملية التي يطبق فيها الدعم، والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي هو صندوق مخصص لتقديم دعم متعلق بالاستثمارات الفلاحية التي شملت عدة وحدات³. ويضاف إلى الصناديق سابقة الذكر القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية CAAE لكنه غائب وهذا يعد من عوائق الاستثمار في المجال الفلاحي.

وقد خصصت لهذه الصناديق مبالغ مالية قصد تأدية المهام الموكلة لها، والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية لهذه الصناديق خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009:

¹ عائشة لقصير، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص 89.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 121-302، الجريدة الرسمية رقم 52 لسنة 2005، قرار وزاري مشترك منشور في 18 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 25 جويلية 2005 ص 9.

³ عائشة لقصير، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الجدول رقم (3-39): المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2009-2000

الوحدة: مليون دج/%

السن	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات	الصندوق
المخصصات	1172,6	1469,3	508,8	1066,1	191,6	269,9	159,1	166,1	383,6	154,6	المخصصات	FPZPP
المدفوعات	753,3	716	508,8	714,8	185,4	260	22,9	163,1	357,8	0	المدفوعات	FPZPP
الرصيد	419,3	753,3	0	351,3	6,2	9,9	136,2	3,1	25,8	154,6	الرصيد	FPZPP
المخصصات	15762,4	15512,4	10512,4	9068	5108	5660	2000	500			المخصصات	FLDDPS
المدفوعات	2325	1000	0	3555,7	3200	5660	2000	500			المدفوعات	FLDDPS
الرصيد	13437,4	14512,4	10512,4	5512,3	1908	0	0	0			الرصيد	FLDDPS
المخصصات	16520,42	15270,39	13905,71	14280,65	13000,38	8840,24	2000,03	10000	10000	14000	المخصصات	FDRM/TC
المدفوعات	3750	1000	7934,4	6500	13000	8840	2000	10000	0	8000	المدفوعات	FDRM/TC
الرصيد	12770,42	14270,39	5971,31	7780,65	0,38	0,24	0,03	0	10000	6000	الرصيد	FDRM/TC
المخصصات	58781,6	59254,2	24945,7	39335,3							المخصصات	FNDA
المدفوعات	9650	9465,9	6000	34000							المدفوعات	FNDA
الرصيد	49131,6	49788,3	18945,7	5335,3							الرصيد	FNDA
المخصصات	12000	14500	8500	8500	8500						المخصصات	FNRA
المدفوعات	9914,5	5500	6000	8500	0						المدفوعات	FNRA
الرصيد	2085,5	9000	2500	0	8500						الرصيد	FNRA
المخصصات	104237,02	106006,29	58372,61	72250,05	26799,98	14770,14	4159,13	10666,1	10383,6	14154,6	المخصصات	المجموع
المدفوعات	26392,8	17681,9	20443,2	53270,5	16385,4	14760	4022,9	10663,1	357,8	8000	المدفوعات	المجموع
الرصيد	77844,22	88324,39	37929,41	18979,55	10414,58	10,14	136,23	3	10025,8	6154,6	الرصيد	المجموع
نسبة الاستهلاك	25,32	16,68	35,02	73,73	61,14	99,93	96,72	99,97	3,45	56,52	نسبة الاستهلاك	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق من وزارة الفلاحة.

- محمد قرينات، مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 212.

منذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا برنامج التجديد الفلاحي والريفي، تطور حجم الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف، ومن الجدول أعلاه توجد عدة ملاحظات:

- إن نسبة المبالغ المالية المخصصة للصناديق في ارتفاع من سنة لأخرى بالرغم من التذبذب المسجل في بعض السنوات، حيث شهدت سنة 2006 إنشاء عدة فروع حسابية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وهذا بهدف دعم البرامج الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، حيث انتقلت هذه المبالغ من 15 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 100 مليار دج سنة 2009.

فمثلا صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP كان المبلغ المالي المخصص له سنة 2000

حوالي 154.6 مليون دج، ليرتفع إلى 1469.3 مليون دج سنة 2008 ثم انخفض في السنة الموالية إلى 1172.9 مليون دج.

- المخصصات المالية للصناديق الموضحة في الجدول نلاحظ ارتفاعها حيث بلغت سنة 2009 حوالي 104237.02 مليون دج، بعدما كانت 14154.6 مليون دج سنة 2000، وهذا ما يدل على حرص الجهات المعنية توفير الدعم الفلاحي خاصة بعد تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

- أما فيما يخص نسب الاستهلاك فهي متذبذبة من سنة لأخرى، حيث كانت نسبة الاستهلاك سنة 2000 حوالي 56.52 بالمائة لتتخفص سنة 2001 إلى 3.55 بالمائة، لكن في سنة 2002 ارتفعت بشكل كبير إلى أن بلغت 99.97 بالمائة لكن هذه النسبة ما لبثت أن انخفضت خلال السنوات اللاحقة خاصة منذ سنة 2005 إلى أن وصلت إلى 16,68 بالمائة سنة 2008 و 25.32 بالمائة سنة 2009.

وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في مبالغ مخصصات حسابات الصناديق الموجهة لتنمية الجنوب والهضاب العليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم استخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها بسبب عدم وجود طلب عليها من قبل الفلاحين وسكان تلك المناطق، نظرا لقلّة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط الموضوعية من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم والمتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي والمشاركة بنسب مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفترقه هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالأعمال الفلاحية، إضافة إلى ذلك النزوح أو الهجرة التي حدثت في تلك المناطق من قبل السكان في الفترة السابقة الناتجة عن الظروف الأمنية¹.

أما صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة من 2010 إلى 2014، فيمكن تقسيمها إلى قسمين؛ صناديق خاصة بالتنمية الفلاحية وأخرى خاصة بالتنمية الريفية (الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي)، حيث قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2012 بدمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 302-140 ويكون مدير الغابات المسئول المباشر عنه، واستحدثت صندوق خاص بالتنمية الفلاحية تحت حساب 302-139 ويكون مدير المصالح الفلاحية المسئول عنه².

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية **FNDA** : أنشئ بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر

2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-139 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمنه الصناديق الآتية³:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDA.
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP.
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.

الصندوق الوطني للتنمية الريفية **FNDR** : أنشئ بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012،

وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-140 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية" ويندرج ضمنه الصناديق الآتية:

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDR MVTC.

¹ الأخضر بن عمر، أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1980/2013 -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2016، ص 295.

² جري زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 89.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS.
 - الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA.
- الشكل رقم (3-12): توزيع الغلاف المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة من 2010 إلى 2014



Source: RADP, MADR, *La politique du Renouveau Rural en Algérie*, 2012, P 39.

كما نلاحظ أولت الحكومة أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي بجانبه الفلاحي والريفي، كل هذا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وجذب اليد العاملة خاصة المؤهلة إليه. لكن يبقى الجانب الفلاحي يحظى بأهمية أكبر من الجانب الريفي، حيث بلغت المخصصات المالية الخاصة به 160 مليار دج (69 بالمائة)، أما الجانب الريفي 42 مليار دج (18 بالمائة) والباقي 28 مليار (13 بالمائة) وجه لبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، ليلعب المعدل السنوي للمبلغ الإجمالي 230 مليار دج. أما مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 فيوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-40): المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2009-2013

الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		2009		رقم حساباتها	الصناديق
مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات		
25061.5	93691.1	11891.9	76336.4	10634.3	67178.4	3529.5	64432.7	9650	58781.6	067-302	FN DIA
40022.8	40262	21383.9	21383.9	18658.7	19892.6	11701.8	13735.5	9914.5	12000	121-302	FN RPA
1316.3	3994	700	1995.4	1500	2253.1	700	1783.4	753.3	1172.6	071-302	FP ZPP
7063	22238.6	7055.5	26615.3	500	24080.3	500	15687.3	2325	15762.4	109-302	FL CDDPS
00	432000	00	407	00	407	00	407	0.00	407	-109-302 001	FL CDDPS-PSS
00	6056.4	00	6056.4	1359.7	7416.3	1091.8	8508	1000	9508	-109-302 002	FL CDDPS-PSHP
15623.1	64944.7	1231.2	27778.2	6597.4	16272.4	12271.1	16000.4	3750	16520.4	111-302	FDR MVTC
00	3141.3	1000	4141.3	318.2	4459.5	2055.8	6515.4	447	6962.4	-111-302 005	FR MVTC-PSS
269.7	2846.2	1000	3846.2	00	3845.24	369.3	7541.53	2104.5	9646	-111-302 006	FR MVTC-PSHP
00	5250	00	5250	00	5250	00	5250	0.00	5250	-111-302 0007	FDR MVTC-DR-PSHP
3247.8	12162	00	2688	00	1250	00	1250	/	/	302-126	FSAEPEA

المصدر: رياض طالي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 152.

نلاحظ أن قيم الدعم المخصصة للصناديق ارتفعت بشكل ملحوظ، ففي الجمل تجاوزت 100 مليار دج بعدما كانت في حدود 15 مليار دج سنة 2000، ويتواصل الارتفاع إلى أن تصل إلى 230 مليار دج سنة 2013، لكن الإشكال المطروح متعلق بنسب الاستهلاك المتدنية لهذه المخصصات المالية حيث لم تتجاوز 25 بالمائة حتى سنة 2013 وقد سجلت كأحسن نسبة 38 بالمائة فقط، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن سبب هذا الانخفاض وتأثير هذا الانخفاض على نجاح هذه السياسة؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى أين يتم صرف هذه الأموال؟ والأموال التي لم تستغل ما مصيرها؟ كل هذه الأسئلة تطرح خاصة في ظل غياب جهاز مراقبة لهذه الصناديق.

إذا هناك إشكالا قائما يقف وراء انخفاض نسب استهلاك هذه المخصصات المالية، قد يكون مرتبطا بالجهات القائمة على الصناديق أو الجهات الوصية، كما قد يرتبط الإشكال في جهل وعدم إعلام الفلاحين بهذه الصناديق، كما قد يرتبط بعجز الدولة في جذب مستثمرين للقطاع الفلاحي.

حقيقة أن السياسات الفلاحية المتبعة منذ سنة 2000 حققت نتائج إيجابية بحيث ارتفع الإنتاج والإنتاجية وتحقق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات كالخضر والفواكه واللحوم البيضاء والبيض، لكن هذا لا يعني نجاحا كليا إذ فشلت في المواد الإستراتيجية كالحبوب والحبوب، وهذا يدل على أنها لم تُستغل بفعالية ولم تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يخص المواد الأساسية وما يؤكد ذلك قيمة الواردات الغذائية المرتفعة جدا التي لا تعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية.

إذا لاحظنا ارتفاع المخصصات المالية للدعم الذي يقابله ارتفاع فاتورة الواردات، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن سبب هذه الوضعية، فهذا الأمر له العديد من التفسيرات على رأسها أن هذه المبالغ ربما مضخمة وغير صحيحة أو لم تستند منها الجهات المعنية!!!.

الفرع الثاني: دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك والإنتاج

اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الدعم كإحدى الإجراءات الفعالة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء عالميا سنتي 2008 و2011، وفي الوقت نفسه لتشجيع الفلاحين على الاستثمار والعمل في القطاع الفلاحي وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبهذا نجد أن الدولة ركزت على نوعين من الدعم هما: الدعم الفلاحي على الاستهلاك والدعم الفلاحي على الإنتاج.

أولاً: دعم الأسعار على مستوى أسعار الاستهلاك

سياسة دعم أسعار الاستهلاك: تستهدف تحسين الاستهلاك الغذائي للطبقات الاجتماعية ذات القدرة الشرائية الضعيفة، ويمكن أن تأخذ شكل مكملات للدخل على شكل إعانات للاستهلاك أو مساعدات عينية مباشرة¹.

يمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من أشكال الدعم، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها².

إن دعم الأسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع وهو ما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن، ومن ناحية أخرى نجد أن توفير بعض المواد الغذائية بأسعار مدعمة يجعل المستهلكين يتمادون في استهلاك هذه المواد إلى حد تبذيرها وهو ما يعتبر هدراً لموارد البلاد³.

يحث البنك الدولي على دعم الإنتاج بدلا من الاستهلاك، وذلك لتشجيع وتحفيز الفلاحين وجذب الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي توليد العديد من النتائج الإيجابية والتي تمس عدة مجالات وتأتي على رأسها تقليص فاتورة الواردات.

خلال التخطيط المركزي للفلاحة (قبل 1980)، أسعار المنتجات الفلاحية والغذائية على مستوى الإنتاج والاستهلاك ثابتة بموجب لوائح قانونية، لكن منذ سنة 1980 أسعار الإنتاج امتازت بحرية في السوق لجميع المنتجات الفلاحية تقريبا، باستثناء بعض المنتجات (كالحبوب، البقول، الطماطم الصناعية وحليب الأبقار،...) بقيت أسعارها مضمونة⁴.

سياسات الدعم الفلاحي لم تكن واضحة إلا عام 1982 وتم تنفيذها منذ عام 1983، على الرغم من أن مصادر البيانات المتعلقة بالموضوع متباينة للغاية ويصعب الوصول إليها⁵.

¹ مدني لحضر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 12.

³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ Slimane bédrani et Nabil boukhari et Abdelmadjid djannane, *éléments d'analyse des politique de prix, du subvention et de fixa lité sur l'agriculture en Algérie*, CIHEAM, option méditerranéennes série b, Montpellier, 1997, p 127-128.

⁵ Op cit, p 133.

اعتمدت الجزائر على نظام الدعم الزراعي الغذائي قبل 1990 في إطار نظام التخطيط المركزي بهدف الحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية، غير أن تحمل الميزانية العمومية لأعباء كبيرة نتيجة لهذا الدعم لا سيما بعد أزمة 1986 دفع بها في 5 جويلية 1989 إلى إصدار القانون رقم 12/89 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار للانتقال من نظام الأسعار الإدارية إلى الأسعار الحقيقية، وبذلك اقتصر دعم الدولة للقطاع الزراعي عبر آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي يتولى صندوق التعويض تمويله اعتمادا على الإيرادات الجمركية.

ومن هنا فإن نظام دعم أسعار السلع الاستهلاكية أصبح مقتصرًا على المواد الأكثر استهلاكًا (إستراتيجية) وتأتي في مقدمتها كل من الحبوب والحبوب، السكر والزيت...، وقدرت قيمة الدعم بـ 17.65 مليار دينار جزائري و 29.5 مليار دج خلال سنتي 1991 و 1992 على التوالي¹.

ركزت الحكومة في دعم الأسعار على المنتجات ذات الاستهلاك الواسع أي المواد الغذائية الإستراتيجية، والتي كان ارتفاع أسعارها أحد الأسباب الأساسية في حدوث الأزمات الغذائية العالمية لسنتي 2008-2011، وعليه فالمواد التي حظيت بحصة كبيرة من الدعم تتمثل أساسًا الحبوب، السكر والزيت النباتية، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

أ- دعم أسعار المنتجات الزراعية الغذائية خلال الفترة 1990-1999

بنت الجزائر نظامًا لدعم القطاع الزراعي خلال فترة 1990-1999 من خلال الصندوق الوطني للتنمية الزراعية والقرض الزراعي الممنوح من طرف الفلاحة والتنمية الريفية، حيث وُجّهت التمويلات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتنمية الزراعية لدعم المنتجات الواسعة الاستهلاك، ووزعت ما بين دعم الأسعار ودعم الاستثمار، كما يلي²:

- دعم الأسعار: شكل حوالي 82 بالمائة من إجمالي تمويلات الصندوق واستحوذ دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك على حوالي 92 بالمائة من هذا الدعم (الحبوب، الحليب...).
- دعم الاستثمار: خصص له 18 بالمائة من إجمالي الدعم الممنوح من طرف الصندوق، ووزع كما يلي:
- 42 بالمائة وجه إلى تعبئة المصادر المائية.
- 33 بالمائة وجه لتوسيع عملية التشجير وغرس أشجار الكروم.
- 8 بالمائة لإعادة تجديد وسائل الإنتاج.
- 7 بالمائة لعملية التأهيل.
- 7 بالمائة لتكثيف الزراعات الإستراتيجية.

¹ ذهيبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014-2015، ص 140.

² Omar bouazouni, *étude d'impact des prix des produits alimentaires de base pauvres algériens*, bureau régional Caire pour Moyen-Orient Asie centrale et Europe de l'est travail, programme alimentaire mondial, octobre 2008, p 30-31.

- 3 بالمائة لتهيئة العقار.

- 0.1 بالمائة لعمليات التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي.

ب- دعم أسعار المنتجات الزراعية الغذائية منذ سنة 2000 (خاصة منذ أزمة 2008)

➤ دعم أسعار استهلاك مادة الحليب

في مجال الاستهلاك يتحصل المحولون على الفرق بين التكاليف الأولية لإنتاج الحليب المحول وأسعار البيع المحددة والمثبتة إداريا؛

في سنة 2001 صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 18 ذي القعدة 1421 الموافق لـ 12 فيفري سنة

2001، يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في أكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع¹:

سعر البيع في رصيف المصنع 35, 23 دج للتر، وحدد ربح التوزيع بالجملة 0,75 دج للتر، أما سعر بيع المنتج المسلم للبائع بالتجزئة فهو 24,10 دج للتر وحدد ربح التوزيع بالتجزئة بـ 0,90 دج للتر، أما السعر للمستهلكين فهو 25 دج للتر

سنة 2008 تدخلت الدولة لضمان استقرار أسعار الحليب المعقم في السوق عند حدود 25 دج/ل (السعر الإداري منذ سنة 2000) بمنح إعانات ودعم مالي استثنائي قارب 10 مليار دج، أي ما يمثل 0.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتعويض المحولين عن الارتفاع الحاصل في تكاليف الإنتاج والتي اعتبروها كافية لتغطية فقط 50 بالمائة من الخسائر المتركمة نتيجة ارتفاع أسعار المادة الأولية المستوردة.

مع بروز أزمة الغذاء العالمية سنة 2008 أنشأت السلطات المختصة عدة صناديق للتحكم في أسعار المنتجات الأساسية كالحبوب والحليب... الخ، وكان من أبرزها صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA ودواوين خاصة بكل شعبة للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين ومن أبرز الدواوين نجد الديوان الوطني المهني لشعبة الحليب ONIL الذي أنشئ سنة 2008 وهذا لتنظيم شعبة إنتاج الحليب²، ونجد أيضا الديوان الجزائري المهني للحبوب.

تعتبر الجزائر أول بلد مستهلك للحليب في المغرب العربي، إذ تستهلك حوالي 6 مليار لتر من الحليب سنويا (جميع أنواع الحليب)، حيث يتم استيراد 3 مليار لتر على شكل مسحوق و250 مليون على شكل أجبان و150 مليون على شكل مسحوق حليب الأطفال³.

ساهم الديوان الوطني المهني لشعبة الحليب في ضبط أسعار مادة الحليب، حيث تستورد الجزائر حليب الغبرة من الخارج ويقوم بهذه العملية ONIL، وفي الوقت نفسه يقوم بعملية توزيعه للمصانع لإنتاج الحليب المبستر بسعر ثابت ومدعم 159 دج/كلغ أي ما يمثل حوالي 50 بالمائة من سعره في السوق العالمي وهذا لتوفير مادة الحليب المبستر

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، مرسوم تنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 18 ذي القعدة 1421 الموافق لـ 12 فيفري سنة 2001،

يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في أكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، ص ص 23-24.

² طالي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 242.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر، نوفمبر 2015، ص

للمستهلك النهائي بقيمة 25 دج للكيس، حيث أن قيمته خلال الفترة 2001-2007 كانت مقيمة بـ 38-39 دج حيث تحتاج لـ 103 غ من غبرة الحليب بـ 26.80 دج وهامش التحويل بـ 6 دج زائد جميع التكاليف الأخرى بـ 5 دج، وبالتالي الفرق بين سعر الكيس الذي يدفعه المستهلك والتكاليف التي يتحملها المنتج تدفعه الدولة بقيمة 15 دج للكيس، بينما خلال الفترة 2008-2014 أصبحت منحة الدعم تقدم مباشرة لغبرة الحليب المستورد حيث تقيم 103 غ بـ 16.4 دج وتكاليف التحويل تقدر بـ 6 دج لتبلغ قيمة كيس الحليب المنتجة في المصنع 23.35 دج والباقي 16.5 دج للموزعين، بالإضافة إلى هذه المنحة الموجهة للمنتجين لحماية القدرة الشرائية للمستهلك النهائي توجد منحة لتشجيع الإنتاج المحلي أي موجهة لتجميع الحليب الطازج حيث كانت قيمتها الممنوحة خلال الفترة 2004-2001 بـ 8 دج/ل مقسمة بين المنتجين بـ 4 دج/ل والمحولين 2 دج/ل وجامعي الحليب 2 دج/ل، وبالنتيجة فالقيمة النهائية المدفوعة من قبل المنتجين هي 27 دج/ل والباقي 8 دج تدفعه الدولة ليبلغ سعر الحليب الطازج 36 دج. أما خلال الفترة 2005-2008 فارتفعت القيمة إلى 10 دج/ل وهذا برفع القيمة المقدمة للمنتجين بـ 7 دج/ل وجامعي الحليب 4 دج/ل فيما بقيت قيمة المحولين بـ 2 دج/ل، حيث يدفع المنتجون 27 دج/ل والباقي 13 دج/ل تقدم كدعم لتبلغ قيمة لتر الحليب 40 دج/ل، وعرفت ارتفاعا آخر خلال الفترة 2009-2013 لتبلغ 21 دج/ل حيث بلغت القيمة المقدمة للمنتجين 12 دج/ل أما بالنسبة للمحولين فقد بلغت 4 دج/ل والقيمة المقدمة لجامعي الحليب بـ 5 دج/ل، حيث الدعم المقدم كان في حوالي 21 دج/ل لتبلغ القيمة النهائية للحليب الطازج بين 51 و 53 دج/ل حيث المبلغ النهائي المدفوع من قبل المنتجين يكون بين 30 و 32 دج/ل¹.

وفيما يلي جدول يوضح القيمة النهائية للدعم المقدمة من طرف ONIL خلال الفترة 2008-2012

جدول رقم (3-41): الدعم المقدم من طرف ONIL لضبط أسعار الاستهلاك

الوحدة: مليار دج

2012		2011		2010		2009		2008		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
68.6	31.55	66.02	22.5	64.1	14.8	65.65	16	88.60	22	دعم onil لشراء غبرة الحليب
17.95	8.256	18.87	6.432	20.52	4.74	19.94	4.86	6.15	1.526	دعم onil للمنتجين 1
7.48	3.44	8.39	2.86	8.55	1.975	8.00	1.95	3.51	0.872	دعم onil للمحولين 2
5.98	2.752	6.71	2.288	6.86	1.585	6.40	1.56	1.76	0.436	دعم onil للجامعين 3
31.4	14.45	33.98	11.58	35.9	9.30	34.35	8.37	11.40	2.83	دعم onil لأطراف الإنتاج على المستوى المحلي 1+2+3
100	46	100	34.08	100	23.1	100	24.37	100	24.83	مجموع الدعم المقدم
	1241		925		651		692		714	حصة الفرد (دج/السنة)

المصدر: رياض طالي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 246.

¹ طالي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 245.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة دعم ONIL لاستيراد غبرة الحليب بلغت 22 مليار دج سنة 2008 وهو ما يمثل 88.60 بالمائة، لينخفض سنة 2009 إلى 16 مليار دج وهذا الانخفاض النسبي سببه تراجع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، لكن سنة 2010 سجلت 14.8 مليار دج لترتفع إلى 22.5 مليار دج سنة 2011 و هذه السنة عرفت حدوث أزمة غذائية عالمية مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، ما أثر على قيمة الدعم حيث بلغ 31,55 مليار دج سنة 2012.

كذلك بالنسبة لقيمة دعم ONIL للمنتجين عرف ارتفاعا من سنة لأخرى حيث كان 1.526 مليار دج ليرتفع إلى 8.256 مليار دج سنة 2012، أما المحولين فقد عرفت القيمة المخصصة لهم ارتفاعا هي الأخرى فمن 0.872 مليار دج سنة 2008 إلى 3.44 مليار دج سنة 2012، وكذلك هو الحال بالنسبة للجامعين فنفس الملاحظة سُجلت إذ بلغ الدعم سنة 2012 حوالي 2.752 مليار دج بعدما كان 0.436 مليار دج سنة 2008، أما بالنسبة لمجموع الدعم المقدم فقد بلغ 24.83 مليار دج سنة 2008، ليرتفع إلى 46 مليار دج سنة 2012 أي بنسبة ارتفاع بلغت 85,26 بالمائة، أما نصيب الفرد فقد سجل 1241 دج /السنة خلال سنة 2012 بعدما كان 714 دج/السنة أي ارتفعت النسبة إلى 73.80 بالمائة، والملاحظ بصفة عامة أن أكبر قيمة دعم سجلت سنة 2012 وهي السنة التي مستها أزمة الغذاء العالمية.

أمام انهيار قيمة الدينار الجزائري وضعف القدرة الشرائية للمستهلك وعدم توجيه الدعم إلى الجهات المعنية به، نظرا لتوجيه نسبة منه لاستخدامات أخرى كإنتاج مشتقات الحليب، يتوجب إعادة النظر في طرق منح وتوزيع الدعم وذلك بتقديمه للفئات المعنية به مباشرة، بالإضافة إلى تعزيز وتفعيل الرقابة على توزيع الحليب واستخدامات غبرة الحليب.

➤ دعم أسعار مادة الحبوب

تعتمد الدولة الجزائرية لضبط آليات الأسعار على مخطط ثابت سواء في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للقمح أو انخفاضها، بالاستناد على ثلاث فئات من الأسعار وهي¹:

- ضمان سعر الإنتاج: خاصة بالنسبة للقمح بنوعيه اللين والصلب، حيث يستفيد من منح تحفيزية توزع عن طريق OAIC من خلال صندوق التعويضات، هذا السعر المضمون يدفع بالمنتجين إلى تحسين مستوى المحاصيل وتسليم إجمالي الإنتاج إلى الدولة عن طريق تعاونيات CCLS.
- تسقيف سعر الاستهلاك: وذلك بتسقيف أسعار المشتقات الأساسية للقمح (الخبز، سميد وطحين) والتحكم في هامش (السميد والطحين الممتاز، المعكرونة والكسكسي) مما يضطر جميع المتعاملين (المصانع، مطاحن، موزعين وخبازين) لاحترام مستوى السعر المحدد قانونا.

1مجدولين ذهينة، مرجع سبق ذكره، ص 349.

- السعر الحر: تعنى بهذا السعر المدخلات الصناعية لإنتاج القمح (أسمدة، منتجات الصحة النباتية، البذور) منذ سنة 1992 وامتد إلى السميد الممتاز والطحين الممتاز منذ 1995.

وذلك من خلال ما يلي:

❖ ضمان الحد الأدنى لأسعار الحبوب

يحدد الحد الأدنى لأسعار الحبوب منذ 20 جوان 1992 على أساس أسعار القمح في الأسواق الدولية، وبذلك عرفت أسعار الاستهلاك لمشتقات الحبوب من السميد والفرينة والخبز ارتفاعا تدريجيا يرجع إلى السياسة الحذرة التي تبنتها الدولة للوصول إلى الإلغاء التدريجي لإعانات الاستهلاك، الأمر الذي ساعد على انخفاض حجم الإعانات ودعم الاستهلاك حيث انتقل من 205.1 دج/للقنطار من القمح الصلب في جوان 1992 إلى 72.53 دج/للقنطار في جوان 1995، لتلغى نهائيا في أبريل 1996 وبالنسبة للقمح اللين وخلال نفس الفترة خُفضت الإعانات من 338 دج/للقنطار إلى 275.77 دج/للقنطار وألغيت في 1996، وبقيت الحكومة تتحمل تكاليف الأسعار الدنيا المضمونة التي كانت متغيرة لارتباطها بالفرق بين السعر الأدنى المضمون والأسعار الدولية وكذلك مستوى الإنتاج المحلي من القمح¹.

رغم سياسة تحرير الأسعار سنة 1995 بعد برنامج الإصلاح الهيكلي إلا أن الأهمية الإستراتيجية لهذه المواد واسعة الاستهلاك دفع السلطات إلى إقرار المرسوم التنفيذي رقم 132/96 المؤرخ في 13 أبريل 1996 (المتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع)².

فحسب المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1416 الموافق لـ 13 أبريل سنة 1996، يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع³:

الدقيق العادي السائب: سعر البيع للخبازين 2000 دج للقنطار، سعر البيع لتجار التجزئة والجماعات والصناعات التحويلية والمستعملين الآخرين 2080 دج للقنطار وأخيرا سعر البيع للمستهلك 2180 دج للقنطار. بالإضافة إلى تحديد أسعار الدقيق العادي الموضب ويحدد أسعار بيع الخبز العادي للمستهلكين والخبز المحسن. والجدول الموالي يوضح تطور أسعار دعم المستهلك من القمح خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2014:

¹ لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² وليد زقاي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1416 الموافق لـ 13 أبريل سنة 1996، يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع، ص 13-14.

جدول رقم (3-42): تطور أسعار دعم المستهلك للقمح (1996-2014)

منذ سنة	الصيغة	السعر المحدد من طرف الدولة		المنتج
		سميد عادي	سميد ممتاز	
2007	سعر الدخول الى المطاحن	2280 دج/ق	2280 دج/ق	القمح الصلب
	سعر الخروج من المطاحن	3250 دج/ق	3500 دج/ق	
	سعر البيع بالتجزئة	3400 دج/ق	3700 دج/ق	
	سعر البيع للمستهلك النهائي	3600 دج/ق	4000 دج/ق	
	سعر الدخول الى المطاحن	1285 دج/ق		
2004	سعر الدخول الى المطاحن	1285 دج/ق		القمح اللين
1996	سعر البيع للمخابز	2000 دج/ق		طحين صناعة الخبز
1996	سعر البيع للمستهلك النهائي	8.5 دج		خبز محسن (250 غ)
1996	سعر البيع للمستهلك النهائي	7.5 دج		خبز عادي (250 غ)

المصدر: مجدولين دهيبة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 376 .

❖ التدخل المباشر للديوان المهني للحبوب OAIC:

تم إنشاء الديوان المهني للحبوب OAIC في 12 جويلية 1962 وهو مؤسسة عمومية ذات خصائص صناعية وتجارية أبرز مهامه¹:

- ضبط سوق الحبوب (جمع، بيع، استيراد و تخزين، بما في ذلك البذور).
- تأطير ودعم تنمية قطاع الحبوب (الابتكار التكنولوجي، التقييم والتخطيط الاستراتيجي).
- الوساطة الاقتصادية عن طريق تحديد الأسعار في القطاع.

بعد أزمة 2007-2008 أصبح الديوان المهني للحبوب OAIC الممون الوحيد للسوق حيث تمكن من توزيع 40 مليون قنطار من القمح اللين في سنة 2010، مقابل 35 مليون قنطار في سنة 2009، وقرر بذلك المحافظة على نظام الحصص الذي يحدد ويثبت الكميات الموزعة من القمح الصلب واللين الممنوحة للمطاحن في حدود 50 بالمائة من طاقات الإنتاج لكل مطحنة، هذا المعدل يبقى بعيدا عن إشباع احتياجات المطاحن وجعلها تعمل بأقل من طاقتها، كما أصدرت الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2010 قرار يقضي بفرض ضرائب ورسوم جمركية على كل المستوردين الخواص للقمح من السوق الدولية بأسعار تقل عن أسعار الديوان المهني للحبوب الذي فاق في مارس 2010 مستوى 6 مليون قنطار من القمح بسبب تراجع الأسعار الدولية عن مستواها المسجل في الثلاثي الأخير من

¹ مجدولين دهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 336.

سنة 2009، كما اضطرت الحكومة إلى إعادة تنظيم السوق مع مطلع شهر جانفي 2011 بعد الإجراءات المستعجلة التي اتخذها المجلس الوزاري المشترك برفع حصة المطاحن من القمح اللين إلى مستوى 60 بالمائة ابتداء من جانفي 2011 إلى غاية أوت 2011 (زيادة مقدارها 18 بالمائة شهريا)، وبذلك ترتفع الكميات التي يطرحها الديوان من 350 ألف طن إلى 430 ألف طن شهريا وطلب تموينات إضافية من السوق الدولية قاربت 1.4 مليون قنطار لدعم المخزون الاستراتيجي من هذه المادة¹.

يتحكم الديوان الوطني للحبوب في أسعار القمح اللين والصلب من خلال تموين المطاحن بالحبوب بأسعار مدعومة، وذلك من أجل الإبقاء على استقرار المنتجات النهائية من الفرينة والسميد حيث تم رفع الحصص التموينية من 50 بالمائة إلى 60 بالمائة سنة 2011 لإغراق السوق والقضاء على المضاربة، حيث عرفت الكميات الموزعة على المطاحن سنة 2011 من طرف الديوان الوطني حوالي 57 مليون قنطار من القمح اللين (1285 دج للقنطار) و27 مليون قنطار من القمح الصلب (2800 دج للقنطار).

في 15 ماي 2011 لجأت الحكومة إلى إلغاء وتعليق العمل بالرسم الذي كان قد فرض على عمليات استيراد القمح من قبل الخواص، إذ أصبح بإمكان أصحاب المطاحن استيراد القمح الصلب دون دفع أي رسم.

إن دعم المواد الغذائية في الجزائر يتعدى حاجات التأمين الغذائي إلى ضرورات السلم الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار السياسي خاصة بعد انفجار الشارع في سنة 2011 (أزمة السكر والزيت)، قد بلغت النفقات المخصصة للدعم الحكومي سنة 2011 في الجزائر حوالي 1142 مليار دينار أي حوالي 25 بالمائة من الميزانية الكلية للدولة موزعة على 14 صندوق دعم منها 300 مليار دينار لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع (الخبز والحليب....) ما يعادل 25 بالمائة من مجموع الدعم و 1.1 بالمائة من الناتج المحلي الخام (إن التعويضات المدفوعة لسعر زيت الصوجا سنة 2011 قد بلغت 2.095 مليار دينار مقابل 540 مليون دينار سنة 2012). وفي نفس السياق يقوم OAIC بدعم أسعار الحبوب، حيث يقوم بشراء الإنتاج النهائي من هذه المادة وفق الأسعار المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-43): أسعار شعبة الحبوب المبتاعة من طرف OAIC

الوحدة: دج/قنطار

الفترة	القمح الصلب	نسبة التغير %	القمح اللين	نسبة التغير %
2005-2000	1900	/	1700	/
2006-2005	2000	5.26	1800	5.88
2007-2006	2100	5.00	1950	8.33
2014-2007	4500	114.29	3500	79.49

المصدر: رياض طالي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 247.

¹ ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 154.

نلاحظ من الجدول أن أسعار القمح الصلب بلغت 1900 دج/للقنطار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 لترتفع إلى 2000 دج/للقنطار خلال 2005-2006 أي بزيادة 100 دج/للقنطار ما يمثل نسبة 5.26 بالمائة ، حيث شهد العالم خلال هذه المرحلة بداية ارتفاع أسعار الغذاء والذي تواصل إلى أن أحدث أزمة خلال 2008-2007 وهذا ما تجسد بالفعل في ارتفاع أسعار القمح الصلب إلى 4500 دج/للقنطار خلال الفترة 2007-2014 أي زيادة في الأسعار بنسبة 114.29 بالمائة.

نفس الحال بالنسبة لأسعار القمح اللين الذي عرف ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2007-2014 وصل إلى 3500 دج/للقنطار وهذا بنسبة تقدر بحوالي 79.49 بالمائة بعدما كان يسجل 1700 دج/للقنطار خلال الفترة من 2000 إلى 2005 أي قبل حدوث الأزمات الغذائية.

بلغت فاتورة الدعم المقدمة من طرف الحكومة لشعبة الحبوب سنة 2011 مليار دينار مقسمة بين الدقيق بقيمة 90 مليار دج والفرينة 52 مليار دج، حيث أن أسعار الدقيق والفرينة مثبتة من قبل الدولة عن طريق وزارة التجارة، إذ أن سعر الكيس من الدقيق العادي يكون 3250 دج في المطحنة ليشتريه المستهلك النهائي بثمان 3600 دج، بينما سعر الدقيق الممتاز يكون في المطحنة 3500 دج ليشتريه المستهلك النهائي بـ 4000 دج، أما سعر كيس الفرينة فيكون في المطحنة بـ 2000 دج ليشتريه المستهلك النهائي بـ 2180 دج، وبالتالي الفارق في سعر الخبز تتحمله الخزينة العمومية بفارق 16,5 دج وذلك بسعر 25 دج، بينما يباع للمواطن بقيمة 8,5 دج وهذا للمحافظة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك¹.

وفي هذا المجال خصصت الحكومة ميزانية ضخمة تفوق قيمتها 182 مليار دينار لدعم الحليب والقمح و6 مليار دينار للنقل وتثبيت أسعار السكر والزيت وذلك حسب الاعتمادات المالية المرصدة في إطار قانون المالية 2018، حيث استفاد الديوان المهني للحبوب من غلاف مالي بقيمة إجمالية تقدر بـ 149 مليار و764 مليون دينار، كما استفاد الديوان الوطني للحليب من غلاف مالي بقيمة 32 مليار و451 مليون دينار².

كما أكدت الحكومة بموجب قانون المالية لسنة 2019 على أهمية حماية القدرة الشرائية للمواطن من التقلبات المرتفعة في السوق الدولية بحلول 2019، حيث رصدت مبلغ ضخيم من أجل استقرار أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ويتقدمها كل من الزيت، السكر، الحبوب والحليب. كما رفعت قيمة التحويلات الاجتماعية المدرجة في ميزانية الدولة سنة 2019 بنسبة 7 بالمائة.

¹ طالي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 247.

² www.tsa-algerie.com/14/01/2019

ج- دعم أسعار الاستهلاك لمادتي السكر والزيت

بلغ استهلاك الزيوت النباتية سنة 2009 حدود 12 كلف للفرد، إن هذا الاستهلاك يُظهر زيادة كبيرة في الطلب عليه (+78 بالمائة) ما بين عامي 2000 و 2011، رافقه زيادة في الواردات والإنتاج المحلي، خاصة وأن الجزائر ليس لها وحدات صناعية كافية، حيث بلغت الواردات 1.4 مليار دولار سنة 2011¹.

إن الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة سنة 2011 لدعم أسعار السكر والزيت التي أثار ارتفاعها اضطرابات اجتماعية واسعة كالخروج في مظاهرات، ستكلف الدولة حوالي 30 مليار دج أي حوالي 330 مليون أورو، في حين أن الإعفاء الجمركي والجبائي الذي سيطبق ابتداء من منتصف فيفري 2011 سيكلف الدولة (الخزينة العمومية) خسارة مالية تقارب 23 مليار دج، لذا تُشدد الدولة على احترام التجار لعتبة الأسعار التي حددتها، وكل هذا يهدف للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

وفي نفس السياق فإن قيمة دعم مادتي السكر والزيت قارب 12 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017، حيث بلغ الدعم الإجمالي المخصص منذ بداية العمل بنظام استقرار أسعار الزيت الغذائي الطبيعي الخام ومادة السكر الأبيض إلى غاية 13 ديسمبر 2017 نحو 11.81 مليار دينار حسب توضيحات مسؤولي المديرية العامة للتشريع وتنظيم النشاطات على مستوى وزارة التجارة، وفيما يخص المبالغ المالية المخصصة لهذا النشاط منذ السنة المالية ل 2012 إلى 13 جانفي 2018 فقد بلغت 19.8 مليار دينار².

وبحسب تطور مبالغ الدعم الإجمالي لأسعار الزيت الغذائي الطبيعي والسكر الأبيض فيلاحظ أن أكبر دعم لهاتين المادتين تم تسجيله في 2012 بما يقارب 3.2 مليار دينار، وحسب كل سنة بلغ هذا الدعم 2.1 مليار دينار سنة 2011 و 3.2 مليار دينار سنة 2012 و 2.16 مليار دينار سنة 2013 و 998.87 مليون دينار سنة 2014 و 451.56 مليون دينار سنة 2015 و 982.2 مليون دينار سنة 2016 و 1.74 مليون دينار سنة 2017³.

وبهذا الصدد صدر المرسوم التنفيذي في الجريدة الرسمية، حيث وضعت وزارة التجارة نظام يهدف إلى المحافظة على استقرار أسعار الزيت الغذائي الطبيعي والسكر الأبيض المقرر من قبل الدولة بداية سنة 2011 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 6 مارس سنة 2011، وحدد هذا المرسوم السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، وفي هذا الإطار حدد المرسوم الأسعار القصوى مع احتساب

1 Jean Louis Rationnel et el Hassan ben Abderrazik, *céréales et oleoproté angineux au Maghreb chapitre Algérie pour un co-développement de filière territorialisées*, institue de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED), Paris, mai 2014, p 23-24.

2 www.djazairss.com/aps/452174/08/11/218

3 <http://www.aps.dz/ar/economie/52174-12-2011-2017/29/01/2019>

جميع الرسوم لصفيحة الزيت ذات 5 لتر وقارورة 2 لتر و 1 لتر على التوالي بـ 600 دج، 250 دج و 125 دج، فيما يتم تحديد الأسعار القصوى للكيلوغرام السكر الموضب بـ 95 دج و 90 دج بالنسبة للسكر غير الموضب¹.

تعتبر سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك سياسة مكلفة للدولة وفي نفس الوقت لا تخدم مصلحتها، كما أنه ينتج عنها تعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية لأن هذا النوع من الدعم يعود بالفائدة أكثر على الفئة ذات الدخل المتوسط وهذا على حساب الفئة ذات الدخل المحدود.

كما أن دعم الأسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن.

من ناحية أخرى نجد أن توفير بعض المواد الغذائية بأسعار مدعمة يجعل المستهلكين يتمادون في استهلاك هذه المواد إلى حد تبذيرها وهو ما يعتبر هدرا لموارد الدولة.

كما أن هذه السياسة تساهم في انخفاض معدلات الاستثمار في القطاع الفلاحي، وذلك بقتل روح المنافسة بين الفلاحين خاصة وأن الأسعار مقننة من طرف الدولة، مما يدفع الفلاح لتفضيل الاستيراد على الإنتاج المحلي، وبهذا فإن هذه السياسة تشجع الاستيراد على الإنتاج المحلي كما تدفع بعض الفئات الاستهلاكية للتبذير ومادة الخبز خير دليل على ذلك.

ولهذا أوصى خبراء البنك العالمي الدول النامية بضرورة التحلي عن هذه السياسة المنتهجة من قبلهم، والتوجه إلى دعم المنتج وتحفيزه وتشجيعه لرفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية، لأن هذا الأخير سيساهم في رفع الدخل القومي وخلق مناصب شغل وتقليص الواردات اتجاه العالم الخارجي.

كما يسمح هذا النوع من التدعيم للمنتج بتطوير وتنويع إنتاجه حسب القدرات المتاحة والمتوفرة له من الأسمدة، التجهيز والقروض، الائتمان... إلخ.

ثانيا: دعم الأسعار على مستوى الإنتاج

إن سياسة الدعم المنتهجة عند الإنتاج تجعل خزانة الدولة تتحمل أعباء كبيرة إلا أنها تحقق منافع مستقبلية بفعل تشجيع المستثمرين، والمنتجين في مجال هذا القطاع الفعال الذي يعتبر المصدر الأساسي لتوفير الثروة والموارد المالية بعد زوال النفط².

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 6 مارس سنة 2011، وحدد هذا المرسوم السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، ص ص 27-29.

² مجدولين دهبنة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

فهذه السياسة طبقت في مختلف دول العالم، وهي أن تتحمل الدولة جزء من تكاليف الإنتاج والتصدير، من طرف موازنة الدولة وهذا الدعم يهدف إلى عرض منتجات بأسعار منخفضة في السوق المحلي أو في السوق الدولي. " فتوجيه الدعم عند الإنتاج مكلف للغاية لموازنة الدولة وبالتالي أصبح يُلزم أصحاب القرار في توجيه الإعانات بدقة نحو الأشخاص والهيئات التي تكون في حاجة أكثر إليها ولن يتم ذلك إلا بمراعاة العلاقة بين المزايا والتكاليف الناجمة عن سياسة الدعم".¹

أ- دعم الأسعار على مستوى الإنتاج لمادة الحليب

شهد دعم الدولة لغبرة الحليب الموجهة لإنتاج الحليب المبستر المدعم (25 دج/ل ارتفاعا بـ 15.38 بالمائة بين سنتي 2012 و 2013 حيث انتقل من 26 مليار دج إلى 30 مليار دج بعد أن قدر بـ 24.5 مليار دج سنة 2011 وخصص له 46 مليار دج في سنة 2014).

أصدر قرار وزاري في 15 ديسمبر 2008 يحدد شروط الاستفادة من الدعم المحددة كما يلي²:

- في مجال إنتاج حليب الأكياس وإدخال الحليب الطازج في العملية الصناعية، يوجه 19 دج/ل للمربين و 5 دج/ل للقائمين على جمعه و 7 دج/ل للمحولين (1218 جامع، 32000 مربي).

- الإعانات الموجهة لدعم إنتاج الأعشاب والكلأ: 50 بالمائة منها مسقفة عند مستوى 60000 دج/هـ بالنسبة لتحصيل بذور الكلأ، كما تُسقف 30 بالمائة منها عند مستوى 40000 دج مستثمرة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج الزراعي المتخصصة، وتُقدم إعانة بـ 500 دج/م³ أقصاها 100000 دج/ل للمستثمرة من أجل بناء هياكل البنى التحتية اللازمة لعملية تخزين الأعشاب والكلأ.

- إعانات تُمنح من أجل الحصول على سلالات جديدة من الأبقار المتطورة والقيام بعملية التلقيح

الاصطناعي وجلب المعدات المتعلقة بتخزين الحليب.

- دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية: يحصل المربون على دعم لتسهيل الحصول على معدات الإنتاج و التجهيزات المخصصة لتربية الأبقار، وجمع الحليب ونقله ومراقبة نوعيته ومعالجته (دعم في حدود 30 بالمائة من التكلفة الإجمالية لأي عملية مع تحديد أقصى دعم ممكن، يحدد مثلا بـ 550 ألف دج في حالة اقتناء تجهيزات لتبريد الحليب المجموع تتراوح سعتها ما بين 2000 و 6000 لتر و 420 ألف دج لشراء براميل نقل الحليب التي تتراوح سعتها بين 1000 و 6000 لتر، و 750 ألف دج في حالة اقتناء تجهيزات لمعالجة الحليب و 450 ألف دج

¹ عمر شعبان، السياسة السعرية وأثارها على تطور الإنتاج الفلاحي، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 1996، ص 43.

² Maghni billal, analyse des politique de soutien à l'agriculture en Algérie, communication a présenter lors des 7journées de recherches en sciences social INRA-SFER-CIRAD à agro campus ouest, 12 et 13 décembre 2013, p 11-12.

تجهيزات تخثير وتكثيف الحليب)، إضافة إلى حصولهم على دعم لبناء الهياكل المادية لتربية الأبقار في حدود 30 بالمائة ممن تكلفه الإنشاء على أن لا يتجاوز الدعم قيمة 500 ألف دج.

- إقرار الديوان الوطني لأغذية الأنعام دعماً لإنتاج مادة الذرى التي تعد المادة الغذائية الأساسية في تغذية الأبقار الحلوب، يتمثل في الشراء مباشرة من المنتجين بسعر 4300 دج/ للقنطار بعد أن يقوم الديوان المهني للحبوب بتزويد المنتجين بالبذور والأسمدة وتوفير الآلات المستعملة في إنتاج الذرى، وبأى ذلك في ظل ارتفاع كمية استيراد الذرى التي ارتفعت من 2.2 مليون طن سنة 2009 إلى 2.7 مليون طن سنة 2010 (600 مليون دولار).

ب- دعم الأسعار على مستوى الإنتاج لمادة الحبوب

- السعر الأدنى المضمون للإنتاج

حدد المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1428 الموافق 25 ديسمبر سنة 2007 أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه، حيث حدد المرسوم سعر السميد العادي والممتاز من سعر الخروج من المصنع إلى غاية وصولها للمستهلك كما يلي¹:

✓ سميد عادي 900 دج لكيس 25 كلغ.

✓ سميد ممتاز 1000 دج لكيس 25 كلغ.

أما فيما يخص سعر شراء القمح الصلب بالنسبة للمطحنة 2280 دج للقنطار، حيث تتكفل الدولة بهذا الفارق بين السعر الحقيقي وسعر الشراء.

حيث يقوم الفلاح ببيع محصول القمح داخل الجزائر لوحدة الحبوب بسعر 4500 دج للقنطار، وبدوره يقوم ديوان الحبوب ببيعه لأصحاب المطاحن بـ 2280 دج للقنطار لتحويله إلى سميد ممتاز وعادي، وصاحب المطحنة يبيعه لأصحاب الجملة بعدها للتجزئة ثم المستهلك بسعر 900 دج لكيس 25 كلغ وبسعر 1000 دج لكيس 25 كلغ.

تحدد الأسعار الدنيا المضمونة للإنتاج سنويا عن طريق مرسوم خاص بها، وتتولى تعاونيات الحبوب والبقوليات التابعة للديوان المهني للحبوب دفعها إلى المنتجين عند شراء الحبوب، حتى تضمن لهم بيع كل الكميات المعروضة وتشجيعهم على عدم تخزين محاصيلهم (الأسعار المحلية أعلى من الأسعار الدولية بـ 40 بالمائة بالنسبة للقمح في سنة 2013).²

غير أن ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي منذ بداية عقد التسعينات، والتزام الجزائر بتطبيق برامج التعديل الهيكلي وإحداث تخفيضات في قيمة العملة الوطنية تسببت في ارتفاع فاتورة استيراد الحبوب، ما دفعها إلى

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1428 الموافق 25 ديسمبر سنة 2007، يحدد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه، ص ص 10-11.

² ذهيبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 150.

إدخال عدة تعديلات على السعر الأدنى المضمون للإنتاج سواء بالنسبة للقمح الصلب أو اللين، والجدول الموالي يعرضها:

جدول رقم (3-44): تطور مستوى السعر الأدنى المضمون لإنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2013

الوحدة: دج/طن

السنة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
1989-1988	3200	3300	
1990-1989	5000	4100	
1994-1992	10250	9100	
2005-1995	19000	17000	حر
2006-2005	20000	18000	
2007	20500	19500	
2014-2007	45000	35000	

المصدر:- ذهيبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،

أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014-2015، ص 151.

- مجدولين ذهيبية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 365.

نلاحظ ارتفاع أسعار إنتاج القمح بنوعيه من سنة لأخرى، فالقمح الصلب بلغ 45000 دج/ للطن خلال

السنوات الأخيرة بعدما سجل 3200 دج / للطن سنة 1989-1988 أي بمعدل زيادة بلغ 40.63 بالمائة، نفس

الشيء بالنسبة للقمح اللين حيث سجل 35000 دج / للطن خلال الفترة 2007-2014 بعدما كانت قيمته سنة

1989-1988 حوالي 3300 دج/ للطن وبهذا تكون نسبة الزيادة أقل من نسبة الزيادة في القمح الصلب حيث بلغت

نسبة 6.06 بالمائة، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- ارتفاع أسعار مدخلات (مستلزمات) الإنتاج كالأسمدة والبذور والآلات الفلاحية، كما أن الجزائر تعتمد

على الخارج في توفيرها.

- تأثير ارتفاع أسعار القمح عالميا على السوق المحلية، خاصة وأن الجزائر تعتمد في توفير على الاستيراد بنسبة

تفوق 60 بالمائة.

- عزوف الشباب على العمل في القطاع الفلاحي، وبالتالي انخفاض نسبة العمالة به من جهة ومن جهة

أخرى قلة تأهيل وإرشاد وتوجيه العاملين في القطاع كما أن غالبيتهم من فئة الكهول.

- الاعتماد على الطرق التقليدية والقديمة في عملية الحرث والبذر والحصاد، مما يؤدي لإتلاف كميات لا بأس

بها.

- قلة الأراضي المرورية المخصصة لشعبة الحبوب عامة والقمح خاصة، أدى إلى ضعف مردودية الهكتار.

ومن جهة فإن أسعار الحبوب للمصنعين تحظى بدعم من طرف الدولة، وهذا بهدف تخفيض الأسعار للمستهلك، وفي الجدول الموالي أسعار إنتاج الحبوب وطحنها في الجزائر لسنة 2013:

جدول رقم (3-45): أسعار إنتاج الحبوب وطحنها في الجزائر سنة 2013

الوحدة: دج/ قنطار

الحبوب	سعر الإنتاج	سعر البيع للمصنع	التعويضات
القمح الصلب	4500	2250	49%
القمح اللين	3500	1285	63%
الشعير	2500	1550	38%

Source : jean louis rationnel et el Hassan benabderrazik, *céréales et oleoprotéagineux au Maghreb chapitre Algérie pour un co-développement de filière territorialisées*, institue de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED), paris, mais 2014, p 16.

يتم تحديد أسعار الحبوب خاصة القمح من طرف الدولة وبالتالي فسعره محدد قانونيا ولا يمكن تغييره أو التلاعب به، نظرا لأهمية المادة الإستراتيجية، فالمصنع يستفيد من دعم سعر إنتاج القمح بنوعيه بحوالي 49 بالمائة و63 بالمائة بالنسبة للقمح الصلب واللين على التوالي، وتعتبر نسبة الدعم مرتفعة خاصة إذا ما قورنت بمادة الشعير التي لا تحظى إلا بنسبة 38 بالمائة من الدعم وذلك نظرا لطبيعة المادة التي لا تدخل بشكل كبير في الاستهلاك، إن هذا الدعم أثر على أسعار مشتقات الحبوب وذلك من خلال تدخل الدولة في تحديد الأسعار وحتى هوامش الربح، والجدول الموالي يوضح أسعار تسويق مشتقات الحبوب لسنة 2013 كما يلي:

جدول رقم (3-46): أسعار تسويق مشتقات الحبوب في الجزائر لسنة 2013

الوحدة: دج/قنطار

المنتج	الخروج من المصنع	سعر التجزئة	المستهلك
سميد عادي	3250	3400	3600
سميد ممتاز	3500	3700	4000
فرينة	2000	2080	2180

Source : jean louis rationnel et el Hassan benabderrazik, *céréales et oleoprotéagineux au Maghreb chapitre Algérie pour un co-développement de filière territorialisées*, institue de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED), paris, mais 2014, p 16.

- الإعانات المالية والقروض البنكية:

تعتبر من أهم آليات التدخل التي تعتمدها الدولة لتشجيع إنتاج الحبوب في الجزائر، وبالنظر إلى ارتفاع فاتورة استيراد الحبوب لجأت الدولة إلى إطلاق سلسلة من الإجراءات أهمها: منح المنتجين دعما مسبقا لجميع الحبوب قدر ب 820 دج/للقنطار بالنسبة للقمح اللين و620 دج/ للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و450 دج/ للقنطار بالنسبة لمادة الشعير، كما يستفيد المنتجون من منح نقدية لمضاعفة إنتاج البذور تتراوح بين 10 بالمائة إلى 20 بالمائة من سعر البذور حسب نوعية البذور المشتراة، إضافة إلى استفادة المنتجين من قرض زراعي موسمي دون فائدة

للحصول على مدخلات الإنتاج وإعانات مالية لتطوير الإنتاج من خلال انتقاء اليد العاملة المؤهلة واستعمال البذور والأسمدة والمبيدات الجيدة.¹

إدماج مشتقات الحبوب ضمن المنتجات المدعمة من طرف الدولة، كما يستفيد المنتجون من تخفيض أسعار الكهرباء والغاز والماء، وتم في جانفي 2008 تحديد وتثبيت أسعار تنازل الديوان المهني للحبوب عن القمح الصلب لصالح المطاحن عند مستوى 2250 دج/للقنطار ارتفع سنة 2011 إلى 2280 دج/للقنطار بفارق 4.9 بالمائة من سعر الإنتاج المقدر بـ 4500 دج/للقنطار، وبدورها تطرح المطاحن منتجاتها من السميد العادي لتجار التجزئة عند سعر 3400 دج/للقنطار و 3700 دج/للقنطار بالنسبة للسميد الممتاز (سنة 2013) ويتحصل عليها المستهلك عند مستوى 3600 دج/للقنطار و 4000 دج/للقنطار على التوالي، أما بالنسبة للقمح اللين فيقدر سعر التنازل للمطاحن بـ 1285 دج/للقنطار علما أن سعر الإنتاج محدد عند مستوى 3500 دج/للقنطار (فارق 63 بالمائة من سعر الإنتاج)، لتطرح المطاحن منتجاتها من الفرينة إلى المخابز بسعر 2000 دج/للقنطار وإلى تجار التجزئة عند سعر 2080 دج/للقنطار وبسعر 2180 دج/للقنطار للمستهلكين.²

كما أن الإعانات الموجهة لشعبة القمح عرفت تراجعاً منذ سنة 2008 وذلك بسبب ارتفاع أسعار القمح في الأسواق العالمية، حيث عرفت أسعاره ارتفاعاً حاداً كان له تأثير كبير على ميزانية الدولة وعلى الأموال المخصصة للحبوب، فسياسة دعم أسعار الاستهلاك من جهة ودعم الإنتاج من جهة أخرى تسبب في نزيف كبير لميزانية الدولة، هذا ما أدى إلى انخفاض الإعانات المخصصة للقمح كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-47): الإعانات الموجهة لشعبة القمح من 2000 إلى 2010

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإعانات	307	8245	5921	9089	9545	5401	6125	5602	534	1150	979

المصدر: مجدلين ذهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 348.

التدخل القوي للدولة سنة 2008 من خلال تقديم دعم بـ 0.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للديوان المهني للحبوب لضمان استقرار أسعار طحين القمح، وإنشاء صندوق تعويض لاسترداد تكاليف النقل حفاظاً على استقرار أسعار مشتقات الحبوب في مناطق الجنوب.

في حين سياسة تحرير أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم بشكل جزئي أو كلي، فإن هذه السياسة سينتج عنها توفير مبالغ لخزينة الدولة، وتقليص الإنفاق العام ولكن في آن واحد سيتأثر المواطن على مستوى الاستهلاك حيث ترتفع أسعار المنتجات الزراعية، وتنخفض القدرة الشرائية لأغلبية الأفراد ويتقلص الادخار الذي ينتج عنه ضياع فرص الاستثمار وانخفاضه. وخاصة في الوقت الراهن أين سجلت العملة الوطنية انهياراً في قيمتها.

¹ ذهينة لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

² عردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

ج- دعم إنتاج مادتي الحليب والحبوب من طرف FNRDA و FNDIA

1-الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA

يتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) دعم النشاطات الفلاحية النباتية والحيوانية لكن سنركز على دعم شعبي الحبوب والحليب لأنهما موضوع الدراسة، حيث يقدم الصندوق الدعم على النحو التالي¹:

❖ دعم تنمية السقي الفلاحي:

- يتم هذا الدعم للزراعات التي تحتاج للسقي ، بهدف رفع المردودية من هذه المحاصيل للمستثمرين والفلاحين المنخرطين في الاستفادة من دعم هذا الصندوق الذي يتم من خلال:
- دعم إنشاء هياكل للتخزين الوسيطة التي تتمثل في أحواض لجمع المياه بهياكل الاسمنت 100متر مكعب بـ250.000 دج/للوحدة، الأحواض بالطين (عملية الحفر والردم) ومغطاة بالبلاستيك لحجم تخزين 1500 متر مكعب يُدعم بـ200.000 دج/للوحدة، حجم تخزين 3000 متر مكعب يُدعم بـ300.000 دج/للوحدة، وحجم تخزين 4500 متر مكعب يُدعم بـ400.000 دج/للوحدة؛
 - دعم أجهزة الضخ والسقي: تدعم أجهزة الضخ ولوازمها بـ500.000 دج، وأجهزة السقي بالرش تدعم بـ200.000 دج، كما تدعم كل قطعة أرض ذات 5 هكتار على الأكثر بـ ثلاث مجموعات تركيبية مكونة من 24 مرش للمجموعة الواحدة بقيمة 200.000 دج/للوحدة؛
 - دعم رشاش حلزوني لكل قطعة أرض ذات 5 هكتار على الأكثر بحد أقصى ثلاث رشاشات حلزونية للمزرعة الواحدة بقيمة 200.000 دج/للوحدة؛
 - دعم صف واحد من مرشات مصغرة بـ 60.000 دج/للهاكتار؛
 - دعم شبكة السقي بالتقطير بـ200.000 دج/للهاكتار؛
 - دعم تهيئة شبكة توزيع مياه السقي، حيث يدعم إعادة الاعتبار لمصاريف المياه بـ250 دج/متر خطي لزراعة الحمضيات والنخيل، دعم إنشاء مصارف جديدة للمياه بـ600 دج/متر خطي، دعم إعادة الاعتبار لشبكة السقي في الحقل 800 دج/متر خطي لزراعة النخيل؛
 - دعم إعادة الاعتبار للفقارة وزراعة الواحات من خلال دعم تهيئة الشبكات بـ10.000 دج للانجاز، و700 دج/للمتر خطي لصيانة ممرات الصرف، و600 دج/للمتر خطي لصيانة الممرات الأساسية، 500 دج/للمتر خطي لصيانة الشبكات الثانوية.

¹ غردى محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص154-155-158.

❖ دعم تكثيف إنتاج الحبوب

يهدف دعم تكثيف الإنتاج إلى رفع الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية والهضاب العليا والمحيطات المسقية في المناطق الصحراوية وتوسيعها، ويستفيد الفلاحون من دعم (FNRDA) وفق ما يلي:

- دعم الحرث العميق وتسوية التربة بمبلغ قدره 300 دج\الهكتار، وفي حالة اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية، كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة مع الحرث المبكر يستفيد الفلاح من 6000 دج\الهكتار، وفي حالة دون الحرث يدعم بـ 4100 دج\الهكتار؛
- دعم استخدام المواد الطاقوية: دعم الكهرباء 170 دج\الهكتار للأراضي المتواجدة في الساحل وشبه الساحل، و 200 دج\الهكتار للأراضي المتواجدة في الهضاب العليا، و 260 دج\الهكتار الأراضي الزراعية المتواجدة في الجنوب؛
- دعم المناطق المعروفة بآفة الديدان البيضاء التي تضر المحصول بـ 1500 دج\الهكتار للحماية ضد هذه الديدان؛
- دعم الإنتاج يتم من خلال تقديم منحة لإنتاج الحبوب بـ 570 دج/للقنطار للقمح الصلب، و 770 دج/للقنطار للقمح اللين، منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال 500 دج/للقنطار، منح إنتاج البذور والشتلات بعد تسليم شهادة اعتماد نهائية (CAD) من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات (CNCC) حسب الصنف G1-G4: 20 بالمائة، R1: 15 بالمائة، R2-R3: 10 بالمائة بالنسبة للسعر المرجعي لسنة 2000-2001 والذي هو: 1900 دج/للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، 1700 دج/للقنطار للقمح اللين، 1000 دج/للقنطار للشعير والخرطال، ويقدم هذا الدعم للفلاحين الذين يقدموا إنتاجهم إلى تعاونيات جمع الحبوب التابعة للديوان الوطني للحبوب.

❖ دعم اقتناء العتاد الفلاحي

يعتبر العتاد الفلاحي من أهم وسائل تطوير الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، لذا عملت الدولة على دعم الفلاحين لاقتناء هذه الوسائل، بشرط أن يكون المستفيد يملك أو يستغل قطعة أرض لا تقل عن 2 هكتار للحصول على دعم شراء العتاد الآتي:

- دعم شراء جرار 65 حصان (TP 65 CV) بـ 700.000 دج؛
- دعم وسيلة تسوية التربة (Couver crop 8-16) بـ 60.000 دج؛
- دعم مقطورة جرار (Remorque) بـ 60.000 دج؛
- دعم محراث بقطعتين مقلوبين (Charruebisocsréversible) بـ 450.000 دج كدعم أقصى؛
- دعم آلة القلع (Arracheuse) بـ 100.000 دج؛

- دعم اقتناء آلة رش 1000 لتر (Pulvérisateur) بـ 85.000 دج؛
- أما الفلاحين الذين يملكون قطع لا تقل عن 0.5 هكتار يتحصلون على دعم لاقتناء آلة حرث آلة مجهزة (Moto) بـ 200.000 دج، وآلة رش ظهري بمحرك بـ 5000 دج.

❖ دعم إنتاج الحليب

يعتبر الحليب ثاني مادة إستراتيجية من المنظومة الغذائية للفرد الجزائري بعد الخبز، كما تمثل فاتورة استيراد الحليب 400 مليون دولار سنويا، مما أدى بالدولة للاهتمام بهذا المنتج وتنميته من خلال تحفيز وتشجيع المربين للماشية والأبقار على رفع الإنتاج وتوفيره بقدر كبير في السوق الوطنية وتقليص استيراده، بدعم إنتاجه في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وفق ما يلي:

- دعم المربين الذين يملكون 6 أبقار على الأقل بـ 20.000 دج، لاقتناء العتاد الخاص بالتربية كتركيب وتجهيز أحواض الشرب الآلية؛

- دعم اقتناء العتاد الخاص بالحليب حيث تدعم عربات الحليب بـ 80.000 دج، أحواض التبريد بـ 120.000 دج، والتجهيز الخاص بقاعة الحليب بـ 530.000 دج؛

- دعم كل شخص يقوم بإنشاء مركز لجمع الحليب الطازج الحد الأدنى لقدرة المركز 1000 ل يوميا بـ 300.000 دج، بشرط الحصول على اعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية الولائية، ويكون الحل في مكان مناسب حسب التنظيم المعمول به؛

- دعم شراء الخزانات المبردة أو ذات الحرارة الثابتة المخصصة لنقل الحليب بالشكل التالي:

- الخزانات الأكثر من 2000 ل وأقل من 6000 ل بـ 400.000 دج؛

- الخزانات الأكثر من 6000 ل بـ 800.000 دج.

- كما تقدم منحة تشجيع رفع إنتاج الحليب بـ 5 دج/لتر، عند تسليمه لوحدة جمع الحليب التي تحولها إلى وحدات التحويل؛

- يدعم من يجمع الحليب من المربين المنتجين للحليب الطازج بـ 3 دج/لتر، بشرط أن يملك أجهزة ملائمة للتبريد، ومتحصل على اعتماد صحي من طرف المفتشية البيطرية للولاية المتواجد بها؛

- يدعم عملية إنتاج الحليب الطازج في عمليات التحويل الصناعية للحليب بـ 2 دج/لتر؛

ب- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:

يتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط، والمتمثلة في¹:

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛

¹ المرجع السابق، ص ص 160-161.

- تامين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبيه وتصديره؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتأمينها؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الزراعي؛

- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

*يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتأمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري، والتي حددت بنسبة 30 بالمائة من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقف قصوى لحجم الدعم؛ رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم، وهذا ما نتطرق إليه فيما يلي:

❖ دعم تنمية السقي الفلاحي:

تم إعادة سياسة دعم تنمية السقي الفلاحي، حيث أصبح دعم إعادة الاعتبار لمصارف المياه في حدود 200 ملل/للكتار ومساحة 5 هكتار ب 30 بالمائة من حجم الاستثمار وحد أقصى 250 دج/ملل، ودعم إنشاء مصرف جديدة في حدود 200 ملل/للكتار ومساحة 5 هكتار ب 30 بالمائة من حجم الاستثمار وحد أقصى 600 دج/ملل؛

- دعم تجديد الموارد المائية عن طريق دعم التنقيب بواسطة آلة غير الدوار (par battage) ب 30 بالمائة من حجم الاستثمار وحد أقصى 2000 دج/ملل و 120 ملل وقطر 50سم، مع تحديد عمق الحفر من قبل مصالح الري الولاية؛

- دعم الحفر بالة بالدوار ب 30 بالمائة من حجم الاستثمار وحد أقصى 5000 دج/ملل و 20 ملل؛

- دعم إنشاء هياكل التخزين الوسطية من خلال دعم إنشاء أحواض لجمع المياه ذات هياكل الاسمنت سعة 100 متر مكعب، ب 30 بالمائة من حجم التكلفة وحد أقصى 70.000 دج/للوحدة؛

- دعم أجهزة الضخ من خلال دعم أجهزة ولوازم الآبار بالتنقيب والسقي ب 30 بالمائة من حجم التكلفة وحد أقصى 200.000 دج، وأجهزة ولوازم الآبار والسقي ب 30 بالمائة من حجم التكلفة وحد أقصى 100.000 دج؛

- دعم أجهزة السقي لمجموعة مكونة من 24 مرش لسقي من 1 إلى 10 هكتار، وحد أقصى مجموعتين لكل 10 هكتار بـ 30 بالمائة من حجم التكلفة وحد أقصى 150.000 دج؛
 - دعم رشاش حلزوني لسقي قطعة ذات 5 هكتار بـ 30 بالمائة من حجم التكلفة وحد أقصى 150.000 دج؛
 - دعم تجهيزات السقي المحوري بـ 30 بالمائة من حجم التكلفة كحد أقصى؛
 - دعم محطة رأسية بـ 45.000 دج/للوحة، شبكة في الحامل للري بالتنقيط بـ 100.000 دج، وصف واحد من مرشات مصغرة بـ 55.000 دج/للهاكتار.
- ❖ دعم تكثيف إنتاج الحبوب:

عرف هذا الفرع تغييرا في نظام الدعم الخاص به، حيث تُخصص لدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية في المناطق الأولى ذات الكثافة في الإنتاج مبلغ 8.000 دج/للهاكتار، و7.500 دج/للهاكتار كحد أقصى للشعير والخرطال معا، وهذا الدعم موزع بالشكل التالي: 2000 دج/للهاكتار للحث العميق والمتقاطع، و2000 دج/للهاكتار للقمح، و1500 دج/للهاكتار للشعير والخرطال معا للبذور، و2000 دج/للهاكتار للأسمدة، و2000 دج/للهاكتار لمحاربة الأعشاب الضارة؛

في المناطق الثانية المستخدمة في زراعة الشعير والخرطال خصص لها دعم كلي 3000 دج/للهاكتار وحد أقصى 4500 دج/للهاكتار، موزعة كالآتي: 1000 دج/للهاكتار لبذور الشعير والخرطال المتعددة الاستخدام وكحد أقصى 1500 دج/للهاكتار، 1000 دج/للهاكتار للأسمدة وكحد أقصى 2000 دج/للهاكتار، 1000 دج/للهاكتار لمحاربة الأعشاب الضارة، و1500 دج/للهاكتار تعويض المحصول التالف.

يُضاف إلى ما سبق فيما يخص مادة الحليب أن المربي يستفيد من دعم العتاد الفلاحي بنسبة 30 بالمائة شرط أن يكون العتاد محلي الصنع، أما تجديد الحاصدات والآلات فالدولة تدعم ما نسبته 60 بالمائة والباقي يتحملها الفلاح، أما فيما يخص دعم الأعلاف فمثلا مادة النخالة يشتريها المربي بسعر 1500 دج للطن في حين سعرها الحقيقي 2500 دج (أي الدولة في كل طن من مادة النخالة تدعم ما قيمته 1000 دج)، نفس الشيء بالنسبة للأعلاف الخضراء فالفلاح يشتريها بسعر 9 دج/للكلغ في حين سعرها الحقيقي 14 دج/للكلغ أي قيمة الدعم 5 دج/للكلغ، هذا يعني أنه توجد مبالغ ضخمة توجه لدعم مربّي المواشي من أجل تشجيعهم وتخفيفهم على تربية الأبقار الحلوب¹.

أما الحبوب ففي كل عملية يقوم بها الفلاح يستفيد من الدعم الفلاحي²:

- بالنسبة للبذور القيمة الحقيقية لبذور الحبوب 7500 دج/للطن في حين يتحصل عليها الفلاح بسعر 4500 دج/للطن (قيمة الدعم 3000 دج/للطن).

¹ تصريح مسئول شعبة الحليب، مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف، 2019.

² تصريح مسئول شعبة الحبوب، مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف، 2019.

- تدعم أسعار الأسمدة والأدوية بنسبة 20 بالمائة.
 - تدعم أسعار آلات السقي بنسبة 50 بالمائة وآلات التنقيب على المياه بنسبة 40 بالمائة و 50 بالمائة بالنسبة للمضخات و40 بالمائة للأحواض المائية.
 - آلة الجرار تدعم بنسبة 40 بالمائة والحاصدة تدعم بنسبة 70 بالمائة من سعرها وآلات الحرث 40 بالمائة.
 - كما يدعم سعر الكهرباء بـ 320 دج للهكتار، والمازوت 20 دج للهكتار.
- إلا أنه وبالرغم من هذه الامتيازات لا تزال الفلاحة دون المستوى المطلوب وبعيدة عن تحقيق طموح الأمن الغذائي، ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:
- معظم الفلاحين لا يستعملون المسار التقني في فلاحتهم ويعتمدون على أساليب تقليدية.
 - حوالي 70 بالمائة من الفلاحين لا يملكون مستوى ثقافي.
 - عدم استعمال الوسائل الكاملة في زراعة الحبوب كالسقي التكميلي ونقص الترشيد والتوجيه الفلاحي.
 - كذلك نجد مشكل صوامع تجميع الحبوب إذ في غالبيتها تعود للحقبة الاستعمارية.
- ثالثا: إيجابيات وسلبيات سياسة الدعم الفلاحي
- أ- إيجابيات الدعم الفلاحي
- للدعم الفلاحي العديد من المزايا والإيجابيات، وتمثل في¹:
- إن الأسعار المرتفعة بسبب سياسة دعم الأسعار تؤدي إلى تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل المدعمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الوضع المعيشي.
 - إن زيادة الإنتاج تسهل مهمة الدولة في تأمين احتياجات السكان الغذائية وتحقق سياسة تخزين مستقرة بما يعوض عن الاستيراد من السوق العالمية والتخلص من التبعية الاقتصادية.
 - تؤدي سياسة دعم الأسعار لتوفير معدل التراكم المطلوب لتطوير الزراعة، إذ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي شراء المنتجين الآلات الجديدة واستعمال تقنيات حديثة مما يحدث زيادة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج.
 - إتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ثم الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف عناصر الإنتاج؛
 - يعد تأثير هذه السياسة على تكثيف الإنتاج وتطويره أكثر فاعلية من تأثير سياسة رفع أسعار الناتج النباتي في هذا المجال وخاصة في الدول النامية.

¹ بجدولين ذهينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

ب- سلبات الدعم الفلاحي

لكل سياسة سلبات مهما كانت إيجابياتها، وعليه فالدعم الفلاحي له عدة سلبيات تتمثل في:

- انخفاض أسعار المنتجات الاستهلاكية المدعومة من طرف الدولة يؤدي في ظل توافرها بالكميات الكافية في الأسواق المحلية إلى تشجيع الاستهلاك المحلي من تلك المواد.
 - إضعاف الحافز لدى المنتجين المحليين على إنتاج هذه المنتجات التي أصبحت أسعارها الداخلية منخفضة، ترتب عنه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي من المنتجات المدعومة.
 - إحجام المنتجين على إنتاج سلع أسعارها منخفضة يؤدي بالضرورة إلى تزايد الكميات المستوردة منها، الأمر الذي يُجتم على الدولة تدير الموارد المالية الكافية لتغطية التكاليف.
 - إن تخفيض أسعار المدخلات لا يُمكن من تحفيز إنتاج محصول معين، إذ أن هناك صعوبات في حصر المستلزمات المدعومة في إنتاج المحصول المعني، فقد يحدث تسرب بتحويل أحد المستلزمات المدعومة عن غرضها الأصلي إلى إنتاج محصول آخر لوجود فرصة أكثر ربحا.
 - إن الدعم المفرط لمستلزمات الإنتاج يشجع على استعمال المواد بشكل مسرف وخاطئ مما يؤدي إلى آثار سلبية على غلة الأرض بدلا من الآثار الإيجابية المرجوة.
- ويضاف إلى ما سبق ذكره من سلبيات للدعم الفلاحي¹:
- تميل الإعانات إلى أن تُخصص للصناعات.
 - تشجع الإعانات السلوك الريعي، ومن الصعب إزالتها مستقبلا.
 - القيمة المالية للإعانات يمكن أن تكون عالية ومرتفعة للأمة.
 - تقلل الإعانات من احتمال تطوير المؤسسات القابلة للحياة على المدى الطويل دون دعم.
 - يمكن أن يؤدي توقع الحصول على إعانات إلى تأجيل مشاريع مجدية، وخاصة في حال الائتمان المدعوم.
 - يمكن أن تعزز الإعانات المواقف الاقتصادية بنتائج عكسية بين المستفيدين من الإعانات.

¹ لطفي مخزومي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

لقد أظهر الواقع أن تطبيق آلية دعم الأسعار عند الإنتاج تميز بغموض أصبح من الصعب معه تقدير الدعم الحقيقي، ولم يكن له إلا أثر محدود على قطاع الفلاحة كما يلي¹:

✓ إن الأسعار الدنيا المضمونة للمواد المصنفة إستراتيجية لم يستفد منها إلا صنف محدود جدا من المستثمرات الفلاحية (التي يديرها إطارات فلاحية وتملك وسائل نقل منتوجاتها إلى هياكل التسويق الحكومية)، وشكلية ضيقة من المواد (الحبوب والبقول والجافة).

✓ غياب نص تنظيمي لضبط الأسواق لم يسمح للمنتجين بالاستفادة من الأسعار الدنيا المضمونة في حال ما إن كان السوق غير ملائم.

✓ النشر المتأخر للأسعار الدنيا المضمونة المرتبط بطبيعة النصوص التنظيمية (المراسيم) لم يكن له أثر على توجيه الإنتاج.

✓ إن تثبيت أسعار دنيا مضمونة على أساس تكاليف الإنتاج المعيارية له مفعول محدود في التحريض على تحسين الإنتاجية باستعمال الأساليب الحديثة وعوامل التكتيف الزراعي.

✓ إن الاتفاقية التي وقعتها الجزائر في 3 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم اتفاق ستانداي في 24 أبريل 1994 أدى إلى الإلغاء التام للدعم في نهاية 1995 (إلا الحبز والحليب).

إن نظام الدعم الحكومي له مجموعة من العيوب تتمثل في²:

- المحيط والإطار القانوني والتشريعي المعقد والمبهم في أحيان كثيرة، وجود ثغرات قانونية وتقنية تزيد من احتمالية التلاعب بهذا النظام والغش من خلال تحويل الدعم إلى دخل للفاعلين (تجار الجملة والوسطاء...) بدل توجيهه لمستحقيه.

- توجيه غير سليم وغير فعال لمستحقيه خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالة والتنسيق بين الهيئات الرقابية حيث أن دعم مادة الفريضة يستفيد منها كل شرائح المجتمع وحتى الأجانب (الأغنياء والفقراء يشتركون الفريضة بنفس السعر) بالإضافة إلى وجود تهريب نحو البلدان المجاورة.

- الضبابية وعدم الشفافية في عملية وميكانيزمات الاستيراد (سعر الاستيراد الوطني أكبر من سعر البورصات الدولية) خاصة مع غياب خلية فعالة لمراقبة ومتابعة تطور أسعار القمح الصلب واللين في الأسواق الدولية.

- إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلا من الاستثمار (قيمة الدعم أكبر من الاستثمار) كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة (خاصة المنافسة في السعر).

¹ رابح زيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004، ص 3-4.

² وليد زقاي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

المبحث الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر المطلب الأول: الإطار النظري للتمويل الفلاحي

يعتبر التمويل أحد الآليات المهمة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره، إذ هدفه الأساسي يتمثل في جذب وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي وخصائصه

أولاً: تعريف التمويل الفلاحي

قبل التطرق للتمويل الفلاحي لابد من معرفة التمويل أولاً ثم التطرق إلى التمويل الفلاحي الذي هو موضوعنا.

يعرف التمويل على أنه¹: البحث عن إمكانية الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين هما: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، والثانية تتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد.

إن مصطلح التمويل الفلاحي يعني: توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم، وغالباً ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها².

يتمثل التمويل الفلاحي في: منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتجهيئتها وتدعيم الري واستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة³.

يعرف التمويل الفلاحي بأنه: الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي⁴.

ويعرف أيضاً بأنه: توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

¹ غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² مجدولين دهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ بونوة شعيب وبودلال علي، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي الخامس حول الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 135.

⁴ فضيلة بوطورة مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر؛ دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص 53.

ثانيا: خصوصيات التمويل الفلاحي

لتمويل الفلاحي مجموعة من الخصائص يتمتع بها، والتي تتمثل في¹:

- التشتت الجغرافي والبعد المكاني وعدم التجانس السكاني وضعف البنية التحتية (نقل واتصالات) تجعل الحصول على الخدمات المالية وتطوير الشبكة الإقليمية في المناطق الريفية مكلفا، خاصة في ظل العزلة وانخفاض الكثافة السكانية.
- المخاطر المناخية الزراعية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأنشطة الزراعية والريفية ذات الطابع الموسمي والربحية المنخفضة، والتي تتسم بالتقارب في تخصصاتها واشتراكها بنفس عنصر الخطر، تفضي غالبا إلى الحصول على مستوى مداخيل منخفض وربحية متدنية تجعل من معدلات الديون صعبة السداد، خاصة تلك التي تتقاضاها مشاريع التمويل المصغر، كما أنها تقلل من قدرة الأسر الريفية -الفقيرة- على التعامل مع مخاطر التمويل.
- ضعف الموارد البشرية، مثل انخفاض مستوى التدريب وقلة الحوافز بالنسبة للأشخاص المتدربين على العمل في المناطق الريفية، يزيد من تعقيدات العرض المحلي للخدمات المالية.
- عدم وجود ضمانات مناسبة، إضافة إلى الأطر التنظيمية القانونية والسياسية التي تضعف المعاملات المالية، خاصة منها ما يتعلق بالموثوقية القانونية وثبات ملكية الأراضي الزراعية.
- ثقافة الائتمان، حيث يخلط الكثير من المزارعين وسكان الأرياف بين القروض والهبات، نتيجة للأنظمة القائمة في بعض البلدان (أنظمة سياسية في مرحلة انتخابات مثلا)، مما عقد من عمليات سداد القرض.

الفرع الثاني: أنواع التمويل الفلاحي

لتمويل الفلاحي عدة أنواع، تتمثل أهمها في²:

أولا: التمويل الذاتي

يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاحي على تمويل النشاط في حال صعوبة المصادر الأخرى وتعذرهما.

¹ دهبنة مجدولين، مقال بعنوان: التمويل الزراعي وتفعيل سلاسل القيمة للوصول بالمنتجات الزراعية للأسواق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 54.

ثانيا: التمويل بالقروض

تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسة مالية تنشط في نفس القطاع، إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي.

ثالثا: التمويل الحكومي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي وهو الهدف المنشود من هذا القطاع.

ويعرف على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزتها المالية برامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبية المالية للمشروع.

الفرع الثالث: أهداف التمويل الفلاحي وشروط نجاحه

أولا: أهداف التمويل الفلاحي

للتتمويل الفلاحي عدة أهداف تتمثل في¹:

- السعي للحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبئتها من جميع المصادر الذاتية والخارجية.
- زيادة المداحيل في الأوساط الريفية.
- مكافحة الفقر وتحسين الأمن الغذائي.
- وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية في ظل التجارة العادلة.
- المساواة بين الجنسين في توزيع المداحيل الزراعية.

ثانيا: شروط نجاح التمويل الفلاحي

لنجاح التمويل الفلاحي عدة شروط لابد من توفرها، وتتمثل في²:

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحياة وليس الملكية، ذلك أن الكثير من الفلاحين ليس لديهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الإقراض.

¹ مجدولين دهبنة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك BADR - وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص ص 32-33.

- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط القرض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسة الإقراض؛
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسة المختصة.
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة تراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقرضين؛
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدام هذه القروض في الأغراض التي منحت من أجلها.
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلات للدفع.
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عنه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المطلب الثاني: البنك المانح للتمويل الفلاحي (BADR)

الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206-82 حيث كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بهدف تنمية القطاع الفلاحي و التنمية الريفية فيعتبر بذلك أول بنك في الجزائر.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، كما يعتبر بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت. أما فيما يخص الجانب الاقراضى لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، و في هذا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية.

الفرع الثاني: القروض المباشرة التي يمنحها BADR

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح قروض متنوعة للفلاحين، و حاليا (في سنة 2018) القروض المتاحة هي:

أولا: قرض الريف

وهو قرض موسمي، حيث قررت الحكومة من أجل تعزيز ودعم مختلف مكونات إحياء الزراعة والاقتصاد الريفى، إنتاج منتج مصرفي يسمى الريف في 10 أوت 2008 والذي ينص عليه القانون التكميلي لميزانية 2008. في 10 أوت 2008 دخل قرض أرفيق RFIG حيز التنفيذ، وهو قرض تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وتتمثل هذه البنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الوطني الجزائري BNA)،

يتميز هذا القرض بـ 0 بالمائة فوائد أي الفوائد تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أما مدته فهي سنة واحدة ممددة بستة أشهر في حالة القوة القاهرة¹.

في حالة عدم السداد يفقد حق الحصول على سداد الفائدة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والقدرة على الاستفادة من الائتمان مرة أخرى.

شهدت سنة 2008 إطلاق الحكومة لقرض الرفيق الذي هو عبارة عن قرض استغلال دون فوائد لمدة سنة ووسع سنة 2011 ليصبح سنتين، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين والمربين بصفة فردية أو منظمين في شكل تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات، يمول اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة ومواد معالجة، ...) وموجهة أيضا لاقتناء أغذية الحيوانات ووسائل التروية والمواد البيطرية واقتناء المنتجات للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع "سيريلاك"، كما يخص تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق²:

- تحسين جهاز الري.

- انجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.

- انجاز وإقامة البيوت البلاستيكية.

- إعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحظائر.

ويستفيد الفلاحون من إعفاء كلي للفوائد، حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بها من الحساب الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، لكن باحترام آجال الاستحقاق، لأن المستفيدين الذين لم يسددوا ديونهم خلال السنة يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وفي الاستفادة من قروض جديدة من طرف الوزارة.

ثانيا: قرض الرفيق الفدرالي

وهو نوع من قرض الرفيق؛ وفي هذا المجال تم استحداث قرض الرفيق الفدرالي ويتمثل في منح قروض مسيرة لفائدة متعاملين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروضا تموينية للفلاحين والمربين وللوحدات غير الخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة، ويختلف عن قرض الرفيق في كونه محدد سقف الإقراض بين 10 مليون و1 مليار.

ثالثا: قرض التحدي

وهو خاص بالتجهيز، هو قرض للاستثمار يمنح من طرف بنك BADR تم اعتماده سنة 2011 في إطار إنشاء مزارع فلاحية جديدة لتربية الحيوانات على الأراضي غير المستغلة في إطار الملكية الخاصة أو ملكية الدولة، وهو في الأساس موجه لتمويل إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها وتعزيز قدرات إنتاج المستثمرات الموجودة وغير المثمنة بما فيه كفاية، هذا القرض يمكن أن يكون متوسط الأجل (إلى غاية 7 سنوات) كما يمكن أن يكون 15 سنة، ومعدلات الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة عبر الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال

¹ تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، غرفة الفلاحة لولاية سطيف، أكتوبر 2008.

² علي هوارى مولاي، الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص 207.

السنوات الثلاثة الأولى، ومن السنة الرابعة إلى السنة الخامسة الفائدة 1 بالمائة وترتفع النسبة إلى 3 بالمائة في السنة السابعة، ثم بعدها يتحمل المستفيد الفائدة بأكملها¹.

رابعا: قرض التحدي الفدرالي

نوع من قرض التحدي؛ وهو ائتمان استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، مخصص للبنى التحتية في الأساس (المعالجات، التعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية)، ويختلف عن قرض التحدي في كون قيمته تنحصر بين 1 و200 مليون دج، بينما قرض التحدي فتتضمن قيمته بين 1 و100 مليون دج².

خامسا: القرض الإيجاري

وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي، تأجير الآلات الفلاحية ومعدات الري المصنعة محليا مباشرة في مشاريع الاستثمار، وهو مدعوم جزئيا من قبل الدولة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة ويوفر التمويل الكامل بنسبة 100 بالمائة، أما عن مدة الاستئجار فهي 10 سنوات للحاصدات و 5 سنوات للمعدات الأخرى³.

سادسا: قرض السكن الريفي

هو قرض عقاري مخصص للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية، معدل الفائدة من 1 بالمائة إلى 3 بالمائة اعتمادا على الدخل، والمساهمة الشخصية 10 بالمائة من تكلفة المشروع، والمبلغ المقرض بين 1 و3 مليون دج، وفترة السداد تصل إلى 20 سنة حسب العمر⁴. الهدف الأساسي من هذا القرض تشجيع سكان الأرياف على البقاء في مناطقهم من جهة ومن جهة أخرى حثهم على العمل في القطاع الفلاحي، وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المباشرة:

الجدول رقم (3-48): ملخص لأنواع القروض الفلاحية المباشرة

م: مليون دج/س: السنوات/ط: أ: طويلة الأجل/م: أ: متوسطة الأجل

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	6-24 شهر	0%	لا توجد
الرفيق الفدرالي	استغلالي	10-1000 م	6-24 شهر	0%	لا توجد
التحدي	استثماري	1-100 م	م أ (3-7) س ط أ (8-15) س	5% > 10% 1% > 7% س 3% > 9% س 5,25% < 10% س	10% > 10% م 20% < 10% م
التحدي الفدرالي	استثماري	1-200 م	م أ (3-7) س ط أ (8-15) س	5% > 10% 1% > 7% س 3% > 9% س 5,25% < 10% س	10% > 10% م 20% < 10% م
الاعتماد الإيجاري	استغلالي	/	5-10 س	/	لا توجد
السكن الريفي	تمويلي	1-3 م	حتى 20 س	1-3%	10%

المصدر: حربي زكريا، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 96.

1 على مولاي هواري، مرجع سبق ذكره، ص 208.

2 Hptt :/digitalways.net/padr/idex.php/credit-ettahadi-federatif

3 http://digitalways.net/badr/index.php/leasing-credit-ail/#1536139178118-e41e975f-0f5e/ 29/1/2019

4 http://digitalways.net/badr/index.php/credit-habitat-rural/29/1/2019

يحمل قرض الرفيق طابع استغلالي وقيمته تحدد حسب النشاط أما عن مدته فهو قرض قصير الأجل من 6 أشهر إلى 24 شهر ولا توجد فيه مساهمة شخصية ولا فوائد، أما قرض الرفيق الفدرالي فله نفس خصائص قرض الرفيق إلا أنه يختلف معه في القيمة فقط حيث أن قيمة القرض الفدرالي محددة من 10 إلى 1000 مليون دج. أما قرض التحدي فهو قرض استثماري قيمته تتراوح من 1 إلى 100 مليون دج، ومن حيث المدة نجد نوعين متوسط الأجل من 3 إلى 7 سنوات وطويل الأجل من 8 إلى 15 سنة في حين أن معدل الفائدة يتحدد بمدة القرض 0 بالمائة إذا كانت مدة القرض أقل من 5 سنوات و1 بالمائة إن كانت مدة القرض أقل من 7 سنوات و3 بالمائة إذا كانت مدة القرض أقل من 9 سنوات وتصل نسبة الفائدة إلى 5.25 بالمائة إذا كانت مدة القرض أكبر من 10 سنوات، أما المساهمة الشخصية فتحددها قيمة القرض إذ تكون 10 بالمائة إذا كانت قيمة القرض أقل من 10 مليون دج، و20 بالمائة إذا كانت قيمة القرض أكبر من 10 سنوات، وفيما يخص قرض التحدي الفدرالي فيتمتع بنفس مميزات قرض التحدي ونقطة الاختلاف تكمن في القيمة حيث أن قيمته تتراوح ما بين 1 إلى 200 مليون دج. القرض الإيجاري هو قرض استغلالي تتراوح مدته من 5 إلى 10 سنوات، أما قرض السكن الريفي فهو قرض تمويلي وقيمته من 1 إلى 3 مليون دج ويمتد إلى 20 سنة أما معدل الفائدة فمن 1 بالمائة إلى 3 بالمائة والمساهمة الشخصية تمثل 10 بالمائة.

الفرع الثالث: القروض الفلاحية غير المباشرة

رخصت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي لكن تحت وصاية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بحكم أنه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بأنواعها المختلفة، وتمثل في:

أولاً: القروض المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

هي قروض تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدمات داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية، يوجه لكل شاب بطال تجاوز 18 سنة، أما التمويل فيكون بمقدار 70 بالمائة يتكفل بها بنك BADR و 29 بالمائة دعم للفلاح من قبل الدولة، وهو يتكفل بـ 1 بالمائة، قيمة القرض مليون دج كحد أقصى ولمدة 8 سنوات على الأكثر كما يستفيد الفلاح من دعم كامل لمعدلات الفائدة¹.

ثانياً: القرض المدعم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

قرض استثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR، ولا يتجاوز الاستثمار 10 مليون دج، ويتكفل البنك بـ 70 بالمائة، والدولة بـ 29 بالمائة في حالة كان القرض أقل من 5 مليون دج، و28 بالمائة في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج².

¹ بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² <http://digitalways.net/badr/index.php/le-dispositif-aide-cnac/29/1/2019>

ثالثا: القرض المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ

هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل المشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه أن يُشغّل شخصين على الأقل¹.

والجدول الموالي يلخص القروض الفلاحية المدعمة كمايلي:

الجدول رقم (3-49): ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة

الوحدة/ م: مليون دج، س: سنة

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANGEM	مختلط < 18 س	1 م	8 سنوات	0%	1%	29%
CNAC	استثماري 50-30 س	1 م	8 سنوات	0%	1% > 5 م 2% < 5 م	29% 28%
ANSEJ	استثماري 35-19 س	10 م	8 سنوات	0%	1% > 5 م 2% < 5 م	29% 28%

المصدر: جرفي زكريا، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 97.

تتمثل القروض الفلاحية المدعمة في قرض ANGEM له طابع مختلط وقيمته 1 مليون دج مدته 8 سنوات أما معدل الفائدة فهو 0 بالمائة والمساهمة الشخصية تكون في حدود 1 بالمائة وتدعمه الدولة بنسبة 29 بالمائة، أما قرض CNAC فهو ذو طابع استثماري وتقدر قيمته بـ 1 مليون دج لمدة 8 سنوات وبمعدل فائدة 0 بالمائة أما المساهمة الشخصية فتكون 1 بالمائة إذا كانت قيمة القرض أقل من 5 مليون دج وتساهم الدولة بـ 29 بالمائة أما إذا كانت قيمة القرض أكبر من 5 مليون دج فإن المساهمة الشخصية تكون 2 بالمائة والدولة تدعم بنسبة 28 بالمائة. وأخيرا نجد قرض ANSEJ وهو قرض استثماري وقيمته 10 مليون دج لمدة 8 سنوات وبمعدل فائدة 0 بالمائة أما المساهمة الشخصية فتكون 1 بالمائة إذا كانت قيمة القرض أقل من 5 مليون دج، وتساهم الدولة بـ 29 بالمائة أما إذا كانت قيمة القرض أكبر من 5 مليون دج فإن المساهمة الشخصية تكون 2 بالمائة والدولة تدعم بنسبة 28 بالمائة.

الفرع الرابع: تطور القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الفلاحي بمنح القروض الفلاحية بجميع أنواعها، والقروض المدعمة من قبل الدولة والتي يدخل فيها كوسيط بين المستثمر والدولة، ويقوم هو الآخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل²، وفيما يلي جدول يوضح تطور القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017.

¹ بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

² مجدولين دهبينة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الجدول رقم (3-50): إجمالي القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي القروض	578	627	325	2540	4312	4700	8021	7460	7490
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي القروض	7136	10020	9844	11107	11250	10769	9076	8791	9300

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تصريحات وزير الفلاحة.

-والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 2017/37، السودان، ص 123.

-قراطينية زهية، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة. مجلة الإبداع، العدد 2012/02، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 9.

كانت قيمة القروض خلال السنوات الأولى منخفضة ففي سنة 2002 مثلا بلغت 325 مليون دج لترتفع ارتفاعا كبيرا سنة 2003 وتبلغ 2540 مليون دج، وتواصل هذا الارتفاع من سنة إلى أخرى حتى بلغ 11250 مليون دج سنة 2013 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال 18 سنة، لتسجل بعدها انخفاضا في قيمة القروض خلال السنوات الموالية الأخيرة حيث بلغت سنة 2016 حوالي 8791 مليون دج أما سنة 2017 فسجلت 9300 مليون دج. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في قيمة القروض الممنوحة إلى عدة عوامل؛ تأتي في مقدمتها انعدام الفوائد في بعض أنواع القروض، والسياسات الفلاحية المتبعة منذ سنة 2000 والتي شجعت الفلاحين إلى حد كبير على الاستثمار الفلاحي، هذا بالإضافة إلى سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة و هنا تتحمل الدولة جزءا من سداد قيمة القرض. وفي سياق آخر صرح مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن عدد المستفيدين من قرض الصديق بلغ 350 فلاح وبمبلغ 7 مليار دج، وعدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق 15000 فلاح وبمبلغ 12 مليار دج خلال سنة 2018، كما أكد على أن 90 بالمائة من إستراتيجية البنك موجهة لقطاع الفلاحة كما تم تحويل 40 شباك للتقرب من الفلاحين¹.

¹ شريط الأخبار لقناة دزايير نيوز، بتاريخ 11 جانفي 2019.

المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ومصيرها في ظل انهيار أسعار البترول كما سبق وذكرنا فإن الدولة خصصت مبالغ مالية هامة للقطاع الفلاحي سواء من حيث الدعم أو التمويل وحتى الإعانات، في مرحلة شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا قياسيا بلغ في بعض الأحيان 140 دولار للبرميل، هذا الوضع شجع الدولة على ضخ المزيد من الأموال للقطاع الفلاحي، لكن منذ سنة 2014 بدأت تشهد أسعار النفط تراجعا لحد الانهيار حيث بلغ في فترات سابقة 50 دولار للبرميل، أما حاليا فهو يتأرجح في 66 دولار للبرميل وهذا الوضع يدعو للحيرة خاصة وأن البلاد تشهد وضعاً سياسياً صعباً ووضعاً اقتصادياً أصعب وذلك بفعل تآكل احتياطي الصرف نتيجة للفساد الذي استفحل في البلاد خاصة خلال السنوات الأخيرة، كل هذه المعطيات السلبية تدعونا للتساؤل حول مصير القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي منذ سنة 2000

لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام الحكومة نظرا لكونه قطاعا استراتيجيا، وخصصت له موارد مالية للنهوض به وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية والسعي خاصة لتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي

كان للقطاع الفلاحي حصته من برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغت حصته 65.4 مليار دج خلال الفترة من 2001 إلى 2004 وهو ما يمثل 12.45 بالمائة لترتفع هذه القيمة إلى 312 مليار دج خلال الفترة 2009-2005 وهو ما يمثل 7.42 بالمائة من القيمة الكلية للبرنامج، أما خلال الفترة 2010-2014 بلغت 1000 مليار دج وهو ما يمثل 4.71 بالمائة فقط، ونفس الملاحظة بالنسبة للفترة 2015-2019 حيث المبلغ قدر بـ 1000 مليار دج وبنسبة 4.5 بالمائة، صحيح أن المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي ارتفعت من 65.4 مليار دج إلى 1000 مليار دج، لكن إذا ما قورنت بالمبالغ الكلية نجد أن نسبة القطاع الفلاحي منخفضة لا تتعدى في مجملها 4.95 بالمائة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-51): مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019

الوحدة: مليار دج/ %

البرامج	2004-2001		2009-2005		2010-2014		2015-2019		المجموع	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
القطاع الفلاحي	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	1000	4.95	2400
باقي القطاعات	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21420	95.5	21100	95	45641.7
المجموع	100	4202.7	100	21412	100	21412	100	22100	100	48041.7

المصدر: جري زكريا، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 85.

الفرع الثاني: الموارد المالية الفلاحية

يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح بتوفر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها، لذا وضعت الجزائر مجموعة من الأجهزة والآليات التي تضمن التمويل، والتي تتمثل في:

- ميزانية التجهيز (الاستثمار الفلاحي)؛

- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛

- حسابات التخصيص الخاصة.

إضافة لهذا عملت السلطة على نشر وعي العمل الفلاحي الجاد والتعريف بالبعد الاقتصادي للعملية التنموية الفلاحية والحث على التمويل الذاتي، وعدم الاعتماد كلية على التمويل بواسطة الأموال العمومية، والجدول التالي يعرض لنا المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي سواء على شكل دعم أو تمويل:

الجدول رقم (3-52): تطور الموارد المالية الفلاحية خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز (1)	ن ت الفلاحية (2)	نسبة(2) إلى(1) %	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية	التأمين الفلاحي
2000	321,9	43,54	13,52	15	0,58	0,96
2001	357,4	56,77	15,88	23,86	0,63	1,45
2002	452,9	75,45	16,66	48,07	0,33	1,22
2003	643,4	94,21	14,64	49,6	2,54	1,11
2004	640,7	85,12	13,28	55,26	4,31	0,97
2005	806,9	96,05	11,90	43,89	4,70	0,74
2006	1015,1	112,92	11,12	53,27	8,02	0,57
2007	1434,6	201,04	14,01	21,91	7,46	0,52
2008	1973,2	308,56	15,64	17,67	7,49	0,72
2009	1946,3	393,75	20,23	29,95	7,14	1,04
2010	1807,8	335,59	18,56	32,21	10,02	1,24
2011	1852,3	392,44	21,19	39,56	9,84	1,63
2012	2275,5	301,26	13,24	44,26	11,11	2,25
2013	1892,7	129,61	6,85	92,6	11,25	2,79
2014	2493,9	203,52	8,16	118,85	10,77	2,97
2015	3039,3	303,93	10,00	93,7	9,08	3,76
2016	2792,2	201,04	7,20	108,67	8,79	3,38
2017	2291,4	151,66	6,62	100,64	9,30	2,63
*2018	4043,5	211,30	5,23	114,52	/	1,86

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

* قيمة تقديرية

-قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2000-2018.

إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

-رياض طالي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

توجد موارد مالية عديدة ومتعددة يستفيد منها القطاع الفلاحي، كما هو مبين في الجدول أعلاه، بدءا بنفقات التجهيز التي نلاحظ أنها تمتاز بالارتفاع بالرغم من وجود بعض التذبذب المسجل، حيث ترتفع المبالغ تارة وتنخفض تارة أخرى، وبهذا فإن أدنى قيمة سجلت سنة 2000 بحوالي 321.9 مليار دج أما أعلى قيمة فقد سجلت سنة 2015 بحوالي 3039.3 مليار دج، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 4043.5 مليار دج سنة 2018. أما نفقات التسيير فهي الأخرى سجلت تذبذبا في مبالغها لكن الميزة الغالبة هي الارتفاع المسجل في حجم المبالغ الموجهة لها، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2009 بـ 393.75 مليار دج ثم سجلت انخفاضا خلال السنوات الموالية، فأدنى قيمة كانت سنة 2000 بـ 43.54 مليار دج، وفي سنة 2018 من المتوقع أن تكون قيمتها 211.30 مليار دج.

الدعم الفلاحي سجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى، فمن 15 مليار دج سنة 2000 إلى 118 مليار دج سنة 2014 وهي أعلى قيمة مسجلة ثم سجلت انخفاضا طفيفا بعدها، لكن من المتوقع أن تبلغ 114.52 مليار دج خلال سنة 2018 أما أدنى قيمة فسجلت خلال سنة 2000 بـ 15 مليار دج فقط.

سجلت القروض الفلاحية هي الأخرى ارتفاعا من 0.33 مليار دج سنة 2002 إلى 11.25 مليار دج سنة 2013، لتسجل انخفاضا بعدها وصل إلى 9.30 مليار دج في سنة 2017.

وأخيرا نجد التأمين الفلاحي الذي لا تزال قيمته منخفضة ويرجع ذلك إلى أن ثقافة التأمين ليست منتشرة بالشكل المطلوب في أوساط الفلاحين، ومع ذلك سجلت القيم المخصصة لها ارتفاعا حيث بلغت 3.76 مليار دج سنة 2015 بعدما كانت قيمته 0.52 مليار دج سنة 2007، لكن من المتوقع أن تبلغ قيمته خلال 2018 حوالي 1.86 مليار دج.

بصفة عامة عرفت الموارد المالية المخصصة للقطاع الفلاحي ارتفاعا ملحوظا في قيمها، وهذا بفعل تأثير المخططات والبرامج الفلاحية المتبعة منذ سنة 2000 والتي جاءت لتفعيل القطاع والنهوض به، كما أن الرهان الأكبر هو زيادة الإنتاج والإنتاجية الفلاحية بنوعيتها الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وهذا ما ينتج عنه تحقيق الأمن الغذائي خاصة في المواد الغذائية الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب، إذا بالرغم من الارتفاع المسجل في الموارد المالية للقطاع الفلاحي إلا أنها تبقى غير كافية وضيئلة إذا ما قورنت بقطاعات أخرى وهذا ينتج عنه عدم تحقيق الأهداف المسطرة والمنشود الوصول إليها.

وعليه لا بد من زيادة المبالغ المالية المخصصة للقطاع الفلاحي، لكن بشرط تفعيل أنظمة الرقابة عليها وتوجيه المبالغ للأطراف المعنية بها مباشرة، كما لا بد من توسيع نطاق الإعلام والإشهار لتعريف الفلاحين وإبلاغهم بكل جديد في مجال الدعم والقروض الفلاحية، لأنه في بعض الحالات يجهل الفلاح آخر المستجدات على المستوى الفلاحي.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة في ظل انهيار أسعار البترول

إن أي انخفاض في أسعار المحروقات قد يقلب الوضع رأسا على عقب وقد حدث ذلك فعلا في الثمانينات من القرن الماضي حيث أدى سقوط أسعار النفط إلى قيام الدولة بالتقليص من وارداتها في مختلف المجالات، بل تعدى ذلك إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لدفع قيمة الواردات الغذائية غير القابلة للتقليص، ذلك أنه إذا صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات الأجنبية لتسديد الواردات، ومع تواصل اتساع هوة الفجوة الغذائية على نفس المنوال الذي تسير عليه حاليا، فإنه يمكن تصور المشكلة الغذائية التي قد تحدث وعليه الأمر يتطلب تضافر الجهود لتدارك الأمر بالتركيز أكثر على القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حساسا¹.

بالرغم من أن الدولة قد صرفت أموالا ضخمة على هذا القطاع إلا أنه اتضح أن نسبة كبيرة من هذه الأموال تذهب لغير مستحقيها، فالأمر يقتضي تطهير القطاع من الطفيليين والانتهازيين والمضاربين الذين أساءوا له وإعداد إستراتيجية واضحة بالاعتماد على أصحاب المهنة الحقيقيين للنهوض بقطاع الفلاحة الذي هو مصدر الغذاء. وفي هذا المجال انتهجت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات في القطاع الفلاحي عند انخفاض أسعار البترول رغبة منها في النهوض بهذا القطاع لاقتصاديا الهام²:

الفرع الأول: الانتقال بالنمو الفلاحي الجزائري من الربيع البترولي إلى نموذج الثروة

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد، والانتقال بالنمو الفلاحي الجزائري من الربيع البترولي إلى نموذج الثروة الذي هو الحل لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلاحية، حيث أشارت بعض الإحصائيات إلى أن الجزائر لا تستغل من قدراتها الفلاحية سوى 14 بالمائة.

الفرع الثاني: بدر يمنح قروضا للفلاحين الذين لا يحوزون على عقود ملكية

وجه الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2014 تعليمة لجميع مدراء الوكالات البنكية والمديريات التابعة له، يأمرهم فيها بالموافقة على منح القروض الفلاحية للفلاحين الذين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم ومستثمراتهم الفلاحية شرط أن يكونوا حائزين على عقود امتياز وقدر عددهم بحوالي 70 ألف فلاح على المستوى الوطني محرومين من الحصول على قروض فلاحية بسبب اشتراط وكالات البنك لعقد الملكية كشرط أساسي لقبول ملف طلب القرض.

¹ علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 208.

² سمية حداد وزهرة بن قمحة، آليات وبرامج دعم الحكومة الجزائرية للقطاع الفلاحي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة المدير، المجلد 4، العدد 1، المدرسة العليا للإدارة والتجارة الدولية القليعة، الجزائر، جوان 2017، ص ص 75-78.

الفرع الثالث: الرفع من قيمة القروض وتعميم الدعم

طمأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2015 المستثمرين في قطاع الفلاحة بمواصلة العمل بنفس الإستراتيجية المعتمدة منذ أكثر من 9 سنوات.

الغلاف المالي المخصص من طرف البنك لصالح القطاع الفلاحي يزيد عن 100 مليار دج كل سنة، موجه خصيصا لتغطية نفقات ثلاثة أنواع من القروض بفوائد مدعمة، وهي التي تمس عدة شعب فلاحية على غرار الفلاحين المتخصصين في إنتاج القمح وعددهم 17 ألف فلاح معتمد لدى البنك يستفيدون من قرض "الرفيق". كما أن مجموعة كبيرة من الفلاحين والصناعيين يستفيدون من قرض "التحدي" و"التعاضدي" المخصصين لتغطية نفقات الاستثمارات الفلاحية الكبرى، على غرار تعميم تقنيات السقي التكميلي، البيوت البلاستيكية، إنجاز مخازن للتخزين والتبريد واستيراد أبقار حلوب.

أما فيما يخص مشاريع اقتناء العتاد مثل الجرارات والحاصدات فقد تقرر مرافقة المهنيين لاقتناء الإنتاج المحلي الذي تطور كثيرا في هذا المجال خاصة بعد أن تم رفع احتكار الدعم الذي كان مخصصا لإنتاج المؤسسات العمومية فقط، ليشرع في تقديم الدعم لكل ما هو منتج محلي.

وعن قروض سنة 2015 تعتبر مرتفعة مقارنة بباقي السنوات بعد قرار وزير القطاع بإعادة النظر في الدعم المخصص للقطاع الذي سيرتفع من 50 بالمائة إلى 60 بالمائة بالنسبة لاقتناء مختلف أنواع العتاد.

الفرع الرابع: تخصيص مليون هكتار من الأراضي للاستثمار

طالبت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الميزانية الخاصة بسنة 2015 بمساحة مليون هكتار من الأراضي الفلاحية لمنحها للشباب والمستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع، غير أن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف وزارة المالية بسبب سياسة التقشف التي اعتمدها الحكومة وقامت بتقليص المساحة إلى 50 بالمائة وجعلها في حدود 500 ألف هكتار، القرار المتخذ من طرف وزارة المالية جعل الرئيس يتدخل خلال أشغال المجلس الوزاري المشترك الذي جمع 12 وزيرا يتدخل ويؤكد من جديد أن مساحة الأراضي الفلاحية المخصصة للشباب والمستثمرين محددة بمليون هكتار من أجل النهوض بالقطاع وتنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وأن مساحة الأراضي التي ستمنح للشباب من أبناء الفلاحين المستثمرين في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" أو في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "كناك" تتراوح ما بين 10 و200 هكتار لكل شاب، فيما تتعدى المساحة المائتي هكتار بالنسبة للمستثمرين في القطاع خارج نطاق الهيئتين سالفتي الذكر وكذا كبار المتعاملين الاقتصاديين.

وسيستفيد الفلاحون من هذه الأراضي من دعم كانت قد أقرته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الذي يصل إلى 60 بالمائة في حال اقتناء عتاد فلاحي أو استعمال أدوات السقي بالتقطير، حيث ترغب الوزارة في توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار مستقبلا.

الفرع الخامس: فتح القطاع الفلاحي على مصراعيه أمام الأجنبي

مرت الحكومة بداية سنة 2017 إلى الخطوة الثانية من مواجهة ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية بعد تجميد استيراد منتجاتٍ فلاحية، وقررت هذه المرة إطلاق مناقصة دولية للشركات الراغبة في الاستثمار في القطاع لأول مرة، ولجأت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة إلى حد منع استيراد منتجات فلاحية لوجود وفرة، وكذا مواجهة نزيف العملة الصعبة بالتزامن مع أزمة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

وأكد وزير التجارة أن إجراءات تحديد واردات المنتجات الفلاحية تتم مع مراعاة قضية الندرة، وقد جاءت الخطوة الجديدة للحكومة بعد ظهور محدودية السياسات المطبقة في القطاع الفلاحي في رفع الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي كثير من المرات يخرج المسؤولون السياسيون ليطمئنوا الفلاحين بأن الدعم الفلاحي لن يتضرر بانخفاض أسعار النفط، مؤكداً بأن القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي ولن تمسه أزمة السيولة المالية، لكن إن استمر الوضع على حاله إلى متى سيصمد القطاع؟.

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم الآليات لتطوير قطاع الفلاحة، خاصة مع تذبذب أسعار النفط وانخفاضها في كثير من الأحيان، وقد واجهت الدولة ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بإتباع سياسات وإجراءات للحد من تفاقم سلبات الأزمة الغذائية وما ساعدها على ذلك هو أسعار البترول التي كانت مرتفعة والتي أدت إلى تكوين احتياطي صرف كبير، فالوضع المالي للبلاد مكنها من اتخاذ إجراءات دعم سريعة وفعالة كدعم أسعار الاستهلاك، لكن هل البجوحة المالية باقية؟.

منذ سنة 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض مما يؤثر مباشرة على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي يبعث على القلق خاصة فيما يخص الدعم والتمويل الفلاحي، مع أن المسؤولين طمأنوا الفلاحين في الكثير من الأوقات بأن القطاع الفلاحي لن يتأثر بتراجع أسعار النفط، وستكفل الدولة ذلك.

إذا استمر الوضع على حاله قد تلجأ الدولة للاستدانة سواء الداخلية أو الخارجية، لأن الهدف الأساسي من هذه البرامج والسياسات هو ضمان السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، الذي يعتبر خطاً أحمر لا يمكن لأي حكومة المساس به، ولو كلفها ذلك الكثير، خاصة وأن الوضع السياسي الحالي على صفيح ساخن.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تسببت الأزمة الغذائية العالمية في حدوث عدة آثار سلبية خاصة على الدول المستوردة الصافية للغذاء، ما أوقعها في مشاكل اقتصادية واجتماعية كارتفاع نسب المجاعة، سوء التغذية والخروج في احتجاجات على الغلاء... الخ، هذا ما دفع الدول لاتخاذ إجراءاتٍ محاولة منها امتصاص آثارها أو التقليل منها على الأقل.

وبطبيعة الحال الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج ويستورد غذاءه بكميات كبيرة خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب... ، وبحدوث الأزمة الغذائية اتبعت الحكومة عدة إجراءات للتخفيف من آثارها، وتعتبر سياسة الدعم الفلاحي بصفة عامة وسياسة دعم أسعار الاستهلاك بصفة خاصة أحد أهم السياسات التي اعتمدها للتخفيف من وقائع الأزمة، كما اعتمدت على تشجيع الإنتاج المحلي من خلال دعم المنتجات الفلاحية وتقديم التمويل الكافي للفلاحين في شكل منح قروض لتشجيع الفلاحين على الاستثمار هذا إضافة إلى تقديم الإعانات الفلاحية (التحويلات الاجتماعية)، وعليه يمكن القول أن السياسات التي اعتمدها الجزائر نجحت إلى حد كبير في امتصاص آثار الأزمة وحافظت على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي للبلاد باستثناء بعض الاحتجاجات التي شهدتها عام 2011 لكن سرعان ما تم احتواؤها هذا من الناحية الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فقد كلف ذلك الخزينة مبالغ ضخمة إذ تدعم أسعار الاستهلاك من جهة وأسعار مدخلات الإنتاج من جهة أخرى.

للإشارة السياسات التي أثبتت لامتناس آثار الأزمة الغذائية العالمية كانت بفضل ارتفاع أسعار البترول ما سمح للدولة باتخاذ إجراءات عملية سريعة وفعالة، لكن منذ سنة 2014 انخفض سعر النفط مما نتج عنه تقليص الموارد المالية، والإشكال القائم هل ستواصل الدولة سياسات الدعم، التمويل والإعانات الفلاحية؟

لقد أكد مسؤولون سياسيون على غرار رئيس الحكومة ووزير الفلاحة والتنمية الريفية أن الدولة لن تتخلى على سياسات الدعم في أي حال من الأحوال وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع الفلاحي.

كما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الراعي الرسمي للقروض الفلاحية حيث يمولها بالكامل، ولقد قدم عدة أنواع من القروض المدعمة بصيغة مباشرة أو غير مباشرة، في محاولة منه لتقديم كل التسهيلات للفلاحين خاصة المستثمرين، لكن ومع ذلك يبقى الفلاح بعيدا عن هذه المخرجات بسبب قلة التوجيه والإعلام.

كما يُعاب على هذه السياسات غياب جهاز مراقبة لكل هذه الأموال، فالأموال التي تُصرف في هذا القطاع ضخمة وهي حقيقة لا نستطيع إنكارها، إذ لا توجد متابعة للأموال الممنوحة، أين تم صرفها؟ ومن هي الجهات المستفيدة؟.



الختامة



الخاتمة

شهد العقدان الماضيان ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط وبالتالي زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، أمر جعل الحكومة توجه الأنظار للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكان القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي حظيت باهتمام كبير، فسُخِرت له مجموعة من الآليات والوسائل المختلفة للنهوض به، على غرار الدعم الفلاحي بمختلف صيغته والتمويل الفلاحي.

فجاءت الألفية بمخطط التنمية الفلاحية العام 2000 لِيُدعَمَ بالاهتمام بالجانب الريفي عام 2002، ثم سياسة التجديد الريفي والفلاحي عام 2008، كما كان للقطاع الاهتمام الأكبر في برامج الإنعاش الاقتصادي التي تم البدء في تطبيقها منذ عام 2001، وكل هذا بهدف تحقيق الأمن الغذائي إن صح القول وذلك بزيادة الإنتاج بجانبه النباتي والحيواني، هذا من جهة ومن جهة أخرى أعطت الدولة الضوء لإنشاء صنابير دعم جديدة وتحديث القلم منها والقيام بمنح قروض دون فوائد للفلاحين كقرض الرفيق والتحدي كل هذا كان تشجيعا للنهوض بالقطاع، وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعمل جاهدة على رفع كفاءة القطاع الفلاحي حدثت أزمات غذائية عالمية العام 2008 والعام 2011، تسببت في تعقيد الوضع خاصة وأن السبب الرئيسي وراء حدوثها هو ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بسبب نقص المخزون العالمي من الغذاء، مما أوقع الجزائر في تحديات تأتي على رأسها ضمان الغذاء للمستهلكين وبأسعار تراعي القدرة الشرائية للمواطن من جهة ومن جهة أخرى تغطية تكاليف الواردات المتزايدة.

فكانت سياسات الدعم، التمويل الفلاحي والإعانات هي الحل لامتنعاص صدمات الأزمات الغذائية خاصة سياسة الدعم على أسعار الاستهلاك، حيث تحملت الدولة تلك الزيادات في الأسعار مما أتاح للمواطن الحصول على الغذاء، لكن من جهة أخرى تحمل ميزان المدفوعات مبالغ ضخمة (الميزانية العامة للدولة) مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

مما سبق يتضح أن الجزائر تمتلك من الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، البشرية، التقنية، المالية والمادية ما يمكنها من تحقيق الأمن الغذائي بل وحتى التصدير للخارج، إذ ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهودور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، وذلك يتوقف بالدرجة الأولى على توفير إرادة سياسية حقيقية والتي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تضافر جهود كل الفئات الفاعلة في القطاع، والمشاركة في إعداد البرامج والسياسات الخاصة بالقطاع.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا لجملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

1) تزخر بها الجزائر بإمكانيات فلاحية كبيرة إلا أنها غير مستغلة، حيث أن المساحات المروية قليلة ولا تتجاوز نسبتها 14 بالمائة من المساحة المستغلة فعلا، وهي نسبة لا تعكس الجهود المبذولة في هذا المجال خاصة إذا ما قورنت بالدعم المالي المخصص لتوسيع المساحات الزراعية، علما أن المساحة المستغلة فعليا لا تتجاوز هي الأخرى نسبتها 20 بالمائة من إجمالي المساحة الكلية الصالحة للزراعة.

2) الميزان التجاري الفلاحي والغذائي في الجزائر دائما ما يسجل عجزا وهذا العجز في زيادة، ما ساهم في زيادة نسبة العجز الكلي، بسبب ارتفاع الواردات الفلاحية وخاصة الغذائية منها والتي تمثل حوالي 20 بالمائة من قيمة الواردات الكلية، وساهمت مستويات الاستهلاك المرتفعة في تفاقم الوضع نظرا للتبذير المسجل على مستوى استهلاك المواد الغذائية الإستراتيجية المدعمة أسعارها من طرف الدولة ومادة الخبز خير دليل على ذلك، في المقابل نجد انخفاضا كبيرا جدا في قيمة الصادرات الفلاحية والغذائية بالرغم من تسجيلها بعض التحسن الطفيف.

3) نجحت الجزائر في زيادة الإنتاج الفلاحي لكن في بعض المحاصيل فقط وبالتالي سجلت نسب اكتفاء مرتفعة في كل من الخضر والفواكه ، البطاطا، اللحوم البيضاء والبيض وصلت إلى 99 بالمائة وبنسبة أقل في اللحوم الحمراء، وحققت نسب اكتفاء ذاتي متوسط في كل من الحليب الذي تجاوز 50 بالمائة بل بلغ سنة 2016 حوالي 80 بالمائة، الحبوب ونخص بالذكر مادة القمح إذا وصلت إلى 50 بالمائة في بعض السنوات والباقي طبعاً يُستورد، وأخيرا توجد مواد نسب الاكتفاء الذاتي منها منخفضة جدا ونجد كل من مادة السكر 0 بالمائة والزيوت النباتية التي لا تتجاوز 30 بالمائة نفس الشيء بالنسبة للبقوليات، كما انعكس الأثر الايجابي للسياسات الفلاحية على PIB و ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الفلاحي إلى 500 دولار سنة 2018 بعدما كان لا يتجاوز 160 دولار سنة 2000 وعليه نستطيع القول أن المخططات الفلاحية بالرغم من نجاحها في زيادة الإنتاج والإنتاجية في كثير من المنتجات الفلاحية لكنها فشلت في المواد الإستراتيجية كالحبوب والحليب حيث لم تحقق نسب اكتفاء مرتفعة فيها بالرغم من التحسن المسجل لكن لا تزال الفجوة الغذائية كبيرة لبعض المنتجات كالقمح، ومن جهة أخرى معدل النمو في الإنتاج الفلاحي والذي يعتبر بطيئاً لم يستطع مسايرة معدل النمو السكاني السريع (زيادة عدد طالبي الغذاء).

4) إن التحدي قائم على توفير مادتي الحبوب والحليب محليا باعتبارهما مادتين إستراتيجيتين، كما أنهما يحتلان حصة كبيرة من قيمة الواردات الغذائية خاصة بعد ارتفاع أسعارهما في الأسواق العالمية، والملاحظ أنه وبالرغم من تسجيل انخفاض في أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية لم ينعكس ذلك على الأسعار في الأسواق المحلية إذ لا تزال تسجل ارتفاعا منذ حدوث الأزمة الغذائية.

5) إن سبب فشل زيادة الإنتاج والإنتاجية للمواد الغذائية يرجع لعدة عوامل، تتمثل في:

- ✓ اعتماد الفلاحة في الجزائر على الأمطار بدل السقي والري المنظم ووقوعها تحت رحمة الظروف الطبيعية كالصقيع، الجفاف والتصحر، مما يتسبب في إتلاف الكثير من المحاصيل بعد بذورها؛
- ✓ عدم استغلال كل الأراضي الصالحة للزراعة والأسوأ من ذلك تقلص هذه المساحات بسبب زحف العقار عليها بالرغم من وجود نصوص قانونية تمنع البناء عليها؛
- ✓ ضعف تكوين الفلاح وجهله في الكثير من الأحيان بالطرق الحديثة في الزراعة والري وحتى في نوعية البذور، بالإضافة إلى ضعف إرشادهم وغياب المتابعة من الجهات المعنية؛
- ✓ توجه الفلاحين لزراعة المنتجات ذات الدخل المرتفع على حساب زراعة المنتجات الإستراتيجية؛
- ✓ ضعف الطاقة الاستيعابية لصوامع تخزين الحبوب وهو ما يهدد كميات كبيرة بالتلف؛

6) شهد العالم عدة أزمات غذائية وكان ارتفاع الأسعار العامل الرئيسي في حدوثها، وتوجد عدة عوامل وقفت وراء هذا الارتفاع كالظروف المناخية، إنتاج الوقود الحيوي (مادة الإيثانول من القمح والذرة)، وبالتالي انخفاض المخزونات العالمية من الغذاء، إضافة إلى سياسات التصدير لدى بعض الدول المصدرة وأيضا تحسن مستوى المعيشة في بعض الدول النامية مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، كلها عوامل دفعت إلى ارتفاع الأسعار، مما نتج عنه آثار سلبية خاصة على الدول المستوردة للغذاء.

7) لم تتأثر الجزائر بالأزمات الغذائية العالمية ظاهريا، لأنها اعتمدت سياسات استعجالية لامتناس صدماتها، بالإضافة إلى السياسات التي كانت معتمدة من قبل لزيادة الإنتاج والاستثمار والتقليل من التبعية الغذائية، فالمواطن لم يتأثر كثيرا بها وذلك بفعل السياسات المتبعة التي هدفت للحفاظ على السلم الاجتماعي وعلى الاستقرار السياسي، في المقابل تأثرت الميزانية العامة للدولة كما ارتفع معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار الغذاء.

8) حماية القدرة الشرائية للمواطنين من التقلبات الدورية للأسعار بما يضمن معدلات استهلاك مقبولة، من خلال الحفاظ على مستويات مقبولة أو منخفضة من التضخم الناتج عن الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والخاصة بالمنتجات الغذائية خاصة المستوردة منها، كما أن الاستيراد يزيد من تأثير التضخم المستورد، فكانت صناديق الدعم الحل الأمثل من خلال تقديم المنح لتشجيع الاستثمار الفلاحي وضبط أسعار المنتجات الغذائية الأساسية للحفاظ على مستويات الأسعار من التقلبات الخارجية.

9) واجهت الجزائر الأزمات الغذائية بعدة سياسات تأتي في مقدمتها سياسة الدعم الفلاحي بمختلف أنواعه ويضاف إليها كل من التمويل و الإعانات الفلاحية، نستطيع القول أنها أصابت في جوانب وأخطأت في جوانب أخرى، فالمواطن لم يتأثر كثيرا بارتفاع أسعار الغذاء عالميا من خلال القيام بدعم أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية (الإستراتيجية)، لكن في المقابل أحدث استنزاف في الميزانية العامة نظرا لارتفاع فواتير الغذاء من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مبالغ الدعم الموجهة لدعم المواد الاستهلاكية، وهذا يعني حدوث استنزاف للعملة الصعبة وخروجها للخارج من أجل مواد كان بالمستطاع توفيرها محليا.

10) بالرغم من إيجابيات سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك إلا أنها أدت لنتائج سلبية، تمثلت في عزوف الفلاحين على إنتاج الحبوب والحليب وذلك بسبب تقنين أسعارها وتثبيتها وتوجههم لإنتاج محاصيل تخضع أسعارها لقانون العرض والطلب.

11) اعتماد صناديق الدعم الفلاحي في تمويلها على الربح البترولي نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وهذا يهدد تمويل هذه الصناديق نتيجة عدم استقرار الأسعار في الأسواق العالمية حيث منذ سنة 2014 عرفت أسعاره انخفاضا، مما يهدد الدعم ويؤدي إلى انخفاضه تدريجيا، وهذا ينعكس سلبا على الفلاحين وعلى مزاولتهم للنشاط الفلاحي بسبب ضبابية القرار السياسي مستقبلا.

12) لجوء الدولة لإنشاء مجموعة من صناديق الدعم الفلاحي خارج الميزانية العامة بهدف تطوير وجذب الاستثمار الفلاحي والرفع من استغلال كل القدرات والإمكانات المرتبطة بالفلاحة، بالإضافة إلى إنشاء صناديق

خاصة بضبط أسعار الإنتاج الفلاحي (الحبوب، الحليب، السكر والزيوت النباتية) وذلك للمحافظة على القدرة الاستهلاكية للمواطن خاصة مع تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

13) لقد دُعِمت سياسة الدعم الفلاحي بسياسة التمويل الفلاحي، حيث تُقدّم قروض مختلفة الصيغ ودون فوائد للفلاحين، وذلك لجذب الاستثمار الفلاحي وتشجيع الفلاحين على البقاء في المجال الفلاحي، وتطوير طرق وتقنيات الفلاحة الحديثة وحثهم على إتباعها، وبالرغم من ذلك لا تزال مبالغ القروض منخفضة نسبيا وذلك راجع لنقص برامج الإرشاد والتوجيه والإعلام، كما أن ما يقارب 70 بالمائة من الفلاحين ذوو مستوى تعليمي منخفض.

14) يحظى الاستثمار الفلاحي بأهمية كبيرة لذا أنشئ صندوق خاص لتنمية الاستثمارات الفلاحية بداية من سنة 2005، ويتم من خلاله دعم الاستثمارات الفلاحية بنسبة 30 بالمائة من تكلفة المشروع، بالرغم من ذلك لا زالت الاستثمارات الفلاحية تسجل ضعفا نظرا للعديد من العراقيل تأتي على رأسها العقار الفلاحي وعقود الفلاحين.

15) إن المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي تعرف تطورا، لكنه تطور ضعيف إذا ما قورن بقطاعات أخرى، كما أن هذه المبالغ لا تعكس الواقع بالنظر إلى حجمها، والأسوأ أن هذه المخصصات المالية تتأثر بفعل انهيار أسعار البترول الأمر الذي يدعوا للبحث عن بدائل أكثر استقرارا، خاصة وأن القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات المعتمد عليها كبديل لقطاع المحروقات.

نتائج الدراسة في ظل الفرضيات

1. منذ اعتماد المخططات والبرامج الفلاحية سنة 2000، تحققت العديد من النتائج الإيجابية على مستوى الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني وعرفت الكثير من المنتجات ارتفاعا في الكميات المنتجة مما أدى إلى ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي، لكن المواد الغذائية الأساسية لم تسجل نفس النتائج بالرغم من التحسن المسجل إذ لا تزال نسب الاكتفاء الذاتي منها متوسطة وتمدنية، مما يحتم اللجوء لاستيرادها قصد تغطية الطلب المتزايد عليها.

2. شهد العالم أزمات غذائية وكان السبب الرئيسي في حدوثها ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، ويرجع ذلك لعدة أسباب كالظروف الطبيعية والمناخية، الظروف البشرية وسياسات التصدير لبعض الدول المصدرة،....، وترتب عنها انعكاسات سلبية خاصة على الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير، الجزائر تأثرت ميزانيتها العامة نظرا لضخامة الفواتير الغذائية كما ارتفع معدل التضخم والرقم القياسي للأسعار وارتفاع أسعار بعض المنتجات في السوق المحلية، أما المستهلك فلم يتأثر بشكل كبير نظرا للسياسات المتبعة.

3. واجهت الجزائر تأثيرات الأزمات الغذائية بإتباع عدة سياسات وتمثل أساسا في سياسة الدعم الفلاحي بنوعها الدعم على أسعار الاستهلاك والدعم على أسعار الإنتاج، بالإضافة إلى سياسة التمويل الفلاحي التي تمنح قروضا فلاحية دون فوائد، لكن تعتبر سياسة الدعم على أسعار الاستهلاك أكثر سياسة واجهت بها الجزائر آثار الأزمات الغذائية بالرغم من أنها سياسة جد مكلفة والهدف منها الحفاظ على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، أما سياسة الدعم على الإنتاج والتمويل الفلاحي فكان هدفها الأساسي تشجيع الاستثمار في القطاع

الفلاحي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تقليل التبعية الغذائية للخارج ولم لا التخلص منها، ولقد ساعد على ذلك عوائد البترول المرتفعة آنذاك، لكن منذ سنة 2014 عرفت أسعاره انهيارا مما يدفعنا للتساؤل عن مصير هذه السياسات، فنظرا لأهميتها فإن الدولة لن تتخلى عنها حتى وإن كلفها ذلك الاستدانة من الخارج.

الاقتراحات والتوصيات:

يجب أن تساهم الفلاحة في تحقيق أهداف متعددة اقتصادية، واجتماعية، وبيئية لتحقيق استدامة القطاع الفلاحي، وهذا ما يدفعنا لصياغة جملة من التوصيات، تتمثل في:

- 1) لتحقيق الأمن الغذائي لا بد من تحقيق الأمن المائي أولا، فلا غذاء دون ماء.
- 2) لا بد من ترشيد الاستهلاك وعدم التبذير خاصة فيما يخص المواد الغذائية المدعمة.
- 3) لا بد من توجيه أموال الدعم على الأسعار لدعم الإنتاج المحلي وتشجيع الفلاحين.
- 4) استغلال كل الإمكانيات المتوفرة استغلالا فعالا، كما لا بد من توسيع المساحات المروية خاصة لإنتاج الحبوب، والاعتماد على الطرق الحديثة في الزراعة بدءا من البذور، الأسمدة والمكننة إلى ترشيد وتوجيه ومتابعة الفلاحين والقيام بدورات تكوينية لهم من حين لآخر ولا بد أن تكون ميدانية، وبالتالي عصرنة القطاع.
- 5) تفعيل العمل بالقوانين التي تجرم انتهاك الأراضي الفلاحية (العمل بشعار الأرض لمن يخدمها) كالقانون 04-10، هذا من جهة ومن جهة أخرى استغلال كل الأراضي الفلاحية حيث لا تتعدى نسبة الاستغلال 20 بالمائة، وكذلك العمل على استصلاح كل الأراضي القابلة للزراعة مما يزيد من المساحات الصالحة والمستغلة فعلا، وهذا بدوره يؤدي لزيادة الإنتاج وبهذا نحاول على الأقل تقليص نسبة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء ما يسمح بتوفير مبالغ ضخمة توجه لمشاريع واستثمارات أخرى منتجة ومولدة للطاقة.
- 6) متابعة العملية الإنتاجية من البداية حتى النهاية، وهذا يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيحها مبكرا قبل تلف المنتجات، كذلك مراقبة نوعية البذور من حيث صحتها وسلامتها مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المهكتار.
- 7) الاهتمام أكثر بالإرشاد الفلاحي والتركيز على البحث والتطوير.
- 8) يجب أن يعمل صانعو السياسات على تحقيق التوازن بين الأهداف والاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل، والتركيز على مبدأ المشاركة، بمعنى مشاركة جميع الأطراف الفاعلة والتي لها علاقة بالفلاحة في وضع السياسات والبرامج، والسماع لمقترحاتهم، انتقاداتهم وتوجيهاتهم.
- 9) تفعيل أنظمة التنبؤ المبكر بحدوث أزمات عالمية، كما لا بد من ضمان مخزونات كافية من الغذاء سنويا.
- 10) يجب أن تلمس البرامج والسياسات الفلاحين الحقيقيين المعنيين فعلا بها، نفس الحال بالنسبة للدعم والتمويل والإعانات فلا بد أن يتحصل عليها المعنيون بها ولا تذهب لأطراف أخرى.
- 11) وضع جهاز مراقبة لأموال الدعم وتتبع مسارها من البداية حتى النهاية أي حتى استفادة الفلاح منها، ولا بد أن تتماز العملية بالشفافية والوضوح، وذلك بضمان استفادة الأطراف الحقيقية منها وضمان أن هذا الدعم ووجه لتحقيق أهدافه والأغراض التي وضع من أجلها.

- 12) لا بد من تنويع مصادر تمويل صناديق الدعم كي لا تتضرر المخصصات المالية بانخفاض أسعار البترول، خاصة وأن القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات المعول عليها لما بعد البترول.
- 13) النشر والإعلام لكل جديد يتعلق بمنح القروض والتسهيلات الممنوحة للفلاحين، كي يزيد عدد المقرضين وبالتالي تشجيع العمل في القطاع وجذب الاستثمار إليه.
- 14) تشجيع الاستثمار الفلاحي بجميع أنواعه عام، خاص، محلي وأجنبي، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية للقطاع الفلاحي بدل القطاعات الاستخراجية والمتمثلة أساسا في البترول.
- 15) لا بد من توفر إرادة سياسية حقيقية وفعالة للنهوض بالقطاع، لأن مشكلته سياسية أكثر منها مشكلة نقص موارد وإمكانيات.
- 16) لا بد من وضع آلية لضبط السوق (الأسعار) ومراقبتها، فمن غير المعقول أن تنخفض الأسعار في الأسواق العالمية وتبقى مرتفعة في الأسواق المحلية.
- 17) التخلي عن سياسة الدعم المعمم واعتماد أسلوب البطاقات الذكية لترشيد الاستهلاك وضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وهذا الاقتراح يستوجب استحداث نظام معلوماتي شامل مبني على إحصائيات دقيقة تساعد على تحقيق هذا الهدف الخاص بسياسة الدعم؛
- 18) توجيه البعض من مشاريع المقاولاتية للقطاع الفلاحي، وتشجيع وتحفيز الشباب على الإقدام عليها.

آفاق الدراسة:

وكمواضيع مقترحة للبحث فيها:

1. تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل تداعيات ورهانات منظمة التجارة العالمية.
2. آليات ضبط أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية الجزائرية.
3. استراتيجيات الحد من الفاقد من المحاصيل الفلاحية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر.
4. سبل تحقيق الأمن الغذائي في ظل تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية -دراسة حالة الجزائر-



قائمة المراجع والمصادر



قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. السيد محمد السريتي، لأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
2. جهاد صبحي عبد القادر محمد القطيط، إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من المنظور إسلامي، القاهرة، 2008.
3. زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الإستراتيجية، لبنان، 1976.
4. سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
5. عاكف الزغي، مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
6. عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة العالمية الغذائية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
7. عبد الله خبابه، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
8. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
9. كمال حمدي أبو الخير، بحوث ودراسات في: إستراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
10. محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
11. محمد أحمد الرويثي، من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1978.
12. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2007.
13. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000.
14. يوسف أبو فارة، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والالكترونية وأسواق المياه، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

ثانيا: البحوث العلمية (رسائل الماجستير والدكتوراه)

1. الأخضر بن عمر، أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية - دراسة حالة الجزائر للفارة 2013/1980-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015.
2. عمر عزوي، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
3. أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر- تونس - المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
4. جميلة لرقام، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
5. دلال بن سميحة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك **BADR** - وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.
6. حمزة دبار، انعكاسات الأزمة العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي -دراسة تحليلية وفق نموذج **swot**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
7. ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014-2015.
8. رابع زبيري؛ الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.
9. رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017.
10. زاوي بومدين، التمويل البنكي، دعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016.
11. زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
12. زهية زيدان، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

13. سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2014-2015.
14. عائشة لقصير، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.
15. علي هوارى مولاي، الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016.
16. عمر شعبان، السياسة السعرية وأثارها على تطور الإنتاج الفلاحي، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.
17. فائزة بن عمروش، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2007-2008.
18. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
19. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
20. لطفي مخزومي، آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس لمدينة، الجزائر، 2016.
21. لطيفة بوخاري، تدخل الدولة في تحديد الأسعار وآثاره على المنافسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
22. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
23. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
24. محمد قرينات، مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
25. مداني لخضر، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة فرع الحبوب في المنطقة المتوسطة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

26. يونس صاحب، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014-2015.
- ثالثا: التظاهرات العلمية الجرائد والمجلات (المؤتمرات، الملتقيات والأيام الدراسية)
1. أحمد بلقاسم وعمار طهرات، أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على ضمان الأمن الغذائي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، **revuemaghrébine management des organizations**، المجلد 1، العدد 1، جامعة تلمسان، الجزائر، 3 أبريل 2016.
 2. بن يوسف نوة، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 10، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
 3. حسين بن العارية، ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وانعكاساتها على الأسعار المحلية للغذاء في الدول العربية، **مجلة الحقيقة**، المجلد 13، العدد 29، جامعة أدرار، الجزائر، 30 جوان 2014.
 4. حنان سفيان، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية**، جامعة الجلفة، المجلد 16 العدد 31، 1 ديسمبر 2018.
 5. رابح زيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004.
 6. زهية قرامطية، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة، **مجلة الإبداع**، العدد 2012/02، جامعة البليدة 2، الجزائر.
 7. سمية حداد وزهرة بن قمحة، آليات وبرامج دعم الحكومة الجزائرية للقطاع الفلاحي في ظل انهيار أسعار النفط، **مجلة المدبر**، المجلد 4، العدد 1، المدرسة العليا للإدارة والتجارة الدولية القليعة، الجزائر، جوان 2017.
 8. شعيب بونوة وعلي بودلال، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي الخامس حول الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
 9. عبد المجيد بهلول، زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر موسم (2008-2009)، **مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، العدد 1 و2، 2009.
 10. عبد العزيز قتال و توفيق حناشي، تطور أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، المجلد 1، العدد 1، جامعة تبسة، الجزائر، 1 سبتمبر 2016.
 11. عبد العزيز قتال، أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، جامعة لمدينة، الجزائر، جوان 2017.

12. علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي، *مجلة الإحياء*، المجلد 16، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 1 ديسمبر 2016.
13. علي مكيد وفريدة بن عياد، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 10، العدد 17، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
14. عمر رزيق وعبد الحميد برحومة، السياسة السعرية الزراعية حالة البطاطس في الجزائر الفترة (-2015) 2000)، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي*، المجلد 17، العدد 35 (1)، جامعة الجلفة، الجزائر، جويلية 2018.
15. عيسى شقبق وراضية بن زيان، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، *مجلة بحوث*، المجلد 11، العدد 2 الجزء الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، 30 جوان 2017.
16. فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر؛ دراسة حالة ولاية تبسة، *مجلة البديل الاقتصادي*، المجلد 4، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، 25 جوان 2017.
17. فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015، *مجلة الباحث الاقتصادي*، المجلد 5، العدد 1، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 30 سبتمبر 2018.
18. مجدولين دهينة، مقال بعنوان: التمويل الزراعي وتفعيل سلاسل القيمة للوصول بالمنتجات الزراعية للأسواق، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد السابع عشر، جوان 2015.
19. محسن أيوب، الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الزراعي في تحقيقه، *مجلة الزراعة العدد 15*، دمشق.
20. محمد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2015-2000، *مجلة دفاتر بوادكس*، المجلد 4، العدد 6، جامعة مستغانم، الجزائر، 6 سبتمبر 2016.
21. محمد كريم طالب، تدخل الدولة في تحديد الأسعار كاستثناء على مبدأ حرية الأسعار، *مجلة القانون*، المجلد 5، العدد 7، المركز الجامعي بغيليزان، ديسمبر 2016.
22. منيرة سعيح ومحفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، *مجلة الإبداع*، المجلد 7، العدد 7، جامعة البليدة، الجزائر، 30 جوان 2017.
23. مريم كفي، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي، *الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.
24. وليد زقاي، أثر الدعم الحكومي على تنافسية مؤسسات فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر، *مجلة أبعاد اقتصادية*، المجلد 3، العدد 1، جامعة بومرداس، الجزائر، 31 ديسمبر 2013.
- خامسا: القرارات، القوانين والمراسيم والجرائد الرسمية
1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 27 ربيع الأول 1424هـ الموافق لـ 8 يونيو 2003.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الجزائر، 10 أوت 2008 الموافق ل: 8 شعبان.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، مرسوم تنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 18 ذي القعدة 1421 الموافق ل 12 فيفري سنة 2001، يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في أكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1416 الموافق ل 13 أبريل سنة 1996، يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع.
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 6 مارس سنة 2011، وحدد هذا المرسوم السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1428 الموافق 25 ديسمبر سنة 2007، يحدد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 121-302، الجريدة الرسمية رقم 52 لسنة 2005، قرار وزاري مشترك منشور في 18 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 25 جويلية 2005.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 067-302، الجريدة الرسمية رقم 52 لسنة 2005، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 جمادى الثانية 1426 الموافق ل 25 جويلية 2005.
9. المرسوم التنفيذي رقم 2000-119، المؤرخ في 26 صفر عام 1421 هـ الموافق ل 30 ماي سنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 53، بتاريخ 27 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق ل 27 أوت سنة 2000.
10. قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2000-2018.

سادسا: التقارير

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، الجزائر، نوفمبر 2015.
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 68، البند 17 (د): المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي؛ السلع الأساسية الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، تقرير الأمين العام، 26 جويلية 2013.
3. تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، لسنوات مختلفة .
4. منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية: تجارة المنتجات الزراعية وتغيير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018.
5. منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حول؛ حالة أسواق السلع الزراعية؛ ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية- التجارب والدروس المستفادة، روما، 2009.

سابعا: الهيئات الرسمية

1. البنك الدولي على الموقع: www.indexmundi.com

2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36، 37، 35، 34، 33، 32، 31.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الدورة 83، الخرطوم، يناير 2009.
4. تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، غرفة الفلاحة لولاية سطيف، أكتوبر 2008.
5. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، تحديات التنمية في الدول العربية: الأمن الغذائي والزراعة، الجزء 2، القاهرة، 2009.
6. لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقلبات الأسعار والأمن الغذائي، أقرته الدورة 37 للجنة، 2011.
7. مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف.
8. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجتماع التقييمي الفصلي للقطاع، 7 فيفري 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Direction générale des douanes.
2. Jean Louis Rationnel et El Hassan Benabderrazik, céréales et oleoprotéagineux au Maghreb chapitre Algérie pour un co-développement de filières territorialisées, institut de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMED), Paris, mai 2014.
3. Maghni Billal, analyse des politiques de soutien à l'agriculture en Algérie, communication présentée lors des 7 journées de recherche en sciences sociales INRA-SFER-CIRAD à agro campus ouest, 12 et 13 décembre 2013.
4. Mohamed Najib Boulil et M. Alioune Soure, **la crise alimentaire et la hausse des prix**, commission de la coopération et de développement, Paris, 3 au 6 juillet 2009.
5. Mohammed Kaci et Salah Yahiaoui, étude lait conditionné et boissons lactées Algérie (octobre 2016-avril 2017), cap-pme, 2017.
6. Mohamed Najib Boulil et M. Alioune Soure, la crise alimentaire et la hausse des prix, commission de la coopération et de développement, session, Paris, 3 au 6 JUILLET, 2009.
7. Mounir Khaled Berrah, la production agricole campagnes 2015/2016 et 2016/2017, par **direction technique chargée des statistiques régionales et de la cartographie**, décembre 2018.
8. Ministère de l'agriculture et du développement rural, **statistiques agricoles, 1999-2017**.
9. MDAR, **présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**.
10. Moulai Adel, **développement agricole et rural étude nationale Algérie**, mai 2015. Site Web: <http://www.planbleu.org/publications/smdd.pdf>
11. **Rapport sur la situation du secteur agricole**, MADR, 2005.
12. **Rapport sur la situation du secteur agricole**, MADR, 2006.
13. réseau des agences régionales de l'énergie et de l'environnement; Objectif de développement, (agir sur son territoire).

14. RADP, MADR, **La politique du Renouveau Rural en Algérie**, 2012
15. Slimane bédrani et Nabil boukhari et Abdelmadjid djannane, **éléments d'analyse des politique de prix, du subvention et de fixa lité sur l'agriculture en Algérie**, CIHEAM, option méditerranéennes série b, Montpellier, 1997.
16. Omar bouazouni ,**étude d'impact des prix des produits alimentaires de base pauvres algériens**, bureau régional Caire pour Moyen-Orient Asie centrale et Europe de l'est travail, programme alimentaire mondial, octobre 2008.
17. Omar bessaoud, **la sécurité alimentaire en Algérie**, CIHEAM, Montpellier, 19/07/2016.
18. Office national des statistiques (ONS).

المواقع الالكترونية

1. Hptt :/digitalways.net/padr/idex.php/credit-ettahadi-federatif
2. <http://digitalways.net/badr/index.php/credit-habitat-rural/29/1/2019>
3. <http://digitalways.net/badr/index.php/leasing-credit-ail/#1536139178118-e41e975f-0f5e/29/1/2019>
4. <http://digitalways.net/badr/index.php/le-dispositif-aide-cnac/29/1/2019>
5. <http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html>
6. <http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar> 12/01/2019-
7. www.djazairress.com/aps/452174/ 08/11/2018
8. <http://www.aps.dz/ar/economie/52174-12-2011-2017/> 29/01/2019

9. إحصائيات التجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنة 2008.
<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers08/stat1sem08.pdf>
10. إحصائيات التجارة الخارجية للثلاثي الأول من سنة 2011.
www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier11/stat1trmstr11ar.pdf
11. إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول لسنة 2009.
<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf>
12. إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية سنة 2005.
<http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf>
13. إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية، 2006.
<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/stat06ar.pdf>
14. إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية لسنة 2005، على الموقع الالكتروني:
<http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers/tijaraarkam.pdf>
15. التجارة الخارجية: انخفاض الواردات خلال الأشهر التسعة الأولى منسنة 2010.
<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf>



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: واقع إنتاج الغذاء في الجزائر
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني
3	المطلب الأول: الإنتاج الزراعي النباتي
3	الفرع الأول: المساحة المزروعة
12	الفرع الثاني: تطور الإنتاج النباتي
19	الفرع الثالث: الإنتاجية الزراعية
23	المطلب الثاني: الإنتاج الزراعي الحيواني
23	الفرع الأول: الثروة الحيوانية
25	الفرع الثاني: تطور الإنتاج الحيواني
27	المبحث الثاني: التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية
27	المطلب الأول: الواردات الغذائية
27	الفرع الأول: الواردات الغذائية الكلية
31	الفرع الثاني: واردات المواد الغذائية الأساسية
36	المطلب الثاني: الصادرات الغذائية
36	الفرع الأول: الصادرات الغذائية الكلية
38	الفرع الثاني: صادرات المواد الغذائية الأساسية
40	المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي والزراعي
40	الفرع الأول: الميزان التجاري الغذائي
42	الفرع الثاني: الميزان التجاري الزراعي
44	المبحث الثالث: الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية
44	المطلب الأول: الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المرتبطة به
44	الفرع الأول: ماهية الأمن الغذائي

48	الفرع الثاني: بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي
53	المطلب الثاني: الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية
53	الفرع الأول: نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب
57	الفرع الثاني: نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر، الزيوت النباتية والحليب
60	خلاصة الفصل الأول
61	الفصل الثاني: أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري
62	تمهيد الفصل الثاني
63	المبحث الأول: الأزمات الغذائية العالمية
63	المطلب الأول: أزمة الغذاء العالمية في السبعينات ومؤتمر الغذاء العالمي سنة 1996
64	الفرع الأول: أزمة الغذاء في السبعينات
66	الفرع الثاني: المؤتمر العالمي للغذاء 1996
68	المطلب الثاني: أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008 وأسبابها
68	الفرع الأول: أزمة الغذاء العالمية 2008
69	الفرع الثاني: أسباب أزمة الغذاء العالمية سنة 2008
73	المبحث الثاني: الأسعار والسياسة السعرية الزراعية في الجزائر
73	المطلب الأول: الأسعار
73	الفرع الأول: الأسعار، التعريف، الأهمية والأهداف
79	الفرع الثاني: أنواع الأسعار، طريقة اختيارها ووظائفها
82	الفرع الثالث: التسعير الدولي، العوامل المؤثرة، الاستراتيجيات وأنواع الدفع
86	المطلب الثاني: الأسعار في الجزائر
86	الفرع الأول: أنظمة الأسعار التي سادت الجزائر
87	الفرع الثاني: أنواع الأسعار في الجزائر
89	الفرع الثالث: ضوابط التحكم في الأسعار في الأسواق الجزائرية وطرق تحديدها
91	المطلب الثالث: السياسة السعرية الزراعية
91	الفرع الأول: تعريف السياسة السعرية الزراعية وأهدافها
92	الفرع الثاني: صور تطبيق السياسة السعرية الزراعية
94	المبحث الثالث: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري
94	المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية، الأسباب، الانعكاسات وطرق معالجتها
94	الفرع الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية
97	الفرع الثاني: أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية
99	الفرع الثالث: انعكاسات ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية
101	الفرع الرابع: الإجراءات المتبعة على المستوى العالمي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية

106	المطلب الثاني: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر
108	المطلب الثالث: مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية العالمية والمحلية
108	الفرع الأول: مؤشر المنظمة العالمية للزراعة والأغذية لأسعار الأغذية الاسمية والحقيقية
112	الفرع الثاني: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر
113	المطلب الرابع: انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاقتصاد الجزائري
113	الفرع الأول: التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك
117	الفرع الثاني: أعباء الواردات الغذائية على الخزينة
118	الفرع الثالث: برامج الدعم الغذائية
118	الفرع الرابع: الأثر على الفجوة الغذائية
118	الفرع الخامس: علاقة التضخم بأسعار المواد الغذائية
119	الفرع السادس: الأثر على الاستهلاك الفردي
120	خلاصة الفصل الثاني
121	الفصل الثالث: السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية
122	تمهيد الفصل الثالث
123	المبحث الأول: الدعم الفلاحي في الجزائر
123	المطلب الأول: الإطار النظري للدعم الفلاحي
123	الفرع الأول: تعريف الدعم الفلاحي
124	الفرع الثاني: أهداف الدعم الفلاحي
124	الفرع الثالث: أنواع الدعم الفلاحي
125	الفرع الرابع: الأشكال الأساسية للدعم الفلاحي
126	المطلب الثاني: الدعم الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000
128	الفرع الأول: الصناديق الخاصة بالدعم الفلاحي منذ سنة 2000
139	الفرع الثاني: دعم أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك والإنتاج
163	المبحث الثاني: التمويل الفلاحي في الجزائر
163	المطلب الأول: الإطار النظري للتمويل الفلاحي
163	الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي وخصائصه
164	الفرع الثاني: أنواع التمويل الفلاحي
165	الفرع الثالث: أهداف التمويل الفلاحي وشروط نجاحه
166	المطلب الثاني: البنك المانح للتمويل الفلاحي (BADR)
166	الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
166	الفرع الثاني: القروض المباشرة التي يمنحها BADR
169	الفرع الثالث: القروض الفلاحية غير المباشرة

170	الفرع الرابع: تطور القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك BADR
172	المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ومصيرها في ظل انهيار أسعار البترول
172	المطلب الأول: المخصصات المالية للقطاع الفلاحي منذ سنة 2000
172	الفرع الأول: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي
173	الفرع الثاني: الموارد المالية الفلاحية
175	المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة في ظل انهيار أسعار البترول
175	الفرع الأول: الانتقال بالنمو الفلاحي الجزائري من الربيع البترولي إلى نموذج الثروة
175	الفرع الثاني: بدر يمنح قروض للفلاحين الذين لا يحوزون على عقود ملكية
176	الفرع الثالث: الرفع من قيمة القروض وتعميم الدعم
176	الفرع الرابع: تخصيص مليون هكتار من الأراضي للاستثمار
177	الفرع الخامس: فتح القطاع الفلاحي على مصرعيه أمام الأجانب
178	خلاصة الفصل الثالث
179	الخاتمة
186	قائمة المراجع
195	فهرس المحتويات

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية والتي تسببت في الأزمات الغذائية العالمية المتوالية كأزمتي عام 2008 وعام 2011 أظهرت نقائص في الاقتصاد الوطني وذلك نتيجة اعتماد الجزائر على الخارج في توفير الغذاء، وهذا ما يرهق الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي مما سيؤثر سلبا على عدة جوانب؛ كارتفاع قيمة الواردات الغذائية التي بلغت عام 2015 حوالي 11005 مليون دولار، وتأثر القدرة الشرائية للمستهلك، التضخم... الخ.

ونظرا للأهمية التي يحتلها القطاع الفلاحي كونه أحد القطاعات الإستراتيجية في تحقيق التنمية الشاملة، ركزت الدولة على النهوض بهذا القطاع من خلال تبني عدة سياسات وبرامج منذ عام 2000 كوسيلة لزيادة الإنتاجية والإنتاج، وهذا سعيا منها لتوفير الغذاء محليا وبالتالي تقليص الاعتماد على الخارج (التبعية الغذائية).

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر لمواجهة التغيرات العالمية على مستوى أسعار المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب (القمح) والحليب والسكر والزيتون النباتية، وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ الفصل الأول تناول واقع الغذاء في الجزائر من خلال عرض الإنتاج النباتي والحيواني، والتجارة الخارجية للمواد الأساسية وأخيرا نسب الاكتفاء الذاتي، أما الفصل الثاني فعرضنا فيه أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وأخيرا الفصل الثالث تناول أهم السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع الأسعار وهنا وجدنا أن الجزائر تعتمد على الدعم الفلاحي بجميع أنواعه والتمويل الفلاحي من خلال تقديم قروض كقرضتي الرفيق والتجدي وأخيرا تقديم الإعانات الفلاحية للفلاحين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر بلد مستورد للغذاء وعليه واجهت الجزائر الأزمات الغذائية العالمية لعام 2008 وعام 2011 والتي كان سببها الرئيسي ارتفاع الأسعار بسبب نقص المخزون العالمي من الغذاء والذي بدوره يرجع إلى عدة أسباب كالجفاف وزيادة إنتاج الوقود الحيوي... الخ، بإتباع سياسات تتمثل في الدعم والتمويل والإعانات الفلاحية، وواجهت الأزمة خاصة بالدعم على الاستهلاك أين لم يتأثر المواطن بشكل كبير، لكن تظهر النتائج أنها فشلت في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في شعبي الحبوب والحليب التي لم تحقق الأهداف المرجوة وذلك لعدة أسباب منها ضعف تقنيات السقي والحرق والبذر وضعف استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية ويضاف إلى هذا ضعف تكوين الفلاحين وإرشادهم، وما زالت الزراعة في الجزائر تحت رحمة الظروف الطبيعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجحت في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة في الخضار والفواكه واللحوم والبيض، كما أن مادي السكر والزيتون النباتية سجلت نسب اكتفاء ذاتي جد منخفضة وبهذا تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على استيرادها.

الكلمات المفتاحية: المواد الغذائية الأساسية، الأسعار، الاقتصاد الجزائري، الأسواق العالمية، السياسات المتبعة لمواجهة تأثيرات ارتفاع الأسعار، الدعم والتمويل

الفلاحي والإعانات الفلاحية

Summary

The global food crises, such as the crises of 2008 and 2011, have shown shortcomings in the national economy due to Algeria's dependence on the outside to provide food. This is what the national economy is weighing on the outside world, which will negatively impact on several aspects such as the increase in the value of food imports, which amounted to about 1,1005 million in 2015, Consumer purchasing power, inflation, etc.

In view of the importance of the agricultural sector as one of the strategic sectors in achieving comprehensive development, the State has focused on the promotion of this sector through the adoption of several policies and programs since 2000 as a means of increasing productivity and production, in order to provide food locally and thus reduce dependency on food, .

The study aims at identifying the policies and programs adopted by Algeria to meet the global changes in the level of prices of basic foodstuffs represented in cereals (wheat), milk, sugar and vegetable oils. The study was divided into three chapters. Chapter I deals with the reality of food in Algeria through the presentation of plant and animal production , The foreign trade of basic materials and finally the ratios of self-sufficiency, while the second chapter we introduced the prices of food in the world markets and finally Chapter III dealt with the most important policies to address the impact of high prices and here we found that Algeria dimming D on agricultural support of all kinds and agricultural finance through the provision of loans as a companion and challenge and finally provide agricultural subsidies to farmers.

The study found that Algeria's dependence on food imports led to a response to the global food crises of 2008 and 2011, which was mainly due to the increase in prices due to the lack of global food stocks, which in turn is due to several reasons such as drought, increasing the production of biofuels, But the results show that they failed to achieve food security especially in the grain and milk divisions, which did not achieve the desired goals due to, among other reasons, poor irrigation and plowing techniques. And the poor use of pesticides and chemical fertilizers and add to this weakness of the composition of farmers and their guidance, and still agriculture in Algeria at the mercy of natural conditions, on the one hand and on the other succeeded in achieving high rates of self-sufficiency in vegetables, fruits and meat and eggs, and the sugar and vegetable oils recorded ratios Self-sufficiency is very low and thus depends almost entirely on its import.

Keywords: basic foodstuffs, prices, the Algerian economy, global markets, policies to counter the effects of rising prices, support and agricultural financing. And agricultural subsidies.